مبادئ الاقتصاد

دكتور باهر محمد عتلم

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

١٩٩٥

الناشر

مكتبة نهضة الشرق

جامعة القاهرة

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

مبادئ الاقتصاد

دكتور باهر محمد عتلم

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

١٩٩٥

الناشر

مكتبة نهضة الشرق

جامعة القاهرة

المقدمة

موضوع علم الاقتصاد
وطرق البحث فيه

أولا : موضوع علم الاقتصاد :

موضوع أى علم هو محاولة فهم ظواهر أومشكلات معينة، والظاهرة التى يعنى علم الاقتصاد بدراستها هى ظاهرة الندرة أو المشكلة الاقتصادية وهى تتمثل فى محاولة الفرد أو المجتمع إشباع حاجاته غير المحدودة باستخدام مالديه من موارد محدودة تصلح لاستخدامات متعددة. وسنتناول فيما يلى دراسة عناصر هذه المشكلة .

١ – الحاجات غير المحدودة :

لكل فرد حاجات متعددة منها ماهو ضرورى للإبقاء على حياته وذلك كحاجاته للملبس والمأكل والمسكن ، ومنها ما هو غير ضرورى لحياته ، فحاجات الإنسان تتنوع وتتعدد مع التقدم والتطور ، كحاجاته للقراءة والكتابةوا كتساب مهنتهوالتنقل وخدمات الطبيب والمهندس والمحامى. . . إلخ .

ويلاحظ أن كل حاجة من هذه الحاجات تشتمل على عدة حاجات : فالحاجة إلى المأكل مثلا تشتمل على عشرات السلع التى تنطوى تحت المعنى العام لهذا المصطلح . وقد كانت حاجات الفرد فى المجتمعات البدائية بسيطة تقتصر على حاجاته الضرورية ، ولكن مع التطور الحضارى إزدادت حاجات الفرد زيادة ضخمة وهى لاتزال فى ازدياد مضطرد مع تطور العلوم وتقدم الاختراعات والاكتشافات .

ويمكن تقسيم الحاجات الإنسانية إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية: فالأولى هى التى تتوقف عليها حياة الإنسان أو صحته كالملبس والمأكل والمسكن ، أما الثانية فهى التى لاتلعب هذا الدور وإنما تساهم فى إثراء حياة الإنسان وتمتعه بها كوسائل الترفيه أو الأنواع المكلفة من المأكولات على أن هذا التقسيم ليس قاطعاً ففكرة السلعة الكمالية تتغير من إنسان إلى آخر ومن مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر . فحاجات الإنسان الذى يعيش فى المناطق الباردة إلى الملابس الثقيلة ووسائل التدفئة ضرورة فى حين أنها كمالية فى المناطق المعتدلة المناخ ، والسكر كان يعتبر كمالياً فى القرون الماضية فى حين ينظر إليه الآن فى أكثر بقاع الأرض على أنه سلعة ضرورية . وهكذا كلما تقدم الإنسان انتقلت بعض حاجاته من طائفة الحاجات الكمالية إلى طائفة الضروريات . ويختلف وصف السلعة فى نفس الزمان باختلاف المكان فمدينة بها شبكة مواصلات عامة منظمة ومريحة تعتبر السيارة الخاصة فيها سلعة كمالية فى حين أنها ضرورية فى مدينة ليست بها هذه الشبكة ، كذلك تعتبر السيارة ضرورية لطبيب يعمل فى مناطق ريفية فى حين أنها لاتعتبر كذلك بالنسبة لغيره . . .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الحاجات البشرية فى تزايد مستمر بصفة خاصة نتيجة التقدم التكنولوجى الذى عرفته البشرية والذى أسرعت خطاه فى الآونة الأخيرة مما أدى إلى زيادة الحاجات من ناحية وإلى تحول قدر كبير منها من كماليات إلى ضروريات بحيث أصبح من الواجب إشباعها بالنسبة لعدد أكبر من الأفراد .

كذلك هناك من الحاجات البشرية ماهو متجدد باستمرار ، أى لايتخلص الإنسان منه بمجرد إشباعه مرة واحدة مثل حاجته للمأكل فهى تتجدد يومياً وحاجته للملبس كلما بليت ملابسه وهكذا .

٢ — الموارد المحدودة :

ليست الحاجة أمراً مجرداً فكونها « حاجة » يعني أنها شعور بالحرمان وهي تدفع من يحس بها بالتالي إلى محاولة إشباعها حتى يتخلص من هذا الشعور بالحرمان ، فحاجته للمأكل مثلا تدفعه إلى الحصول على الوسائل الكفيلة بإشباع جوعه وحاجته للمسكن تدفعه إلى الحصول على المواد الضرورية لإقامة مسكن وهكذا . هذه الوسائل التي تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية هي مانسميه « موارد الثروة » وهذه الموارد محدودة الكمية ، فهناك كمية محدودة من الأرض التي تصلح لإنتاج المواد اللازمة لإشباع كل حاجاتنا إلى الغذاء ، وهناك عدد محدود من العمال القادرين على إنتاج السلع التي نحتاجها ، وكمية محدودة من الفحم أو البترول الضروري لإشباع حاجتنا إلى الوقود وهكذا الأمر بالنسبة لسائر الموارد الاقتصادية .

ومن الضروري تحديد المقصود بكون الموارد محدودة . فليس المقصود بهذا أنها قليلة ، وإنما المقصود أنها لا تكفي لإشباع كل الحاجات التي تصلح لإشباعها ، فهناك ملايين الوحدات من الأراضي الزراعية ، ولكنها مع هذا محدودة لأن مجموع ما تنتجه الأرض لا يكفي لإشباع كل الحاجات التي يمكن أن تساهم منتجات الأرض في إشباعها . والمعيار الذي نلجأ إليه في هذا الصدد هو وجود ثمن أو عدم وجوده . فوجود الثمن ، مهما كان تافهاً ، يعني أن المورد محدود أما عدم وجوده فيعني أن المورد غير محدود . ولهذا فالملح مثلا مورد محدود مهما كان ثمنه تافهاً أما الهواء فمورد غير محدود لعدم وجود ثمن له . وهناك معيار آخر هو ضرورة المجهود الإنساني للحصول على ما يشبع الحاجة ، فضرورة المجهود معناها أن المورد محدود والعكس . وواضح أن وجود الثمن أو ضرورة الجهد لا علاقة لهما بأهمية المورد . فالهواء ضروري لكل مظاهر الحياة ومع هذا فهو متوافر بكمية تفوق الحاجة إليه وبالتالي فلا ثمن له ، أو بعبارة أخرى لا يحتاج الإنسان لأي جهد للحصول عليه .

والموارد الاقتصادية ، من ناحية أخرى ، تعتبر نادرة ندرة نسبية أى بالمقارنة بينها وبين الاستخدامات التى تصلح لها . فلو فرضنا أن مجتمعاً يخصص كل موارده لإنتاج سلع استهلاكية فقط ولم يخصص أى شيء من موارده لإنتاج سلع إنتاجية لبقيت حاجات استهلاكية دون إشباع لأن الحاجات الإنسانية ، كما أسلفنا ، لا نهائية . وفى حدود هاتين الحقيقتين أى لا نهائية الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد التى تصلح لإشباعها ، يتبين لنا أن على المجتمع ، كالفرد ، أن يختار حاجات معينة لإشباعها وأن يضحى بحاجات أخرى. وتسمى هذه التضحية بنفقة الاختيار أو نفقة الفرصة المضاعة . وهناك صفة أخرى تتصف بها الموارد هى أنها تصلح لأكثر من استخدام ، لأنه لوكان كل مورد يصلح لاستخدام واحد فقط لانتفت مشكلتى الاختيار والتخصيص ولكن تبقى دائماً مشكلة الندرة . ولكن تواجهنادائماً مشكلتى الاختيار والتخصيص لأن الموارد الاقتصادية تصلح عادة لأكثر من استخدام ؛ فالأرض مثلا يمكن أن تزرع بمحصولات متعددة كما يمكن أن تخصص للبناء أو لإقامة الطرق إلخ . . كذلك العامل فهو يستطيع أن يعمل فى جميع المجالات التى تتفق مع خبراته . وتتوقف قابلية الموارد لتعدد استخداماتها على طبيعة المورد الإقتصادى من ناحية وعلى المدى الزمنى الذى نأخذه فى الاعتبار من ناحية أخرى . فالأرض مثلا تصلح لإستخدامات عديدة دون الحاجة إلى إدخال أى تغيير فى طبيعتها ؛ ولكن هناك موارد أخرى تكون متخصصة فى استخدام معين فى الأجل القصير ولكن بعد فترة معينة يمكن تحويلها إلى استخدام آخر . فالعامل الزراعى يمكن بعد فترة زمنية تحويله إلى عامل صناعى وهكذا . . فأغلب الموارد يمكن ، بعد الفترة الزمنية الكافية ، تحويلها من الاستخدام المخصصة له إلى استخدام آخر .

٣ — المشكلة الاقتصادية :

توجد الحقيقتان المتقدمتان أى الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة فى جميع المجتمعات أياً كانت درجة تقدمها وأياً كان نظامها الاجتماعى .

ولهذا يجب على كل مجتمع أن يقرر إزاء تزاحم الحاجات اللانهائية على الموارد المحدودة ، من ناحية ، ما هى الحاجات الأولى من غيرها بالإشباع وبالتالى ما هى الحاجات التى لا بد من تركها بلا إشباع ، ومن ناحية أخرى كيف ينظم موارده المحدودة بحيث يحصل منها على أكبر قدر ممكن من الإشباع . هذان القراران يمثلان عنصرا المشكلة الاقتصادية فلو تخلف أحدهما لما وجدت هذه المشكلة ، بمعنى أنه لو كانت الموارد من الوفرة بحيث كانت تصلح لأن تشبع جميع الحاجات لما كان هناك داع لترك بعضها دون إشباع ولا لتنظيمها للحصول منها على أكبر قدر من الإشباع . والواضح أن هذا الوضع غير موجود ولا يتصور وجوده لأن الموارد محدودة دائماً وستظل كذلك بالنسبة للحاجات المتطورة المتجددة والتى تزداد باستمرار.

واضح مما تقدم أن المشكله الاقتصادية لا تخرج عن كونها مشكلة اختيار يتضمن التضحية فللمجتمع حاجات متعددة وموارد محدودة ولهذا فعليه أن يختار الحاجات التى يخصص موارده لإشباعها ، ويترتب على هذا الاختيار ترك حاجات أخرى دون إشباع أى التضحية بإشباعها والأمر بالمثل بالنسبة للفرد عند ما يستخدم دخله المحدود فهو يختار حاجات معينة ينفق دخله لإشباعها وهذا الاختيار يتضمن التضحية بحاجات أخرى .

ويختلف أسلوب حل المشكلة الاقتصادية طبقاً لنوع النظام الاقتصادى وهل هو رأسمالى أم اشتراكى وسنعود إلى هذه المسألة تفصيلا فيما بعد . ويهمنا هنا أن نبين أنه توجد فى النظام الاشتراكى سلطة مركزية هى التى تقرر أى الحاجات أولى بالإشباع وكيف تنظم الموارد المتاحة للحصول منها على أقصى إشباع ممكن ، أما فى النظام الرأسمالى فإن هذه القرارات تترك أساساً للأفراد والمشروعات الخاصة من خلال نظامى السوق والثمن والملكية الخاصة لعناصر الانتاج .

ويحصل الأفراد على دخولهم من الأعمال التى يقومون بها سواء كانت تتعلق بإنتاج سلع أو تقديم خدمات ويستخدمون هذه الدخول فى الحصول على

ما يلزمهم من سلع وخدمات ينتجها الآخرون ، فلكل فرد صفتان : صفة كمنتج لسلعة أو خدمة وصفة كمستهلك لما ينتجه غيره من سلع وخدمات . والواقع أن الدخول التي يحصل عليها الأفراد ليست إلا ثمناً لخدمات عناصر الإنتاج المختلفة التي يتحكمون فيها . فأجر العامل ثمن لخدمة العمل وإيجار الأرض الزراعية أو المسكن ثمن لخدمة الأرض أو المسكن وفائدة رأس المال وربح المنظم ثمن للخدمة التي يؤديها كل منهما في الإنتاج . وواضح من هذا أهمية ظاهرة الثمن في دراسة الاقتصاد .

وتتفرع عن المشكلة الاقتصادية بالمعنى السابق تحديده مجموعة من المشاكل الأساسية توجد في أي اقتصاد أياً كان إطاره التنظيمي أي سواء كان اقتصاداً رأسمالياً أم اقتصاداً اشتراكياً ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي(١) :

(أ) فعلى كل مجتمع أن يقرر — بطريقة أو بأخرى — « ماذا ينتجه » من السلع والخدمات التي يحتاجها أفراده « ومقدار » ما ينتجه من كل من هذه السلع والخدمات . فالندرة النسبية للموارد تحتم الاختيار النوعي والكمي للسلع والخدمات التي يتعين إنتاجها كما سبق أن أوضحنا . فالمشكلة هنا هي مشكلة اتخاذ قرار بتخصيص الموارد المتاحة لأنواع معينة من الإنتاج دون غيرها ومقدار ما ينتج من كل سلعة . ويختلف أسلوب اتخاذ القرار طبقاً لنوع النظام الاقتصادي ، ففي النظام الرأسمالي يكون اتخاذ هذه القرارات أساساً للأفراد والمشروعات الخاصة من خلال نظام الثمن . أما في النظام الاشتراكي فإن السلطة السياسية المركزية هي التي تختص باتخاذ هذه القرارات ، كما سبق القول .

(ب) بعد اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الحاجات التي سيجري إشباعها يتعين تقرير كيف سيتم إنتاج السلع الضرورية لإشباع هذه الحاجات . وتنشأ

---

(١) انظر مثلا :

Lipsey and Steiner, Economics, 3 rd ed., Harper and Raw, ch. I, p. Samuelson, Economics, 8 th ed, ch. I p. 4.

مشكلة أسلوب الإنتاج من تعدد طرق الإنتاج من وجهة النظر الفنية وإمكان إنتاج العديد من السلع بكميات مختلفة من الموارد الاقتصادية — فكمية معينة من القمح يمكن إنتاجها باستخدام عدد معين من العمال ومساحة معينة من الأرض ويمكن إضافة الآلات . . وهكذا الأمر بالنسبة لمعظم السلع .

(ج) يحتاج كل مجتمع لزيادة قدرته الإنتاجية فى المستقبل لمواجهة الاعباء المتزايدة وتحسين مستوى معيشة سكانه ولهذا فلابدأن يضحى بجزء من إنتاجه الجارى ولا يستهلكه فوراً بل يخصصه لإقامة مشروعات جديدة تزيد من حجم السلع المنتجة فى المستقبل أى أنه يجب على كل مجتمع أن يدخر جزءاً من إنتاجه فى الحاضر ليخصصه لزيادة إنتاجه فى المستقبل ، وفى هـذا المجال تبدو أهمية فروع خاصة من الاقتصاد وهى التى تهتم بالتنمية والنمو الاقتصادى .

(د) يجب أن يحرص كل مجتمع ، نظراً لندرة الموارد ، على أن يستغل كل موارده واضعاً فى اعتباره نوع الموارد الذى يتميز به . فالمجتمعات تختلف من حيث مدى تمتعها بالموارد ومن حيث نوعية هذه الموارد . فمن المجتمعات ماهو غنى بثروته البشريةومنها مايتميز بمواردهالزراعية أوالصناعية أو المنجمية فيجب على كل مجتمع عند اختياره للسلع التى ينتجها وتحديده لأساليب الإنتاج أن يأخذ فىاعتباره الموارد المتوافرة فيه وإمكانياته الإنتاجية حتى لايبقى جزء منها دون استغلال .

(هـ) على كل مجتمع أيضا أن يجد وسيلة لتوزيع الناتج النهائى الذى سيتوصل إليه على هؤلاء الذين شاركوا فى إنتاجه . ففى النظام الرأسمالى يتوقف ذلك على أثمان عناصر الإنتاج ونظام الملكية وهو كما أسلفنا الملكية الخاصةلهذه العناصر . كذلك قد تؤثر الدولة بما تتخذه من إجراءات مختلفة (ضرائب إعانات . . إلخ) على كيفية توزيع الدخلالقومى .أما فى الاقتصاد الاشتراكى فالدولةهى التى تحددهيكلالمرتبات والأجور ومقابلاستخدامالموارد الاقتصادية كالأرض ورأس المال (الضريبة على الأصول الثابتة للمشروعات) .

(و) يجب أن يحقق كل مجتمع أقصى قدر ممكن من الكفاءة فى استخدام موارده المحدودة . فأحد جوانب الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية يستلزم التوصل إلى أقصى حجم من الناتج بأقل تكلفة ممكنة . ويرتبط هذا المظهر من مظاهر المشكلة الاقتصادية بمدى تقدم المجتمع من وجهة النظر الفنية وقدرته التنظيمية . ولا يتحقق أقصى قدر ممكن من الكفاءة فى استخدام الموارد عندما يكون من الممكن إعادة تخصيصها بحيث يمكن زيادة إنتاج بعض السلع دون أن ينقص إنتاج السلع الأخرى ، فمن الواضح أنه يكون من الأفضل للمجتمع أن يعيد توزيع موارده بما يحقق له هذا المستوى من الكفاءة . والأمر بالمثل فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومى على أفراد المجتمع إذ لا يتحقق أكبر قدر من الكفاءة فى التوزيع إذا كان من الممكن إعادته بحيث يزيد الإشباع الذى يحصل عليه بعض الأفراد دون أن ينقص مقدار الإشباع الذى يحصل عليه سائر الأفراد وهنا أيضاً لابد من إعادة توزيع الدخل بما يحقق أكبر قدر من الكفاءة (١).

ثانياً : طرق البحث الاقتصادى :

قدمنا أن الاقتصاد يبحث فى المشكلات الخاصة بإشباع الحاجات غير المحدودة بموارد محدودة أى أنه فرع من فروع العلوم الاجتماعية . وهذا من شأنه أن يقيد من حريتنا فى اختيار الطرق التى يمكن اللجوء إليها لوضع القواعد الاقتصادية . ففى مجال العلوم الطبيعية تعتبر التجربة أهم وسيلة للتوصل إلى القواعد التى تحكم الظواهر الطبيعية والتأكد من صحتها . فعالم الطبيعة يستطيع أن يتأكد من الكثافة النوعية للعناصر المختلفة بإجراء التجارب عليها فى معمله . كذلك عالم النبات يستطيع أن يدرس أثر نوع معين من التربة على نمو النبات فى معمله . المهم فى هذا أن العالم الطبيعى يستطيع أن يعزل الظاهرة موضع البحث عزلا كلياً عن كل عنصر غريب يمكن أن

(١) لسنا فى حاجة بعد هذا إلى تعريف علم الاقتصاد ، فهو العلم الذى يدرس المشكلة الاقتصادية بأبعادها ونتائجها المتقدمة . هذا وتحتوى مؤلفات الاقتصاد على العديد من التعريفات التى لا تخرج عن أبعاد ونتائج المشكلة الاقتصادية كما حددناها .

يؤثر على نتيجة التجربة . وليس الأمر بالمثل فيما يتعلق بالظواهر الاقتصادية، فلا يمكن إجراء تجربة معملية لمعرفة العلاقة بين سعر الفائدة وكمية الادخار أو بين ثمن الملابس القطنية ومستوى الطلب عليها . إلخ وذلك لتأثرها بعوامل عديدة لا يمكن التحكم فيها أو عزلها . ومما ييسر من مهمة الباحث الاقتصادي في هذا الخصوص أنه لا يدرس سلوك كل فرد وإنما سلوك الجماعة . فليس على عالم الاقتصاد أن يبين لنا كيف سيتصرف كل فرد من الأفراد بالذات وإنما يكفي أن يبين لنا أنه متى توافرت ظروف معينة ، فإنه من المحتمل أن يتصرف الفرد على هذا النحو أو ذاك وبالتالي ، وعن طريقة الملاحظة وسائر مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، يستطيع الباحث الاقتصادي أن يتنبأ بما سيكون عليه سلوك الجماعة التي ينتمي إليها هذا الفرد .

قلنا فيما سبق أن الاقتصاد علم اجتماعي ، وهو لهذا يطبق المناهج المأخوذ بها في مجال بحث هذه العلوم ، وسندرس فيما يلي بعض تطبيقات استخدام هذه المناهج في الاقتصاد .

١ — المنطق :

المنطق هو المنهج الأساسي لوضع القواعد التي تحكم مختلف الظواهر ومنها الظواهر الاقتصادية ، ويمكننا فيما يتعلق بالمنطق أن نميز بين أسلوبين هما الاستقراء والاستنباط .

فيقصد بالاستقراء إقامة البرهان على صدق قاعدة عامة بالتدليل على انطباقها في جميع الحالات الجزئية ، فعن طريق إثبات صدق هذه القاعدة في جميع الحالات التي تنطبق عليها يمكن بعد ذلك تعميمها . ومن ذلك مثلا ما يمكن أن نلاحظه في العلاقة بين مستوى دخل الفرد ونفقاته الاستهلاكية ، فكلما زاد الدخل قل ما ينفقه الفرد على السلع الإستهلاكية وبالعكس إذا كان الدخل منخفضاً فإنه يخصصه كله أو معظمه للإنفاق الاستهلاكي ، وبالتالي يمكننا القول ، بصفة عامة ، بأن الإنفاق الاستهلاكي يقل إذا زاد الدخل .

ويقصد بالإستنباط إفتراض مقدمة أو مجموعة من المقدمات مسلم بصحتها أى لاتحتاج إلى إثباتها إما لأنها وقائع محسوسة أو لأنها مستمدة من علوم أخرى ، وبعد وضع هذه المقدمات تستخلص النتائج التى تترتب عليها حتما . فإذا عرفنا مثلا أن الدخل الفردى يخصص جزء منه للحصول على السلع الاستهلاكية بينما يمتنع الفرد عن إنفاق جزء منه على هذه السلع تحت تأثير بواعث مختلفة لأمكن أن نستنتج أنه كلما زاد إنفاق الفرد على السلع الإستهلاكية قل مقدار ما يدخره والعكس بالعكس .

٢ — الرياضة :

تعتبر الرياضة نوعاً من التحليل المنطقى ، ويلجأ إليها الاقتصادى عندما لايسعفه المنطق بنوعيه السابقين . فقد تكون المسافة بين المقدمة المفترضة والنتيجة المراد التوصل إليها طويلة وقد تتعقد الظواهر الاقتصادية وتتشابك بحيث يعجز التفكير المجرد عن أن يجد طريقه فيها . هنا يضيف الاقتصادى الرياضة إلى أدواته التحليلية ، فهى تمكنه من أن يضع مقدمة ما ويتوصل على أساسها إلى نتيجة ، ويتخذ من النتيجة الأولى مقدمة لنتيجة ثانية ومن النتيجة الثانية مقدمة لنتيجة ثالثة وهكذا حتى يصل إلى ما يريد إثباته . فالرياضة تسهل تجزئة المقدمات الضرورية للإستدلال المنطقى . فبدلا من أن يركز الباحث انتباهه على كل المقدمات فى نفس الوقت فإنه يتدرج فى إستدلاله خطوة خطوة . وبالمثل تمكننا الأداة الرياضية من تبسيط الظواهر الاقتصادية عندما تتعقد وتتشابك .

٣ — التجريد :

لايعتبر التجريد منهجا مستقلا لوضع القواعد الاقتصادية ، فهو يرتبط إما بالطريقة الاستنباطية أوبالطريقة الرياضية . ويقصد به أن نفترض فروضاً الهدف منها تبسيط الوضع القائم والتوصل إلى نتيجة على أساس الوضع المبسط ثم استبعاد الفروض المبدئية الواحد تلو الآخر حتى نصل إلى التقريب

بين الوضع كما تخيله الباحث أولا وبين الأمر الواقع . مثال ذلك تقدير نفع التجارة الخارجية بالنسبة لدولة من الدول ، فمن الواضح أنه توجد فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مئات الدول وآلاف السلع وليس من السهل تقدير نفع التجارة الخارجية فى مثل هذه الظروف ... ولهذا نفترض وجود دولتين فقط تتعاملان فى سلعتين فقط . هذا الفرض مبسط جداً وبعيد تماماً عن الواقع ولكن له ميزة أنه يمكننا من التوصل إلى نتيجة مبدئية ويمكن بعد ذلك أن ندرس الموضوع على أساس وجود أكثر من دولتين مع استبقاء الفرض الآخر ثم التوصل إلى نتيجة نهائية على أساس وجود أكثر من دولتين وأكثر من سلعتين .

٤ — الإحصاء :

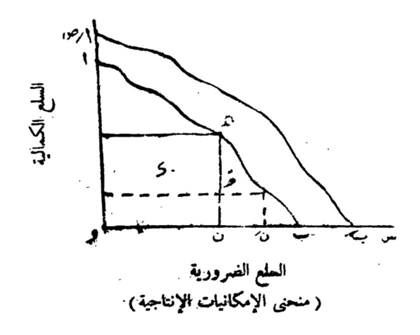
يستطيع الاقتصادى أن يبحث العلاقة بين ظاهرتين بأن يجمع البيانات العديدة عنهما ليدرس سلوك إحدى الظاهرتين نتيجة للتغيرات التى تحدث للأخرى . مثال ذلك أثر تغير ثمن القطن المصرى على ثمن القطن السودانى ، فلمعرفة هذا الأثر تجمع أثمان القطن المصرى فى سنوات متتالية وأثمان القطن السودانى خلال نفس السنوات ، وهكذا قد يتضح أن ارتفاع أثمان الأول يؤدى إلى ارتفاع أثمان الثانى والعكس بالعكس .

ولكن يلاحظ أنه بالرغم من الأهمية الكبرى للمنهج الإحصائى فى مجال الاقتصاد إلا أنه قاصر لسببين : الأول ، أن بعض الظواهر الاقتصادية لا تبدو — بحكم طبيعتها — فى صورة وقائع يمكن إضافة بعضها إلى بعض ومن ثم لا يرد عليها الإحصاء ، ومثال ذلك تناقص المنفعة . أما السبب الثانى فهو أن الظواهر التى يرد عليها الإحصاء قد تتأثر فى سلوكها بعوامل خارجية لم يأخذها الإحصائى فى اعتباره ، وفى هذه الحالة تؤدى الطريقة الإحصائية إلى نتائج خاطئة . ففى المثال السابق قد يرجع ارتفاع ثمن القطن السودانى فى سنة معينة ليس إلى ارتفاع ثمن القطن المصرى وإنما إلى عوامل جوية أو آفة زراعية أدت إلى نقص الكمية المعروضة منه . فإذا اقتصر الإحصائى

على العلاقة بين أثمان القطن المصرى والسودانى فقد يصل إلى نتائج غير صحيحة لإغفاله العوامل الأخرى التى أثرت على أثمان القطن السودانى ولهذا يجب أن يحيط الإحصائى بكافة العوامل التى تؤثر على الظواهر التى يدرسها حتى تكون نتائجه صحيحة .

٥ - الرسـوم البيانية :

يمكن للاقتصاديين كغيرهم من الباحثين فى العلوم الأخرى استخدام الرسوم البيانية لتوضيح قواعدهم ونظرياتهم . فقد سبق أن رأينا أن جوهر المشكلة الإقتصادية هو تعدد الحاجات وكون الموارد الصالحة لإشباعها محدودة . هذه الحقائق يمكن تمثيلها تمثيلا بيانياً بما يسمى بـ « منحنى الإمكانيات الإنتاجية » الموضح فيما يلى . فالحاجات الإنسانية إما ضرورية أو كمالية ومن الواضح أنه لا يمكن إنتاج هذين النوعين من السلع إلى مالانهاية وإلا لما كانت هناك مشكلة اقتصادية . والمجتمع فى تخصيصه لموارده بين هذين النوعين من السلع يختار بين حلول عديدة . ويتم قياس إنتاج السلع التى تشبع الحاجات الضرورية أو السلع الضرورية على المحور السينى أو الأفقى ، وإنتاج السلع التى تشبع الحاجات الكمالية أو السلع الكمالية على المحور الصادى أو الرأسى على النحو الآتى :



السلع الضرورية

(منحنى الإمكانيات الإنتاجية)

فمن هذا الشكل يتضح أن المجتمع يستطيع أن ينتج قدراً معيناً من هذين النوعين من السلع وأنه عندما يزيد من إنتاج أحد هذين النوعين فلابد وأن يخفض من إنتاجه من النوع الآخر ويسمى القدر المضحى به بنفقة الاختيار. ويبدو ذلك من المنحنى (ا ب) ، فهذا المنحنى يبين جميع الإمكانيات المتاحة أمام المجتمع لإنتاج مقدار معين من كل من هذين النوعين من السلع ولهذا يسمى « منحنى الإمكانيات الإنتاجية » . فإذا كان الإنتاج يتم عند النقطة (هـ) مثلا فمعنى ذلك أن المجتمع ينتج « و ن » من السلع الضرورية و « ن هـ » من السلع الكمالية . فإذا أراد زيادة إنتاجه من السلع الضرورية من « و ن » إلى « و نَ » فلابد أن يخفض إنتاجه من السلع الكمالية من « ن هـ » إلى « ن هـَ » . وعلى هذا يعتبر نقص إنتاج السلع الكمالية هو نفقة اختيار زيادة إنتاج السلع الضرورية . فمنحنى الإمكانيات الإنتاجية يتجه من أعلى إلى أسفل أى أنه ذو ميل سالب وهو ما يعبر عن مشكلة الندرة وأن زيادة الموارد المخصصة لأحد النوعين من السلع لابد وأن يترتب عليه نقص فى المقدار المخصص للنوع الآخر من السلع . ومن ناحية أخرى يمثل منحنى الإمكانيات الإنتاجية الحد الفاصل بين ما يستطيع المجتمع وما لايستطيع إنتاجه من هذين النوعين من السلع ، فالمنطقة الواقعة داخل المنحنى — أى المسافة « أ و ب » تمثل كميات من السلع الضرورية والسلع الكمالية يستطيع المجتمع إنتاجها ، أما المنطقة التى تقع خارج هذا المنحنى فتمثل كميات لايستطيع المجتمع إنتاجها . ويترتب على هذا أنه إذا كان الإنتاج يتم عند نقطة داخل المنحنى ولتكن النقطة « د » فإن معنى هذا أن المجتمع لاينتج كل ما يستطيع إنتاجه أى أن إنتاجه أقل مما يمكن أن يكون عليه وبهذا يستطيع المجتمع زيادة إنتاجه من أحد النوعين من السلع أو كلاهما باستغلال موارده المعطلة أو تحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية فى استغلال هذه الموارد .

على أن موارد المجتمع ليست شيئاً ثابتاً فإذا تمكن المجتمع من تنمية موارده فإن منحنى الإمكانيات الإنتاجية ينتقل بأكمله إلى أعلى ويتخذ

وضع المنحنى (اَ بَ) معبراً عن قدرة المجتمع على إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات الضرورية والكمالية بالنسبة للوضع السابق (ا ب) .

وهكذا الأمر بالنسبة لسائر الظواهر الاقتصادية ، إذ يمكن تمثيلها . بيانياً بما يبسطها ويزيدها وضوحاً .

٦ — مستويات التحليل الاقتصادى : التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى .

قدمنا أن المشكلة الاقتصادية هى فى جوهرها مشكلة اختيار . فمن ناحية نجد أن الموارد الاقتصادية تصلح لعدة استخدامات ومن ناحية أخرى تتعدد طرق إنتاج نفس السلعة كما أنه يمكن إنتاجها باستخدام كميات مختلفة من عناصر الإنتاج ، وتحل مشكلتى الاختيار والمفاضلة عن طريق الحساب الاقتصادى وهنا يبرز بعد آخر للمشكلة الاقتصادية هو مستوى الوحدة التى تقوم باتخاذ قرارات الاختيار والمفاضلة . وقد جرى الاقتصاديون على التفرقة بين مستويين للوحدات الاقتصادية التى تقوم بالحساب الاقتصادى :

— فمن ناحية نجد أن هناك أشخاصاً اقتصاديون يديرون وحدات اقتصادية بسيطة Micro-Units مثل الأفراد والعائلات والمشروعات الإنتاجية البسيطة (١) . فمثل هذه الوحدات تسيطر على قدر معين من الموارد الاقتصادية وتقوم بعمل حسيب اقتصادى بهدف الاستخدام الكفء لهذه الموارد أى أن لها سلطة تتمثل فى اتخاذ عدد من القررات الاقتصادية تتعلق بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية التى تتحكم فيها ، وفى سبيل ذلك تقوم بعمل « الحساب الاقتصادى » الضرورى لهذا الاستخدام . فالطابع المميز لهذه الوحدات هو أنها وحدات بسيطة إذ تتركز سلطة إتخاذ القرار بالنسبة لها

(١) انظر R . A . Bilas, Micro – economic Theory, New – york, Mc Graw – Hill, Ch . I., PP. 4 – 6 .

فى مركز واحد هو الفرد أو رب الأسرة أو مدير المشروع الإنتاجى البسيط . وتسمى القرارات التى تتخذها الوحدات البسيطة بالقرارت الجزئية ويتناولها التحليل الاقتصادى الجزئى .

— ولكن من ناحية أخرى ، نجد أن هناك أشخاصاً اقتصاديين يديرون وحدات اقتصادية مركبة Macro - units كهؤلاء الذين يديرون قطاعاً صناعياً يتكون من العديد من المشروعات أو كنقابة عامة من نقابات العمال التى تشرف على العديد من النقابات الفرعية أو المحلية أو الدولة التى تدير المشروعات المختلفة التابعة لها . هنا أيضاً نجد أن الوحدات الاقتصادية المركبة تتحكم فى كمية من الموارد الاقتصادية وتتولى عمل حساب اقتصادى بهدف الاستخدام الكفء لهذه الموارد وتسمى القرارات الاقتصادية التى تتخذها مثل هذه الوحدات بالقرارات المركبة وينصب عليها التحليل الاقتصادى الكلى . وهناك عدة فروق بين نوعى القرارات المتقدمة ، فالوحدة الاقتصادية البسيطة لها مركز واحد لعمل الحساب الاقتصادى واتخاذ القرارات الاقتصادية فى حين تتعدد مراكز اتخاذ القرارات بالنسبة للوحدة الاقتصادية المركبة مما يوجب ضرورة التنسيق بين هذه القرارات المتعددة ويتولى هذا التنسيق الجهة المشرفة على الوحدة الاقتصادية المركبة . كذلك يختلف المجال الاقتصادى الخاص بكل من الوحدات البسيطة والوحدات المركبة . فبالنسبة للوحدات الأولى نجد أن اتخاذ قراراتها لا يوجب عليها إلا أن تأخذ عدد قليل من المتغيرات أو العوامل فى اعتبارها ، هى التى تهمها وتتأثر بها مباشرة . وعلى العكس من ذلك يجب على الوحدات المركبة ، عند اتخاذ قراراتها ، مراعاة عدد أكبر من العوامل والمتغيرات التى تهم الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، والتأثير المتبادل للقرارات التى تتخذها الوحدات التى تتبعها على بعضها البعض . ومن ناحية ثالثة نجد أن قوة تأثير القرارات التى تتخذها الوحدات البسيطة تختلف عن قوة تأثير قرارات الوحدات المركبة :

فالأولى بحكم تواضع الموارد التى تتحكم فيها وبحكم تواضع إنتاجها أى بحكم تواضع حجمها الاقتصادى لا تستطيع أن تفرض رأيها بالنسبة لكثير من الأمور التى تهمها . وعلى العكس من ذلك بالنسبة لقرارات الوحدات المركبة فإننا نجد أن كبر حجمها الاقتصادى نسبياً يسمح لها بفرض رأيها والتأثير على القرارت التى تتخذها الوحدات الاقتصادية البسيطة أو الوحدات الاقتصادية المركبة الأقل منها حجماً .

ونتيجة لاختلاف الحساب الإقتصادى لكل من الوحدات المركبة والوحدات البسيطة نجد أن أدوات تحليل نشاط كل نوع من هذين النوعين من الوحدات يختلف عن أدوات تحليل النوع الأخر ، ولهذا نفرق فى دراسة الاقتصاد بين التحليل الاقتصادى الجزئى (الخاص بالوحدات البسيطة) والتحليل الاقتصادى الكلى (الخاص بالوحدات المركبة) .

وقد احتل التحليل الجزئى للوحدات الاقتصادية البسيطة مكاناً بارزاً فى تطور التحليل الاقتصادى فى محاولته لتفسير القرارات المختلفة التى تتخذها مثل هذه الوحدات سواء تعلقت بالإنتاج أو بالاستهلاك وقدم لنا الفكر الإقتصادى عدة مفاهيم اقتصادية أساسية فى هذا المجال لتفسير السلوك الاقتصادى للوحدات البسيطة من أمثال المنفعة الحدية ومنحنيات السواء وفئات المرونة إلخ مما سنعرض له فيما بعد تفصيلا .

أما التحليل الإقتصادى الكلى فيهدف إلى تفسير التصرفات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية المركبة (الدولة — قطاع صناعى — قطاع زراعى - مؤسسة اقتصادية إحتكارية . . . إلخ)

وينتج عن اختلاف طبيعة قرارات الوحدات المركبة وآثارها عن طبيعة وآثار قرارات الوحدات البسيطة إختلاف أدوات التحليل الاقتصادى الخاصة بكل منهما ، فنجد أن قرارات الوحدات المركبة تنصب على كميات اقتصادية كلية ونجد أن الفكر الإقتصادى قدم لنا أفكاراً تختلف عن أفكار التحليل الجزئى ، منها فكرة الناتج أو الدخل القومى

وطرق حسابه و الحسابات القومية ووسائلها المختلفة . وسنتناول هذه الأفكار وأمثالها بالتفصيل فى الفصول القادمة من هذا المؤلف .

٧ – التقرير والتقدير فى دراسة الاقتصاد (١)

الوسائل السابقة هى الوسائل التى يمكن أن يلجأ إليها الاقتصادى لوضع القواعد التى تحكم الظواهر الاقتصادية . فالدراسة الاقتصادية تعنى ببيان العلاقة بين الظواهر الاقتصادية أى بيان السبب والمسبب فى مجال معين . وواضح أن الباحث الإقتصادى يقتصر فى هذا الصدد على تقرير هذه العلاقات ، فهو يقرر مثلاً أنه إذا زاد عرض القمح انخفض ثمنه وأنه إذا زاد عرض العمل انخفضت الأجور . وهكذا فكل ذلك مجرد تقرير أو تفسير للروابط بين الظواهر الاقتصادية والصلات بين أجزاء الجهاز الاقتصادى وكيف يعمل هذا الجهاز .

ولكن الواقع أن الاقتصاد وثيق الصلة بفكرة العدالة . فهو يبين مثلاً القوى التى تحكم توزيع الثروة فى المجتمع وهو يبين أيضاً أسباب التفاوت فى دخول الأفراد وهكذا . والسؤال الآن هو إلى أى حد يستطيع الباحث الاقتصادى أن يتجاوز التقرير إلى التقدير بعبارة أخرى إلى أى حد يستطيع أن يصدر حكماً بعدالة وضع معين أو عدم عدالته أو بنفع ظاهرة اقتصادية أو ضررها ؟ واضح الفرق بين كل من التقرير والتقدير . فإذا قلنا « إذا زاد عرض العمل إنخفضت الأجور » فإننا نقتصر على تقرير العلاقة بين عرض العمل ومستوى الأجور . وليس هناك أى شك فى أن القواعد التقريرية هى من صميم الدراسات الاقتصادية . أما إذا قلنا « إنخفاض الأجور ظالم وضار » فهذا حكم تقديرى وهو الذى يثور بشأنه الخلاف حول دخوله فى نطاق الدراسات الاقتصادية .

---

(١) انظر د. سعيد النجار ، مبادىء الاقتصاد ، النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣ — ٢٦ .

هذه المسألة فى غاية الأهمية . لأن التسليم بدخول التقدير فى مجال الدراسة الاقتصادية تسليم بحق الباحث الاقتصادى فى ان يوصى بإتباع سياسة معينة أو تجنب سياسة أخرى أو أن يوصى بالأخذ من الغنى وإعطاء الفقير أو تأميم صناعة من الصناعات . . . إلخ . المسائل التى تكون السياسة الاقتصادية الواجبة الإتباع .

لم تكن هذه المسألة موضع شك لدى الأوائل من علماء الاقتصاد فعندهم أن الغاية النهائية من الدراسةالاقتصادية هى وضع أصول السياسة الاقتصادية ولذلك سمى الاقتصاد « الاقتصاد السياسى » للدلالة على الصلة الوثيقة بين وظيفته التقريرية أو الوضعية ووظيفته التقديرية أو الإيصائية .

ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن الصفة العلمية لاتجوز إلا للقواعد التى تقبل البرهنة المنطقية . ويستطيع الإقتصادى أن يثبت الأحكام التقريرية بالمنطق ولكنه لايستطيع أن يقيم الدليل المنطقى على سلامة أو فساد حكم تقديرى فإذا قلنا « إذا زاد عرض العمل إنخفضت الأجور » فإن هذه القاعدة يمكن إثباتها منطقياً ، أما إذا قلنا إن إنخفاضها ظلم فإن هذا القول لايمكن برهنته منطقياً لأنه يتوقف على القيم الخلقية والاجتماعية التى يؤمن بها كل شخص فقد يراه البعض ظلماً ويراه البعض الآخر غير ذلك . وليس هناك سبيل إلى إقامة الدليل على صحة أى من الرأيين . بناء على هذا يرى هؤلاء الإقتصاديين أن تقتصر الدراسة الاقتصادية على بيان العلاقات بين الظواهر الاقتصادية ، أما تقدير هذه العلاقات فيترك لرجال السياسة ، وفى رأيهم أنه بهذا فقط يمكن أن تكون لقواعد الاقتصاد الصفةالعلمية ويمكننا تسميته « علم الاقتصاد» بدلا من الاقتصاد السياسى ... على أن الإتجاه الغالب بين الاقتصاديين يذهب إلى أن هذا التضييق فى نطاق الاقتصاد قد يقضى عليه فى النهاية إذا ترك أمر تقدير العلاقات الاقتصادية . لغير ذوى الدراية الاقتصادية . صحيح أنه لا يجوز أن يزج بالاقتصاد فى مجال الصراع السياسى . ولكن من الممكن تجنب هذا وذلك بأن يوصى الباحث الاقتصادى بالسياسة التى يراها على

خطوتين : الخطوة الأولى يبين فيها بوضوح القيم الاجتماعية التي يؤمن بها والتي يريد تحقيقها دون أن يزعم أنها خير القيم أو أنها ثابتة علميا . فيوضح مثلا أنه يرى وجوب تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى أو عدم الإضرار بالفقراء أو ضرورة تدعيم الحرية الاقتصادية إلخ .. تاركاً للغير حرية قبول أو رفض هذه الأهداف . أما الخطوة الثانية فإنه يبين فيها مدى ملاءمة السياسة التى يقترحها لتحقيق الأهداف التى يؤمن بها ." فالبحث فى الخطوة الأخيرة لا يخرج فى طبيعته عن نطاق الدراسة الاقتصادية بمعناها الضيق لأن الاقتصادى لا يزيد فيها عن كونه باحثاً لعلاقة بين وسيلة وغاية أو سبب ومسبب. ولهذا فللدراسته هذه نفس الحجية التى لدراسته للعلاقة بين الظواهر الاقتصادية وقد استقر هذا النوع من الدراسات الاقتصادية تحت اسم « اقتصاديات الرفاهية » .

* * *

بينا فيما سبق عناصر المشكلة الاقتصادية والمناهج المختلفة التى يمكن إتباعها فى دراستها وقد سبق أن أوضحنا أن حل هذه المشكلة يختلف طبقاً لنوع النظام الاقتصادى السائد فى مجتمع من المجتمعات . ويمكننا أن نميز حالياً بين نوعين رئيسيين من النظم الاقتصادية هما النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ... وسندرس فيما يلى كيف يتوصل كل من هذين النظامين إلى حل المشكلة الاقتصادية .

الباب الأول

النظم الاقتصادية(١)

في مواجهة المشكلة الاقتصادية ، أي الندرة النسبية للموارد الصالحة لإشباع الحاجات البشرية ، حاول الإنسان أن يضع « نظاماً اقتصادياً » يكفل حلها على أفضل وجه ممكن . ويقصد بأي نظام من النظم مجموعة من العناصر والعلاقات ، فالعناصر هي الأجزاء المكونة للنظام أما العلاقات فهي التي تربط هذه الأجزاء ، ومن مجموع أجزاء النظام والعلاقات التي تكون فيه تنشأ وحدته . فالنظام الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات يتكون من عدد كبير من الأجزاء التي ترتبط فيما بينها بشبكة ضخمة من العلاقات . هذا النظام الاجتماعي يستعصي على البحث والدراسة ككل متكامل ، لهذا يجزأ إلى عدة أنظمة فرعية ، كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام القانوني إلخ . والأمر بالمثل فيما يتعلق بكل نظام من هذه الأنظمة ، فالنظام الاقتصادي ينقسم إلى نظام للإنتاج ونظام للأثمان ونظام مالي ونظام للنقد والائتمان إلخ(٢) .

وقد تعددت النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية ، ومرت في هذا الخصوص بتطور طويل انتهى بنا إلى النظامين المعاصرين وهما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، وسنركز اهتمامنا هنا على هذين النظامين الأخيرين ، ولكن قبل هذا يهمنا أن نلقي بعض الضوء على النظم الاقتصادية التي سبقتهما . ويتفق معظم الكتاب على أن النظم الاقتصادية التي عرفتها

---

(١) أنظر بصفة خاصة

G. Grossman, Economic Systems, Prentice-Hall – 1967.

(٢) أدى تعدد العناصر والعلاقات التي يتكون منها النظام الاقتصادي إلى عدم اتفاق الاقتصاديين على تحديد المقصود بهذا النظام . للمزيد من التفاصيل أنظر د . محمد حلمي مراد : أصول الاقتصاد ج ١ ، نهضة مصر القاهرة ١٩٦١ ص ١٢٤ – ص ١٢٨ .

البشرية هي بالترتيب : النظام البدائي ، نظام الرق ، النظام الإقطاعي ، النظام الرأسمالي وأخيرا النظام الاشتراكي.

تطور النظم الاقتصادية(١) :

يعد النظام البدائي أول مرحلة من مراحل النظم الاقتصادية التي مرت بها البشرية ، وقد وجد هذا النظام في العصور قبل التاريخية ولهذا فمعلوماتنا عنه قليلة وغير كافية . وقد تركز النشاط الاقتصادي فيه على الصيد والقنص وكانت أدوات الإنتاج بدائية للغاية ومصنوعة من الأحجار أو الأخشاب . ومع اكتشاف الإنسان للزراعة بدأت الجماعات البشرية في الاستقرار ومهد هذا لظهور نظام الحضارات القديمة وتركزها في وديان الأنهار الكبيرة كحضارة مصر القديمة (نهر النيل) وحضارة بابل (دجلة والفرات) وفيما بعد الحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية . وقد أدى الاستقرار في أماكن معينة مع اكتشاف الزراعة إلى تغيرات ضخمة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى ظهور النظام الذي ساد الحضارات القديمة وهو نظام الرق .

فمن ناحية ظهرت الدولة كتنظيم سياسي مركزي ، ويرجع السبب في ظهور الدولة إلى الأعمال الضخمة الضرورية للزراعة من ري وصرف وإقامة سدود الخ. وفي مجال الإنتاج ظهرت الملكية الفردية للعقارات وبصفة خاصة الأرض ولكن لما كانت أساليب الإنتاج لا تزال محدودة وتعتمد أساساً على القوة العضلية للانسان فقد شملته الملكية الفردية وظهر نظام الرق ، وساعد على انتشار هذا النظام كثرة الحروب من ناحية وتبرير الفلاسفة له من ناحية أخرى (٢) . وقد ترتب على سقوط الإمبراطورية الرومانية ضعف السلطة

---

(١) انظر د . رفعت المحجوب ، النظم الاقتصادية ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٠ ، د . زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادي ، النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٦٥ ، لمزيد من التفاصيل .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر د. محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي القاهرة نهضة مصر ، ص ٤٢ .

المركزية وتلاشيها تدريجياً وظهور نظام اقتصادى جديد هو نظام الإقطاع .
وقد بدأ ببداية الفترة التى يسميها المؤرخون العصور الوسطى (١) . فكانت
هناك « إقطاعيات » لكل منها سيد إقطاعى . وقد مارس هؤلاء السادة جميع
الوسائل للإستيلاء على الأرض من الفلاحين الذين كانوا يملكونها ، ولكنهم
لم يجعلوا من هؤلاء الفلاحين أرقاء لهم على النحو الذى وجد فى ظل الحضارات
القديمة ولكن أوجدوا نظام الإقطاع ليحكم علاقاتهم بهؤلاء الفلاحين .
فالأرض تتبع الإمبراطور نظرياً ولكن ملكيتها الفعلية فى أيدى سادة الإقطاع .
وكانت الأراضى تنقسم إلى قسمين : قسم يحتفظ به الإقطاعى لنفسه
ويلتزم الفلاحون بزراعته له بلا أجر ، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين
ويلتزم كل منهم بزراعة حصته على أن يسلم جزءاً من المحصول للسيد
الإقطاعى . وكان الفلاحون تابعين للأرض وكانوا ينتقلون معها إذا إنتقلت
ملكيتها من سيد لآخر أى أنهم كانوا يعتبرون رقيقا للأرض ويلتزمون
نحو مالكها بإلتزامات معينة ، وفى مقابل هذا يلتزم السيد الإقطاعى بحماية
الفلاحين وإقامة العدالة بينهم (٢) .

وقد كان النشاط الاقتصادى يتركز فى ظل الإقطاع على الزراعة ، ولم
تتطور الفنون الإنتاجية كثيراً خلال هذه الفترة وساعد على ذلك أن الإقطاعية
كانت تعتبر وحدة اقتصادية مغلقة إذ كان محرك الإنتاج هو الرغبة فى الحصول
على السلع والخدمات الضرورية لسيد الإقطاع وحاشيته وعلى القدر الضرورى
من السلع للإبقاء على حياة الفلاحين . أما عوامل الإنتاج فكانت كلها مركزة
فى يد سيد الإقطاع الذى كان يقوم بتوزيع الناتج على الذين ساهموا فيه طبقاً

---

(١) الفترة من سقوط الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى ومنتصف القرن الـ ١٥ الميلادى أى حوالى عشرة قرون .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر E. Roll «A History of Economic Thought, London 1953, pp. 40-53.

لبعض القواعد العرفية فلم يكن هناك تسويق للمنتجات ولهذا لم يكن هناك أسواق ، ولم تتطور أساليب الإنتاج كثيراً فيما عدا استخدام بعض الأدوات المصنوعة من الحديد فى الزراعة واستخدام بعض القوى الطبيعية بصورة بدائية ممثلة فى طواحين الهواء والماء .

على أن هذا التنظيم الاقتصادى المغلق ظهر فى إطاره نظام اقتصادى جديد ينظم الصناعات الحرفية وهو نظام الحرف ، فقد نشأ نظام المدن المستقلة عن سلطة السادة الإقطاعيين وساعد على انتشارها الحروب الصليبية وما صاحبها من إزدهار التجارة بين الشرق والغرب ، وأدى هذا إلى رواج بعض المدن الإيطالية كالبندقية وفلورانسا وجنوه وزادت ثروتها زيادة كبيرة واستطاعت أن تكون وحدات سياسية مستقلة عن أمراء الإقطاع ، ونتج عن تحررها هذا وتحرر سكانها من نظام الرق وقيام نشاطها الاقتصادى على التجارة والتداول أن نشأ عدد كبير من المهن والحرف التى كانت تخضع لنظام الحرف المشار إليه . فكان أعضاء الحرفة الواحدة من صبية وصناع ومعلمين يجمعون فى طائفة مهنية واحدة يرأسها شيخ أو رئيس منتخب وكان لجميع الطوائف رئيس عام له حق تعديل قرارات المشايخ أو الرؤساء ، كما كانت توجد قواعد لترقية الصبية لصناع والصناع إلى معلمين وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات وصفاتها بحيث لم يكن من الممكن الأخذ بإختراع جديد بدون موافقة الطائفة عليه . وكانت عناصر الإنتاج فى يد أرباب الحرف ولم يكن العامل يعتبر أجيراً فى ظل هذا النظام بل أقرب إلى أحد أفراد عائلة رب الحرفة ولم يكن الإنتاج يتم لسوق مجهول ولكن بناء على طلب سابق . وكانت الأدوات المستخدمة فيه بسيطة لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية فلم يتطور تطوراً كبيراً فى مجال الفنون الإنتاجية وساعد على هذا تدخل كل طائفة مهنية فى تحديد الكميات المنتجة من السلعة وأساليب الإنتاج . وقد تطور نظام الحرف تدريجياً إلى نظام المشروع ، إذ بدأ الحرفى يعمل لحساب وسيط يقدم له المواد الأولية وأدوات العمل ، وعندما فقد الحرفى ملكية أدوات الإنتاج والمواد الأولية والمنتجات

التى يصنعها فقد صفته كمنتج مستقل وأصبح أجيراً يعمل لحساب الوسيط الذى أصبح صاحب العمل وبهذا تطور النظام الحرفى إلى نظام المشروع . وفى خلال فترة طويلة من الزمن بدأت عوامل الإنحلال تظهر فى ثنايا النظام الإقطاعى مما أدى فى النهاية إلى انهياره بعد أن أصبح غـير ملائم لظروف الرأسمالية الناشئة التى بدأت تتكامل معالمها الأساسية فى الدول الأوربية فى منتصف القرن الثامن عشر . ويمكن إيجاز العوامل التى أدت إلى القضاء على النظام الإقطاعى فى هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات إلى المدن التى نشأت واشتد عودها مما أدى إلى تعاون التجار مع الملوك فى القضاء على سلطة أمراء الإقطاع وإقامة نظام جديد وأخيراً فى انتشار التعامل بالنقود على نطاق واسع .

فقد كان رقيق الأرض يخضعون لاستغلال غاية فى البشاعة من جانب سادة الإقطاع الذين كانوا يضطرون إلى زيادة الأعباء الملقاه على الرقيق لمواجهة ازدياد أعباءهم ، وذلك بزيادة المنتجات التى يلتزم الرقيق بتسليمها إليهم وزيادة أعمال السخرة المفروضة عليهم ، ولم يستطع الأرقاء الوفاء بهذه الالتزامات المتزايدة فهجروا الإقطاعيات وتركوها إلى المدن . ولما كان الاقتصاد الإقطاعى يقوم أساساً على الزراعة فقد ترتب على هرب الرقيق تقويض أساس هذا الاقتصاد .

ومن ناحية ثانية ، سبق أن أشرنا إلى نشوء المدن المستقلة ونجاحها وظهور نظام الحرف ، فالواقع أن ازدهار هذه المدن ، خصوصاً بعد رواج التجارة بين الشرق والغرب واكتشاف العالم الجديد وطرق المواصلات البحرية الجديدة ، لم يكن ممكناً فى ظل نظام الإقطاع بقيوده الثقيلة ولهذا عملت هذه المدن على شراء حقوق السيد الإقطاعى أو على محاربته مما ساعد على انهيار النظام الإقطاعى . فقد اتفقت مصلحة التجار مع مصلحة الملوك على القضاء على سلطة أمراء الإقطاع ، فمصلحة التجار كانت تتمثل فى زيادة استقلال مدنهم ومصلحة الملوك فى

تدعيم سلطتهم فى مواجهة سلطة أمراء الإقطاع ، ونتيجة لذلك قام التجار بإمداد الملوك بالأموال اللازمة لتقوية سلطتهم وظهرت الدولة بمعناها الحديث وتم القضاء على سلطة أمراء الإقطاع ، ومقابل ذلك حصل التجار والصناع على الحماية التى كانوا يحتاجون إليها من سلطة مركزية قوية وعدم الخضوع لسلطان أمراء الإقطاع والقيود التى كانوا يفرضونها .

وأخيراً كان لانتشار التعامل بالنقود أثره فى القضاء على الإقطاع(١) ، فالأخير اقتصاد عينى يقوم على أساس قيام أعضائه بإشباع حاجاتهم مباشرة ولهذا لم يكن التبادل شأن يذكر وكان استعمال النقود يتم فى أضيق الحدود . ولكن بعد اكتشاف العالم الجديد حصل التجار على كميات كبيرة من الذهب والفضة استخدموها فى معاملاتهم مع الحرفيين الذين تحولوا إلى أجراء ، وكذلك استخدمها الإقطاعيون فى الحصول على ما يلزمهم من منتجات ، وفى سبيل حصولهم عليها اضطروا إلى بيع حقوقهم العينية الإقطاعية بما فى ذلك حقهم على رقيق الأرض او إلى تأجيرها إلى الفلاحين . وهكذا انتهت رابطة التبعية بين الإقطاعى ورقيق الأرض بما تتضمنه من التزامات عينية وانتهى معها نظام الرق الذى هو أساس النظام الإقطاعى .

وقد نتج عن هذا كله تهيئة المناخ الملائم لظهور الرأسمالية التجارية فى الفترة من نصف القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر وصاحب هذا التطور حركة فكرية ساعدت على نشأة النظام الرأسمالى وتطوره فيما بعد من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية نتيجة مجموعة الاختراعات التى ترتب عليها ما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية(٢) .

بعد هذا العرض الموجز لتطور النظم الاقتصادية والذى أدى ، كما

---

(١) انظر M. Dobb, Studies in the Development of capitalism. Routledge, London, 1963, p. 38.

(٢) فى نشأة الرأسمالية انظر د . أحمد جامع « الرأسمالية الناشئة » دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

أوضحنا ، إلى ظهور النظام الرأسمالى نبدأ فى دراسة هذا النظام والنظام الذى تلاه أى النظام الاشتراكى باعتبارهما النظامين الاقتصاديين المعاصرين لنا . هذا ويلاحظ أنه توجد داخل هذين النوعين من النظم الاقتصادية ، أى النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، نظم فردية التى وإن اتفقت فى ملامحها أو سماتها الجوهرية إلا أنها تختلف فى كثير من التفاصيل ، وقد يصل الخلاف إلى حد اعتبارها نظماً متميزة داخل المجموعة التى تنتمى إليها . فالنظام الرأسمالى مطبق فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند ودول شمال أوربا وغيرها من البلاد ولا شك أن هناك فروقاً جوهرية بين هذه النظم فقد توصلت الدول الاسكندنافية إلى تحقيق درجة متقدمة جداً من العدالة الاجتماعية مع احتفاظها بالنظام الرأسمالى ، ولهذا تسمى نظم الرفاهية أو نظم الديمقراطية الاشتراكية . وبالمثل نجد أن النظام الاشتراكى مطبق فى دول كثيرة كالاتحاد السوفيتى والصين ويوغوسلافيا وغيرها من البلاد ؛ إلا أن هناك فروقاً كثيرة بين هذه النظم : فقد توصلت يوغوسلافيا مثلا إلى وضع نظام لامركزى لاتخاذ القرارات الاقتصادية فى إطار النظام الاشتراكى مما دعا البعض إلى تسميته بنظام اشتراكية السوق .

أياً ماكان الأمر سندرس فيما يلى الخصائص الأساسية التى يتميز بها كل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى وكيف تطور كلاهما فى حله للمشكلة الاقتصادية .

الفصل الأول

النظام الاقتصادى الرأسمالى

المبحث الأول

الأساس الفكرى للنظام الرأسمالى

لابد لدراسة النظام الرأسمالى من معرفة الأسس الفكرية التى يقوم عليها ، وقد مرت هذه الأسس الفكرية بتطور طويل لن نتعرض له هنا فكانه الطبيعى فى المؤلفات المخصصة لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادى (١) . وسنقتصر على الإشارة بإيجاز إلى النظرية التقليدية التى تعتبر الأساس الفكرى للرأسمالية المعاصرة وما أدخل عليها من تعديلات جوهرية نتيجة تغير الظروف التى وضعت فيها وذلك على أيدى الاقتصادى الإنجليزى الشهير كينز فى الثلاثينات من هذا القرن .

أولا : النظرية التقليدية : —

يرتبط ظهور هذه النظرية بالتغيرات الأساسية التى اعترت الحياة الاقتصادية فى أوربا خلال القرن الثامن عشر والتى تمثلت فى تحول الاقتصاد من الإقطاع إلى الرأسمالية التجارية فإلى الرأسمالية الصناعية كما سبق أن أشرنا . وقد صاحب هذه التغيرات تغير فى مجال العلوم ومناهج البحث ،

(١) انظر مثلا د. محمد لبيب شقير « تاريخ الفكر الاقتصادى » الذى سبقت الإشارة إليه . وأيضاً د. سعيد النجار « تاريخ الفكر الاقتصادى » على الآلة الكاتبة وجورج سول « المذاهب الاقتصادية الكبرى » ترجمة د. راشد البراوى – الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٦٠ ، وباللغات الأجنبية انظر مؤلف رول الذى سبقت الإشارة إليه ، وهناك العديد من المراجع فى تاريخ الفكر الاقتصادى باللغات الأجنبية المشار إليها فى هذه المؤلفات يمكن الرجوع إليها .

فقد ترتب على إنتشار الآلية ظهور المصانع الضخمة واتجاه رؤس الأموال للاستثمار فيها ومن هنا نشأت الرأسماليات الصناعية التى لاتزال قائمة حتى الآن والتى تتمتع بمزية جوهرية هى وجود جهاز إنتاجى ضخم ذو طاقة إنتاجية متزايدة ومتطورة . وحدث أيضاً تغير فى العلاقة بين التجارة والصناعة ، فبعد أن كانت الأولى هى صاحبة السيادة وكانت الثانية تعمل فى خدمتها انعكست الآية فأصبحت الصناعة هى محور النشاط الاقتصادى وأصبحت التجارة تعمل فى خدمتها بإيجاد الأسواق اللازمة لها لتصريف منتجاتها . وفى مجال العلاقات فيما بين أصحاب رءوس الأموال والمشروعات من جهة والعمال من جهة أخرى نجد أنه قد وجدت طبقتان متميزتان لكل . وأصبح العامل أجيراً يبيع قوته العضلية كأى سلعة من السلع ، وترتب على الآلية انتشار البطالة بين العمال وظهور نوع جديد من البطالة نتيجة عدم القدرة على تصريف جزء من الإنتاج الضخم الذى كفلته الطاقة الإنتاجية الضخمة للمصانع وصاحب هذا تغير فى المجال الفكرى فانتشرت فكرة القانون العلمى أولا فى مجال العلوم الطبيعية ثم انتقلت منها إلى مجال العلوم الاجتماعية ، فقد آمن المفكرون بخضوع الظواهر الطبيعية لقوانين علمية عامة وأن دور العلم يقتصر على الكشف عن هذه القوانين والسبيل إلى ذلك هو العقل . وقد امتد هذا التفكير إلى مجال العلوم الاجتماعية ، ومنها الاقتصاد ، فحاولت النظرية التقليدية بحث الظواهر الاقتصاديه على أساس أنها خاضعة لقوانين علمية محددة يجب الكشف عنها بحيث تكون « علم » الاقتصاد .

ومن ناحية أخرى كان هناك تأكيد على أهمية الفرد وجعله محوراً لجميع الاهتمامات فى جميع المجالات الفلسفية والاجتماعية والسياسية(١) . وقد انعكس هذا كله على الفكر الاقتصادى فوضع آدم سميث كتابه المشهور

---

(١) من ذلك كتابات لوك وروسو وتأسيس السلطة على أساس عقد اجتماعى بين الحاكمين والمحكومين يتنازل بمقتضاه الأفراد عن بعض حريتهم لتقوم الدولة ويكون لها سلطان عليهم فأساس السلطة السياسية هو الفرد .

عن ثروة الأمم(١) والذى تضمن أسس علم الاقتصاد الحديث . وقام بتطوير النظرية التقليدية وأثراها اقتصاديون آخرون منهم ريكاردو وجون ستيوارت ميل ومالتس فى إنجلترا وجان باتيست ساى فى فرنسا.

فيرى سميث أن الفرد هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادى وأن كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة وتتمثل فى أن يحصل على أكبر نفع شخصى ممكن . كما يرى أنه لاتعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ولأن سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة يؤدى فى النهاية إلى تحقيق المصلحة العامة لأن هناك يداً خفية توجه المصالح الخاصة فى تضاربها وتفاعلها الوجهة التى تحقق المصلحة العامة . فتغيرات الأثمان فى السوق تؤدى إلى أن لاينتج أى فرد ولا يقوم بأى نشاط إلا إذا كان مطابقاً لرغبات الجماعة . ومن ناحية أخرى أوضح سميث أهمية تقسيم العمل وفوائده الجمة على زيادة إنتاجية العمال. وفى مجال السياسة الاقتصادية كان مذهب النظرية التقليدية هو الحرية الاقتصادية على المستويين الداخلى والخارجى ، فهذه الحرية هى وحدها الكفيلة بتحقيق المصلحة العامة : علما بأن سميث لم يكن متطرفاً فى الحرية التى كان ينادى بها إذ أوضح أن على الدولة أن تقوم بكافة الأعمال التى لا يقوى أولا يرغب الأفراد فى القيام بها نظراً لضخامة ماتتطلبه من استثمارات أو لقلة أرباحها إلى جانب الوظائف التى يتحتم عليها القيام بها كالأمن الداخلى والدفاع الخارجى والعدالة والتمثيل الدبلوماسى

وقد تبع مالتس آدم سميث ووضع نظريته فى السكان التى سنتعرض لها فيما بعد . وأسهم ريكاردو أيضاً فى صياغة النظرية التقليدية وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومى على العناصر التى شاركت فى تكوينه . وجاء من

---

(١) An Inquiry into the nature and causes of the Wealth of nations (1776) .

بعده جون ستيوارت ميل فأوضح أن هناك نوعين من القوانين الاقتصادية : الأولى قوانين الإنتاج وهى قوانين مطلقة وثابتة ولايمكن تغييرها والثانية القوانين التى تحكم توزيع الدخل وهىقوانين نسبية وغير ثابتة . فإذا كان من المستحيل تعديل قوانين الإنتاج فإنه يمكن على الأقل تعديل نظام توزيع الدخول ودعا فى هذا الشأن إلى إجراء بعض التعديلات لتحقيق قدر أكبر من العدالة فى توزيع الدخل مما فتح الباب أمام الاتجاهات التى تنادى بقدر أكبر من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية أو بتحقيق الاشتراكية . وجاء ساى من بعده ليضع قانونه المعروف بقانون الأسواق أوقانون المنافذ الذى يعد أساس النظرية التقليدية فيما يتعلق بالتشغيل والتوازن الاقتصادى . ومؤدى هذا القانون أن المنتجات يبادل بعضها بعضاً بمعنى أن كل عرض للسلع يخلق تلقائياً طلباً مساوياً له وبهذا يتحقق التوازن الاقتصادى بتساوى العرض والطلب الكليين ولا يتصور وقوع أى أزمة أو اختناق وإذا حدث شىء من ذلك فإنه يكون أمراً عارضاً جزئياً لا يلبث أن يزول ويعود التوازن إلى التحقق من جديد لوجود عوامل تلقائية تتمثل فى تغيرات الأثمان فى السوق وتنقل عناصر الإنتاج بين فروعه ، ومقتضى ذلك أن النقود تعتبر وسيلة للتبادل فحسب .

وقد ظلت النظرية التقليدية قائمة مع بعض التعديلات والإضافات حتى وقعت الأزمة العالمية الشهيرة إبتداء من سنة ١٩٢٩ نتيجة عوامل سبقتها مما أدى إلى إعادة النظر بصفة جوهرية فى الفروض التى تقوم عليها هذه النظرية بهدف الإبقاء على النظام الرأسمالى مع تطويره ، وقد تم ذلك على أيدى الاقتصادى الإنجليزى الشهير لورد كينز فى مؤلفه « النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود » الذى نشر سنة ١٩٣٦(١) .

---

(١) General Theory of Employment, Interest and Money, Mcmillan, 1936.

ثانياً : عرض موجز لمبادىء النظرية الكينزية :ــ

فى مجال انتقاد النظرية التقليدية وبيان الحلول الواجب إتباعها لوضع حد للأزمة العالمية التى سبق أن أشرنا إليها ، تعرض كينز للمبادىء التى وضعتها النظرية المذكورة فى مجال التشغيل والعمالة والنقود ودور الدولة فى الحياة الاقتصادية . ..

ففيما يتعلق بمستوى التشغيل وتحقيق التوازن الاقتصادى كانت النظرية التقليدية تستند إلى قانون ساى كما سبق القول ومؤداه أن كل عرض يخلق الطلب المساو له وبهذا يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى ويتحقق التوازن وأساس ذلك أن كل دخل يتحقق خلال العملية الإنتاجية يتم إنفاقه أى يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ومؤدى هذا أن كل ادخار يتحول إلى استثمار ، ولا يتعدى دور النقود مجرد وسيط فى المبادلة . فلو فرضنا أن وقعت بطالة بين العمال فإن تغيرات الأثمان كفيلة بالقضاء عليها . فانتشار البطالة بينهم يؤدى إلى زيادة عرض العمل مما يترتب عليه انخفاض مستوى الأجور ، ويؤدى انخفاض الأجور إلى ارتفاع مستوى الأرباح مما يشجع أرباب العمل على التوسع فى أعمالهم وبالتالى حاجتهم للحصول على عدد جديد من العمال مما يرفع الطلب عليهم وتنتهى البطالة بينهم . والأمر بالمثل عندما يقع كساد لنوع من أنواع الإنتاج لانخفاض معدل الربح فيه إذ تتركه عناصر الإنتاج إلى غيره من فروع الإنتاج التى يرتفع فيها معدل الربح ويترتب على هذا الترك من ناحية قلة عرض منتجات الفرع الذى تركته عناصر الإنتاج وبالتالى ارتفاع أثمان منتجاته وزيادة معدل أرباحه ، ومن ناحية ثانية يزيد عرض منتجات فروع الإنتاج التى اتجهت إليها عناصر الإنتاج مما يترتب عليه انخفاض أثمانها ومعدل أرباحها وتستمر حركة الموارد على هذا النحو بين فروع الإنتاج حتى يتساوى معدل الربح فيها جميعاً ويتحقق التوازن الاقتصادى ويقضى على الكساد الذى وقع

في بعض أجزاء النشاط الاقتصادي . وهذا هو المقصود بالتوازن التلقائى الذى يحقق التشغيل الكامل بفضل تغيرات الأثمان وانتقال عناصر الإنتاج بشرط توافر المنافسة الحرة بين المشروعات وعدم وجود أى قيود على تنقل عناصر الإنتاج ، وبهذا لا يتصور وقوع إختلال فى التوازن العام للاقتصاد لأن كل عرض يخلق الطلب المساو له ولأن دور النقود لايتعدى مجرد وسيط فى المبادلات .

وقد أوضح كينز عدم صحة التحليل السابق ونقطة البدء عنده هى عدم تحقق قانون ساى والذى بمقتضاه يخلق العرض الطلب ، ويرى كينز على العكس أن الطلب هو الذى يخلق العرض وأن الطلب الفعلى هو الذى يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة . ويتكون الطلب الفعلى من طلب على أموال الاستهلاك وطلب على أموال الإستثمار ، ولكل نوع من الطلب عوامل تحدده(١) ، فالطلب على السلع الاستهلاكية يتوقف على حجم الدخل الذى يتوقف عليه أساساً الميل للاستهلاك وهذا الأخير يوضح لنا كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والامتناع عنه أى الادخار . فكلما كان الدخل منخفضاً زاد الإنفاق على الاستهلاك وبالعكس كلما زاد الدخل قل الإنفاق على الاستهلاك وزاد الادخار . أما الطلب على السلع الاستثمارية ، أى على الأموال التى تستخدم فى العملية الإنتاجية ، فيتوقف على الميل للاستثمار ويتوقف هذا الميل على عاملين هما سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال : فسعر الفائدة هو التكلفة التى يتحملها المستثمر أما الكفاءة الحدية لرأس المال فهى العائد المتوقع من رأس المال المستثمر ، فإذا كان هذا العائد أعلى من سعر الفائدة أقبل المنتجون على الإستثمار وزاد

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر د . رفعت المحجوب : « الطلب الفعلى » . النهضة العربية – الطبعة الثانية – القاهرة ١٩٧١ ص ٨٤ وما بعدها .

الطلب على أموال الإنتاج . وعلى هذا يتوقف مستوى التشغيل على حجم الطلب الفعلى وليس على الطلب الكلى أو العرض الكلى ، فمن الممكن أن يتحقق التوازن الاقتصادى عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل فيتعرض الاقتصاد لحالة من الكساد والبطالة .

وفيما يتعلق بالنظرية النقدية سبق أن أوضحنا أن النظرية التقليدية كانت تنظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط فى المبادلات لأن كل دخل ينفق ولأن كل ادخار يتحول لا محالة إلى استثمار ، وقد أوضح كينز أن للنقود وظيفة أخرى هى أنها مخزن للقيم ، فالنقود يمكن أن تطلب لذاتها (الاحتياط للمستقبل ، الاكتناز إلخ . .) فالعوامل التى تحدد الطلب على النقود مختلفة عن البواعث على الاستثمار وليس هناك تطابق حتمى بين المدخرين والمستثمرين ويترتب على ذلك أنه يمكن أن يكون الادخار أكبر من الإستثمار أو أن يكون الاستثمار أقل من الادخار ، وعندما يتساوى الادخار والإستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادى عند مستوى التشغيل الكامل .

وفيما يتعلق بدور الدولة فى الحياة الاقتصادية رأينا أن النظرية التقليدية قصرته على وظائفها الأساسية (الأمن ، العدالة ، التمثيل الدبلوماسى والمشروعات التى لايقوى أو لا يقدم عليها الأفراد) وفيما عدا هذا يجب أن تترك الحرية الكاملة للأفراد والمشروعات . فأى تدخل من جانب الدولة يعرقل انطباق القوانين الاقتصادية الطبيعية ولا ينتج عن هذا إلا الإضرار بمناخ الحرية الضرورى لإنطباق هذه القوانين وتحقيق المصلحة العامة والخاصة على أفضل وجه ممكن . ونتيجة عدم تسليم كينز بالفروض التى يقوم عليها التحليل التقليدى فإنه يرى أن دور الدولة فى الحياة الاقتصادية يجب أنه يكون أكثر اتساعاً وأن من واجبها أن تتدخل عندما يقل الطلب الفعلى لزيادته حتى يتحقق التشغيل الكامل وتختفى البطالة ويتحقق التوازن الاقتصادى (١) .

---

(١) أنظر فيما بعد الطرق التى تطورت بها الرأسمالية بعد النظرية الكينزية .

المبحث الثانى

أسس النظام الرأسمالى وطريقة عمله

نتعرض فى هذا المبحث على التوالى لأسس النظام الرأسمالى وطريقة عمله وأخيراً لكيفية تطوره تحت تأثير الأفكار الكينزية .

أولا : أسس النظام الرأسمالى :

يحكم النظام الرأسمالى أساساً مبدأ رئيسى هو مبدأ الحرية الاقتصادية. فالفرد هو محور الحياة بمختلف صورها كما سبق أن أوضحنا ويجب أن تتوفر له الحرية الكاملة فى جميع المجالات . فهو حر فى أن يتملك ما يشاء سواء كان ذلك من أموال الاستهلاك أم من أموال الإنتاج كالأراضى والآلات والمبانى إلخ . . . فالملكية الخاصة أو الفردية من الأسس التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى ، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها ويحمى حقوق الملاك ، والمالك حر، فى حدود القانون ، فى استغلال ملكيته على النحو الذى يقرره أى استغلالها بنفسه أو تأجيرها وتحديد شروط الإيجار أو تركها بلا استغلال أصلا كما أن له حق التصرف فى ملكيته بجميع أنواع التصرف فحرية التعاقد من الحريات المكفولة فى الرأسمالية . كما يرتبط بنظام الملكية الخاصة نظام المواريث والوصايا ، فبمقتضى نظام المواريث تؤول أموال الشخص بعد وفاته إلى أقرب المقربين إليه من جهة الرحم ، وقد يحدد القانون أشخاص الورثة ونصيب كل منهم كما هو الحال بالنسبة للشريعة الإسلامية مثلا . أما الوصية فهى تصرف مضاف إلى مابعد الموت لمصلحة شخص معين ، وقد يقيد القانون الحق فى الإيصاء حماية للورثة الشرعيين . ولا يتعارض مبدأ الملكية الخاصة مع تملك الدولة لبعض موارد الثروة ، فهذه الموارد لا تمثل إلا نسبة معينة من مجموع الموارد والأصل هو الملكية الفردية . كما لا يتنافى هذا المبدأ مع وضع قيود على استعمال هذه الملكية كحظر استعمالها بما يضر الصحة أو المصلحة العامة ، ولكن إذا روعيت القيود التى ينص عليها القانون فالمالك حر فى

استعمال ملكيته على النحو الذى يروق له . فحرية الإنتاج مكفولة وهى نتيجة طبيعية لنظام الملكية الخاصة إذ يكون لكل مالك أن يحدد نوع الإنتاج الذى يخصص له ما يتحكم فيه من عناصر الإنتاج ولكل شخص الحرية الكاملة فى تحديد نوع النشاط الاقتصادى الذى يخصص له مجهوده الإنتاجى ، أى نوع المهنة التى يمارسها . ولا يتعارض هذا مع تحديد الدولة للشروط اللازمة لممارسة مهنة أو نشاط معين ، ولكن عند استيفاء هذه الشروط يكون للشخص الحرية الكاملة فى التصرف فى ملكه أو عمله . كذلك يكفل النظام الرأسمالى حرية الاستهلاك ، فلكل شخص حرية التصرف فى دخله على النحو الذى يرضيه فله أن يحدد مقدار ماينفقه من دخله ونوع السلع التى يحصل عليها وكمياتها ومقدار ما يدخره وأوجه استثمار مدخراته إذا قرر استثمارها . ولكن هذا أيضاً لا يتعارض مع حق الدولة فى تحريم بعض أنواع الاستهلاك أو العمل على الحد منها لآثارها الضارة على الصحة أو المصلحة العامة كتحريم المخدرات والحد من استهلاك الخمور . كذلك لها أن تشجع أو على العكس أن تعمل على الحد من بعض أنواع الاستثمار .

هذه هى الأسس العامة للنظام الرأسمالى ويهمنا الآن أن نتعرف على كيفية عمل هذا النظام قبل أن نعرض لكيفية تطوره .

ثانياً : طريقة عمل النظام الرأسمالى : —

يعمل النظام الرأسمالى طبقاً لمجموعة من المبادىء ويحكمه أساساً نظام الثمن . وسنتناول فيما يلى دراسة هذه المبادىء :

١ — دافع الربح : يتم تخصيص الموارد فى النظام الرأسمالى أساساً بناء على قرارات الأفراد والمشروعات الخاصة . فإذا قرر شخص زراعة أرضه قطناً فهو يخصصها لهذا النوع من الإنتاج دون سواه وإذا عمل طبيباً فهو يخصص قدرته الإنتاجية لمهنة الطب دون غيرها وهكذا . ولا يتخذ الأفراد قراراتهم فى هذا الخصوص اعتباطاً أو بطريقة تعسفية وإنما بدافع الحصول على

أكبر دخل ممكن . فإذا قرر مالك أرض أن يخصصها للبناء لا للزراعة فذلك لأن البناء يدر عليه دخلا أكبر من الزراعة ، وإذا قرر أن يزرعها قطناً لا قصباً فذلك لأن القطن يدر عليه دخلا أكبر من القصب ، وإذا قرر أن يشتغل بالطب لا بالزراعة فذلك لأن الطب يدر عليه دخلا أكبر وهكذا . ويلاحظ أن بعض الأفراد قد يختارون مهنة دخلها النقدى أقل من مهنة أخرى ولكن لها مزايا غير نقدية كأن تكون أقل إجهاداً أو أفضل مستقبلا إلخ ، ولا يعتبر هذا استثناء من القاعدة ، وإنما تأكيد لها لأن العبرة بالدخل الفعلى وهو يساوى الدخل النقدى مضافاً إليه تقويم المزايا غير النقدية ؛ فإذا كان دخل مهنة مثلا ٢٠٠٠ جنيه واختار الشخص مهنة أخرى دخلها ١٠٠٠ جنيه فقط فليس معنى هذا أنه يغفل الاعتبار المادى وإنما معناه أنه يقدر المزايا غير النقدية للمهنة الثانية بما يعادل ٢٠٠ جنيه ، أما الاستثناء الحقيقى فهو أن يختار شخص مهنة لاعتبارات لا يمكن تقويمها بالنقود كأن يختارها بناء على واجب وطنى أو عائلى ، ولكن هذه الحالات نادرة فى النظام الرأسمالى ، والقاعدة أن دافع الحصول على أقصى دخل هو الذى يحرك الأفراد فى اختيار مهنهم وتخصيص مواردهم .

٢ — سيادة المستهلك : رأينا فيما سبق أن الأفراد يتخذون قراراتهم الاقتصادية بدافع الحصول على أعلى دخل . فإذا وجدوا أن صناعة أو حرفة أو نوع معين من الإنتاج أكثر دخلا اتجهوا إليه بمواردهم . وتستمر حركة الموارد من الفروع الأقل دخلا إلى الفروع الأعلى دخلا حتى يتساوى معدل الربح فى جميع فروع الإنتاج ، ويقال عندئذ أن تخصيص الموارد قد وصل إلى حالة التوازن . فإذا حدث ما يترتب عليه تغير معدل الربح بين فروع الإنتاج المختلفة فإن الموارد تعود إلى الحركة من الفروع الأقل دخلا إلى تلك التى أصبحت أكثر دخلا حتى يتحقق توازن جديد وهكذا .

ولكن ما هو السبب الذى يجعل إحدى الصناعات مثلا أكثر ربحاً من

غيرها ؟ الواقع أن هناك عوامل متعددة فى هذا المجال أهمها رغبات المستهلكين كما تبدو فى طلبهم الفعلى على السلع والخدمات المختلفة . فالهدف النهائى من أى إنتاج هو إشباع حاجات المستهلكين . ومهما طالت السلسلة الإنتاجية بين المنتج والمستهلك الأخير فإن كل حلقة من حلقات هذه السلسلة تستمد قيمتها من حاجة المستهلك إلى السلعة النهائية التى تساهم هذه الحلقات فى إنتاجها . فإذا زاد طلب المستهلكين على سلعة معينة زاد إنفاقهم عليها وزاد ما تحققه من ربح وبالتالى تزيد الموارد المخصصة لها . وبالعكس إذا قل الطلب على سلعة قل الإنفاق عليها وانخفض معدل ما تحققه من ربح وبالتالى تنخفض الموارد المخصصة لإنتاجها . فالمستهلك بطلبه الفعلى هو الذى يحدد كيفية تخصيص الموارد فالمنتجون يتخذون قراراتهم بتخصيص الموارد استجابة لرغبات المستهلكين كما تبدو فى طلبهم الفعلى لأن هذا التخصيص يكفل لهم الحصول على أعلى ربح ممكن ، وهذا هو المقصود بمبدأ سيادة المستهلك فى الرأسمالية . فإذا فرضنا أن مجموع إنفاق المستهلكين مليون جنيه وأنه يتركز على ثلاث سلع رئيسية هى الأغذية وينفق عليها نصف مليون جنيه والملابس وينفق عليها ربع مليون جنيه والمساكن الربع الباقى فإن نصف الموارد يخصص لإنتاج الأغذية وربعها للملابس وربعها للمساكن . فتوزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة ليس إلا انعكاسا لتوزيع دخول المستهلكين بين السلع المختلفة . فإذا تغيرت أذواق المستهلكين بحيث قل إقبالهم على الغذاء وزاد على الكساء فإن موارد الثروة تتحول من الغذاء إلى الكساء تدريجيا لتعكس الوضع الجديد بعد انقضاء الفترة الكافية لإتمام هذا التحول ، أى أن الموارد يعاد تخصيصها استجابة التغير فى رغبات المستهلكين كما تبدو فى طلبهم الفعلى . وهكذا يتحكم المستهلكون فى هيكل الإنتاج .

٣ — جهاز الثمن(١) : عرفنا أن قرارات الأفراد هى التى تتحكم فى تخصيص

---

(١) أنظر F.Benham, Economics, 6 th ed., London Sir Isaac Pitman and Sons, ch. 3, PP. 51 – 54

الموارد فى النظام الرأسمالى ، وذلك بدافع الحصول على أقصى ربح ، وأن مدى الربح يتوقف على الطلب الفعلى للمستهلكين . والسؤال الآن هو كيف يصل طلب المستهلكين والتغير فيه إلى المنتجين ؟ الواقع أن هذا يتم عن طريق جهاز الثمن ، أى عن طريق التغير فى الأثمان النسبية للسلع المختلفة . فعلى سبيل المثال إذا كان ثمن الوحدة من السلعة « أ » ١٠٠ جنيه ومن السلعة «ب» ٥٠ جنيها فإنه بهذا المستوى النسبى للأثمان يكون تخصيص الموارد فى حالة توازن ، بمعنى أن أجر العامل الذى يعمل فى إنتاج السلعة « أ » يساوى أجر العامل الذى يعمل فى إنتاج السلعة «ب» وفائدة رأس المال واحدة فى الحالتين وكذلك الربح فإذا تحقق هذا التعادل يكون تخصيص الموارد فى حالة توازن لأنه ليس هناك أى سبب يدعو عناصر الإنتاج لترك السلعة « أ » والتحول إلى السلعة «ب» أو العكس . ولكن إذا زاد الطلب على « أ » وقل على « ب » فإنه يترتب على ذلك أن يرتفع ثمن الوحدة من « أ » وينخفض ثمن الوحدة من (ب) ليصبح مثلا ١٢٠ جنيها للوحدة من (أ) و ٤٠ جنيها للوحدة من «ب». هذا التغير فى المستوى النسبى للأثمان يستتبع سلسلة من التغيرات تنتهى بزيادة الموارد المخصصة لـ « أ » ونقص تلك المخصصة لـ « ب » ، لأن زيادة الطلب على «أ» يعنى زيادة الربح فى إنتاجها وزيادة أجور العاملين فيه وكذلك فائدة رأس المال المستثمر فيه . وبهذا يؤدى التغير فى طلب المستهلكين إلى تحول عناصر الإنتاج من «ب» إلى « أ » عن طريق التغير فى الثمن النسبى للسلعتين وما يترتب عليه من تغيرات فى أثمان عناصر الإنتاج المختلفة(١) .

ويلاحظ أنه لكى يستطيع جهاز الثمن أن يقوم بهذه الوظيفة فلابد أن تتمتع موارد الثروة بقدرة كبيرة على التنقل بين فروع الإنتاج المختلفة لأنه من الممكن أن يزيد ثمن سلعة دون أن تتحول إليها عناصر الإنتاج بسبب جمود هذه العناصر وهنا يفشل نظام الثمن فى نقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين .

---

(١) أنظر: R.H. Leftwich, The Price System and The source Allocation, New York, Rinehart and company, ch. IV

ويرجع عجز عناصر الإنتاج عن التنقل إلى مجموعتين من الأسباب : أسباب طبيعية، وأسباب مصطنعة .

(أ) الأسباب الطبيعية : هذه الأسباب يمكن تقسيمها إلى قسمين الجمود الحرفى أو التخصص والجمود الجغرافى فيقصد بالجمود الحرفى أن لاتتمكن عناصر الإنتاج من التحول من سلعة إلى أخرى لأنها متخصصة فى إنتاج الأولى أو أن يتطلب إنتاج الثانية مهارات خاصة لاتتوافر فى هذه العناصر فالعامل أو الآلة المتخصصة فى صناعة النسيج يصعب عليها التحول إلى صناعة السيارات عندما يرتفع ثمن هذه الأخيرة . فالعناصر المقيدة أى المتخصصة تخصصا دقيقا لاقبل لها بالتنقل بين فروع الإنتاج ، فهى جامدة فى حرفتها التى تخصصت فيها .

أما الجمود الجغرافى فيقصد به عدم استطاعة عناصر الإنتاج التحول من صناعة إلى صناعة أخرى فى مكان بعيد أو من منشأة إلى منشأة بعيدة فى نفس الصناعة ويصدق هذا بصفة خاصة على عنصر العمل لأن اعتياد الشخص منطقة معينة نشأ فيها وأنس إليها وألفها يجعل من الصعب عليه نفسياً أن يغادرها إلى غيرها من الأماكن التى تكون الأجور فيها أكثر إرتفاعاً بالإضافة إلى نفقات الإنتقال ومشاكله من حيث العادات والتقاليد واللغة والدين إلخ ...

(ب) الأسباب المصطنعة : الفرض هنا أن عناصر الإنتاج قادرة على التنقل حرفياً وجغرافياً ، ولكن تصادفها عوائق مصطنعة تحول بينها وبين الانتقال إلى الإنتاج الذى زاد الطلب عليه . ومن أمثلة ذلك تطلب شروط خاصة لاعلاقة لها بالكفاءة لممارسة مهنة معينة كترخيص أو رسم مثلا . كذلك أن تمنح الدولة امتيازاً لمشروع معين بحيث ينفرد بنوع معين من الإنتاج أو الخدمات فلا يستطيع غيره أن يعمل فى نفس المجال . وهناك عوائق من صنع الأفراد كالاحتكار أو وضع نقابات العمل أو النقابات المهنية لشروط لاعلاقة لها بالكفاءة للعمل فى مجالاتها .

ومن المهم أن نفرق بين الأسباب الطبيعية والأسباب المصطنعة لأنه يمكن العمل على التقليل من أو إزالة العوائق المصطنعة بعكس العوائق الطبيعية وأيا ما كان الأمر فلا يجوز المبالغة فى أهمية هذه العوائق لأن عناصر الإنتاج تتمتع عادة بقدرة كبيرة على التنقل ، ويلاحظ فى هذا الخصوص أن القابلية على التنقل تتوقف على العلاقة بين السلعتين ، فإذا كنا بصدد نوعين من المنسوجات فلاشك أن القدرة على التنقل تكون أكبر منها فى حالة العلاقة بين المنسوجات والسيارات . كذلك تزيد القدرة على التنقل داخل الدولة الواحدة منها بين الدول المختلفة بصفة خاصة فيما يتعلق بعنصر العمل وسياسة الدول المختلفة وما إذا كانت مصدرة للسكان أو مستوردة لهم . وأخيرا تتوقف القدرة على التنقل على المدة ، فهى فى المدة الطويلة أكبر منها فى الأجل القصير . فالعمال يمكن إعادة تدريبهم للعمل فى أنواع الإنتاج التى يزيد الطلب عليها ، وكذلك الآلات يمكن تحويرها لتلائم هذه الأنواع بعد انقضاء الفترة الكافية لإتمام هذه التحولات .

وإلى جانب وظيفة نظام الثمن فى نقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين توجد له وظيفة أخرى فى مجال الموائمة بين الموارد المحدودة والحاجات غير محدودة . فلا توجد كمية من القمح مثلا تكفى لاشباع كل الحاجات الإنسانية إليه ، ولنفترض أنه يوجد منه مليون أردب وأنها عرضت للبيع دون ثمن أصلا . من الواضح أن عددا ضخماً جداً من الأفراد سيتقدم للحصول عليها ولن تكفى هذه الكمية ولا أضعافها لإجابة رغباتهم جميعا . يبدأ أصحاب القمح فى وضع ثمن له وليكن ٢٠ جنيه للأردب . يترتب على هذا أن ينصرف بعض الراغبين فى القمح وهم العاجزون عن دفع هذا الثمن . ولكن الراغبين القادرين على دفعه يجاوز طلبهم الكمية المعروضة فيرتفع الثمن من جديد ، وهكذا حتى يساوى الثمن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة وليكن ذلك عند ٥٠ جنيه للأردب . ويحدث العكس لو كان الثمن المحدد مرتفع جداً بحيث يعجز عنه معظم الراغبين ، فينخفض تدريجيا حتى يصبح فى متناولهم ويسوى الثمن هنا أيضا بين الكمية المعروضة

والكمية المطلوبة . فالثمن يبعد كل الحاجات الزائدة عن الكمية المعروضة أو يجتذب القدر من الطلب الضرورى لامتصاص هذه الكمية .

ويلاحظ أن هذه المواءمة تتم بطريقة آلية غير شخصية فالموارد المحدودة يحصل عليها من يكون قادراً ومستعداً لدفع الثمن ، وهى بعيدة عن تناول العاجزين عن دفعه . فالحاجة المجردة عن القدرة والاستعداد لدفع الثمن لاتعنى كثيراً فى إطار النظام الرأسمالى وقد يثير هذا شعورنا بالعدالة ، ولكن الواقع أن نظام الثمن أداة لها قيمتها فى توزيع الموارد طبقا لرغبات المستهلكين . وتستطيع الدولة أن تتدخل فى تحديد بعض الأثمان للحد من تقلباتها التى تضر بمصالح المستهلكين كما أنها تستطيع توزيع بعض السلع الأساسية طبقا لنظام الحصص أو البطاقات بحيث تضمن وصولها إلى الجميع بصرف النظر عن دخولهم ، ولكن الدولة لاتستطيع التدخل فى تحديد جميع الأثمان إلا إذا قضت على النظام الرأسمالى نفسه ، وعندئذ تبدأ فى مواجهة نوع جديد من المشاكل .

ثالثا : <u>تقدير النظام الرأسمالى وتطوره</u> .

قدمنا أن النظام الرأسمالى يقوم على أساس الملكية الفردية وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك وأنه يحركه دافع الربح وسيادة المستهلك ونظام الثمن . وقد أثار هذا النظام خلافا فى الرأى ، وسنتناول على التوالى حجج أنصاره وخصومه ثم نرى كيف تطور فى محاولته علاج مابه من متناقضات .

(١) <u>مزايا وعيوب النظام الرأسمالى</u> : يرى أنصار الرأسمالية أن لها مزايا أساسية تتمثل فى أنها تشبع فى الإنسان رغبة أصيلة وأكيدة فى أن يتملك ويحوز فالملكية الفردية نظام يتفق مع ماطبع عليه الإنسان ، وهى تكفل له حرية الإنتاج واختيار المهنة وإنفاق الدخل ، وهى حريات أساسية ذات أهمية كبيرة والحرمان منها يتضمن حرمانا من قيم أساسية اجتماعية ترتبط أشد الارتباط بوجود الإنسان كإنسان . ومن ناحية ثانية يرى أنصار الرأسمالية أنها تقوم

على المنافسة بين المشروعات. فصاحب المشروع فى خوف دائم من أن يقضى عليه منافس أكثر منه كفاءة ، ولهذا فهو مضطر لأن يعمل على الاستزادة المستمرة من كفاءته الإنتاجية حتى يستطيع أن يصمد لهذا التحدى الدائم . وأهم وسيلة أمامه فى هذا الخصوص هى إدخال التحسينات الفنية على وسائل إنتاجه فهو يتلقف كل فكرة أو آلة أو مادة أولية من شأنها أن تمكنه من الإنتاج بنفقة أقل من منافسيه ، فإذا أدخل هذه التحسينات فإن باقى المشروعات التى تعمل فى نفس الإنتاج تأخذ بها ، ويجد نفسه مضطراً من جديد لأن يبحث عن طرق أو أفكار جديدة حتى يحتفظ بأسبقيته بالنسبة لسائر المشروعات ، وهكذا فالمنافسة سيف مسلط على رقاب المنظمين يطيح بالمهمل والمتكاسل ويضمن البقاء للأصلح[1] والتخفيض المستمر لنفقة الإنتاج مما يسمح للمجتمع بالاستفادة من ثمار التقدم العلمى والفنى ، وبذلك يمكن إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة أى القدرة على إشباع عدد أكبر منها ، وهذا هو جوهر التقدم الاقتصادى .

أما خصوم الرأسمالية فيرون أن السير الطبيعى للرأسمالية يؤدى إلى تركز المشروعات والقضاء على المنافسة بينها . فيحدث أن يتمكن مشروع واحد من السيطرة على نوع كامل من الإنتاج ، وبذلك يأمن منافسة غيره ، ويحدث أيضا أن تدخل عدة مشروعات تعمل فى مجال معين فى اتفاقات بقصد الحد من المنافسة بينها أو القضاء عليها تماما ، وبهذا تستطيع مشروعات كثيرة البقاء فى السوق بالرغم من عدم كفاءتها الإنتاجية . كما أنهم يرون أن السير الطبيعى للرأسمالية يؤدى إلى سوء توزيع الثروة . فرفاهية المجتمع لا تتوقف فقط على إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات وإنما تتوقف أيضا على كيفية توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع . فحتى مع التسليم بكفاءة الرأسمالية الإنتاجية إلا أن كفاءتها التوزيعية محل شك كبير وذلك من ناحيتين :

— الأولى أن النظام الرأسمالى يؤدى إلى تركز موارد الثروة فى أيدى قليلة . قد يكون تفسير ذلك تفاوت كفاءة الأفراد ، وحق الأكثر كفاءة أن

---

(١) لاحظ الشبه مع افكار داروين عن الانتقاء الطبيعى والبقاء للاصلح.

يكون أكثر ملاءمة ، ولكن يجب أن لاننسى أن نظم المواريث والزواج تؤدى فى الرأسمالية إلى تركز الثروة فى أيدى من لم يبذل جهداً فى سبيل الحصول عليها .

ـ الناحية الثانية أن دخل الأفراد يخضع فى الرأسمالية لقوى العرض والطلب ويؤدى هذا إلى تفاوت كبير فى الدخول . فإذا كان عنصر العمل كثيراً بالنسبة لعنصر رأس المال وهو الوضع العادى، نتيجة لتركز رؤوس الأموال ، فإن دخل العامل يكون ضئيلا جداً بالنسبة للدخل صاحب رأس المال . وإذا اقتصرنا على عنصر العمل فقط وجدنا أن بعض الطوائف تحصل على دخول مرتفعة جداً بالنسبة للبعض الآخر ، وقد يصل الأمر إلى انخفاض الأجور فى بعض المهن بحيث لاتكفى للوفاء بالضروريات القصوى . هذه الحقيقة تلقى الضوء على القيمة الفعلية للحريات التى يتمتع بها الأفراد فى الرأسمالية . فما جدوى هذه الحرية إذا لم تكن لدى الفرد الوسائل التى تمكنه من استعمالها ؟ وما جدوى حرية الفرد فى اختيار مهنته إذا كان مقيداً فى اختياره بقيود حديدية تتمثل فى الوقت الطويل والنفقات الباهظة الضرورية لاحتراف بعض المهن ؟ وما جدوى حرية الفرد فى إنفاق دخله ضئيلا يكفى بالكاد لحاجاته الضرورية ؟

ويروى خصومه النظام الرأسمالى ايضا أن السير الطبيعى للرأسـمالية يؤدى الى بطالة موارد الثورة وتعتبر هذه الظاهرة من أخطر القيود التى ترد على الكفاءة الإنتاجية للرأسمالية ، فهى تعنى بقاء موارد الثروة المحدودة دون أن تساهم بأدنى نصيب فى الناتج القومى . وتعنى أكثر من ذلك بالنسبة للعنصر الإنسانى أى عنصر العمل . فالفرد فى الرأسمالية يعيش فى قلق دائم من وقوع البطالة مما يؤدى إلى فقده لعمله الذى يعيش منه ، فإذا وقعت فعلا بقى دون أى مورد يسد حاجاته الضرورية .

(٢) تطور الرأسمالية من الرأسمالية المطلقة إلى الرأسمالية المقيدة :

كان للعيوب السابقة صدى كبير فى البلاد الرأسمالية المستنيرة فحاولت

أن تعالجها وان تخفف من حدتها مع الإبقاء على ما للرأسمالية من مزايا من حيث الكفاءة الإنتاجية وحريات الأفراد الأساسية ، وقد نجحت فى هذا بدرجات متفاوتة ، وأهم أمثلة النجاح هذه هى البلاد الإسكندنافيه حيث تمكنت من تحقيق درجة متقدمة جداً من العدالة الاجتماعية فى إطار الرأسمالية . ويمكن إجمال فلسفة التقييد فى مبدأين رئيسيين : الأول التسليم بكفاءة الرأسمالية التى تقوم على الملكية الفردية وحرية الفرد فى اختيار مهنته وإنفاق دخله ، الثانى التسليم بأن نشاط الأفراد غير المقيد يؤدى إلى مساوئ عديدة يتعين على الدولة أن تقضى عليها . وقد ترتب على ذلك أن زاد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وتعددت القيود التى يخضع لها الأفراد وعملت الدولة على اتباع السياسة الاقتصادية الكفيلة بمعالجة عيوب النظام الرأسمالى .

ويمكن تلخيص هذه السياسة فيما يلى :

(ا) تدعيم المنافسة بين المشروعات بمراقبة سلوكها ومقاومة وتحريم كل انفاق أو تصرف من شأنه إضعاف المنافسة وتحريم كل تصرف يتضمن إساءة استخدام السلطة الاحتكارية ، ولهذا صدرت تشريعات فى كثير من الدول الرأسمالية لضمان تحقيق هذه الأهداف .

(ب) التأميم أى نزع ملكية المشروع الخاص ليصبح مملوكاً للدولة لقاء تعويض عادل للمالك ويتم هذا فى الحالات التى ترى الدولة فيها أن النشاط الاقتصادى بطبيعته يؤدى إلى انفراد مشروع واحد به مما يؤدى إلى إساءة السلطة الاحتكارية ، أو لتجنب تكرار النفقات الرأسمالية فى مجالات معينة مما يؤدى إلى تبديد موارد الثروة كما هو الحال بالنسبة لوسائل المواصلات المختلفة أو مشروعات الخدمات الحيوية كالمياه والغاز والكهرباء .

(ج) فى مجال محاولة تحقيق أكبر قدر من العدالة فى توزيع الدخل القومى تلجأ النظم الرأسمالية إلى النظم الضريبية . فالضرائب التصاعدية على الدخول تحد من هذه الأخيرة ، وفرض ضرائب مرتفعة على الكماليات

وإعفاء أو إعانة الضروريات وضريبة مرتفعة على التركات كل هذا يساهم فى التقريب بين مستويات الدخول ، بالإضافة إلى تقديم عدد كبير من الخدمات الضرورية مجاناً (الصحة ، التعليم ... إلخ) ومنح إعانات للأفراد محدودى الدخل أو ذوى الأسر المتعددة .

(د) فيما يتعلق بالبطالة أخذت الدولة على عاتقها تحقيق التشغيل الكامل للموارد وبصفة خاصة عنصر العمل . هذا الهدف لا يتحقق تلقائياً دائماً ولا بد من وسائل لتحقيقه أى لا بد من وسائل تضمن عدم انخفاض الطلب الفعلى على السلع والخدمات ، وأهم هذه الوسائل سياسة الموازنة والأشغال العامة والسياسة النقدية وتأميم الصناعات الهامة .

ويقصد بسياسة الموازنة أنه إذا كان هناك نقص فى الطلب الفعلى على السلع والخدمات وأنه قد يؤدى إلى البطالة ، فإن الدولة تعوض هذا النقص بأحداث عجز فى موازنتها أى تجعل مصروفاتها أعلى من إيراداتها بحيث تضمن أن تكون كمية النقود التى تطرحها فى السوق (القوة الشرائية) أكبر من كمية النقود تسحبها منه عن طريق إيراداتها . ويتم ذلك أساساً بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب .

أما الأشغال العامة فيقصد بها أن تقوم الدولة ، فى حالة نقص الطلب الفعلى أو كونه وشيك الوقوع ، ببعض المشروعات العامة الكفيلة بزيادة مستوى هذا الطلب بما تؤدى إليه من إنفاق ، سواء فيما يتعلق بأجور العاملين فى هذه المشروعات أو بشراء المعدات والآلات الضرورية لها . وواضح أن من يحصلون على هذه الدخول ينفقون معظمها على شراء سلع وخدمات ، وبهذا تصبح هذه النفقات دخولا لمنتجى هذه السلع والخدمات ، وهكذا يؤدى إنفاق الدولة المبدئى إلى سلسلة من الدخول التى تؤدى إلى رفع مستوى الطلب الكلى وتعرف هذه الوسيلة بالمضاعف .[1]

ويمكن للدولة أن تزيد من الطلب الفعلى أيضاً عن طريق سياستها النقدية ،

(١) انظر فيما يلى ص ١٥٥ وما بعدها .

وذلك بتأثيرها على سعر الفائدة وكمية النقود (القوة الشرائية) التي يصدرها البنك المركزى . فهناك علاقة قوية بين هذه الكمية ومستوى الطلب الفعلى كما أن هناك علاقة قوية بين سعر الفائدة واستعداد المنظمين للقيام بمشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة .

وأخيراً تلجأ بعض الدول الرأسمالية إلى تأميم الصناعات الأساسية حتى تضمن تحقيق التشغيل الكامل . فهذه الصناعات تحتل مكاناً هاماً فى الاقتصاد القومى ، وتتضح أهميتها من عدة زوايا : عدد العاملين فيها ، اعتماد الصناعات الأخرى عليها سواء فى حصولها على المادة الأوليه التى تلزمها أو بيعها للمنتج النهائى . الخ ... فإذا نقص إنتاج إحدى الصناعات الأساسية فإن هذا يؤدى إلى نقص مماثل فى سلسلة كبيرة من الصناعات التى تعتمد عليها ، وإذا انتشرت البطالة فى صناعة رئيسية تسربت منها إلى عدد كبير من الصناعات الأخرى . لهذه الأسباب تؤمم الدول الرأسمالية الصناعات الرئيسية لتؤول إليها السيطرة الكاملة على سياستها الإنتاجية حتى تضمن تشغيلها تشغيلا كاملا بحيث لاينخفض إنتاجها أو تنتشر فيها البطالة .

هذه هى الوسائل التى تستخدمها النظم الرأسمالية لتحقيق التشغيل الكامل وفى علاج ما بها من عيوب ، وقد قدمنا أن هذه النظم تتفاوت من حيث تحقيقها لهذه الأهداف ولكن عدد آخر من الدول رأى أن النظام الرأسمالى غير كفء فى حل المشكلة الاقتصادية ولهذا هجره إلى نوع جديد من النظم الاقتصادية هو النظم الاشتراكية التى ندرسها فى الفصل التالى .

الفصل الثانى

النظام الاشتراكى

على عكس ما رأيناه بالنسبة للنظام الرأسمالى من أن الفرد هو محور التنظيم الاقتصادى القانونى السياسى . نجد أن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكى هى غاية النظام الإقتصادى . فالنظام الجماعى يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعى بين المصلحتين العامة والخاصة وأنه يمكن قيام التعارض بينهما ، فالمصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة ، وذلك لأن الجماعة بالرغم من أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أن لها كيان ذاتى مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادى إشباع الحاجات الجماعية وفى سبيل ذلك يجب أن تحل السلطة الجماعية محل الحرية الفردية .

وقد تبلورت معظم الأفكار الاشتراكية نتيجة للثورة الصناعية ، فقد ترتب على هذه الثورة إحلال الآلة محل الأيدى العاملة إلى حد كبير ، كما تطورت وسائل النقل تطوراً ضخماً فحلت السفن البخارية محل السفن الشراعية . والقطارات ووسائل النقل الحديثة محل الدواب كما ظهرت وسائل الاتصال التليفونى والتلغرافى . وترتب على هذا كله الربط الوثيق بين أجزاء العالم واتساع نطاق السوق وظهور الإنتاج والمشروعات الكبيرة ..

ومن الناحية الاجتماعية ترتب على هذه التغيرات وضوح الفواصل بين فئات المجتمع أو وضوح التفرقة بين الطبقة العاملة من ناحية والطبقة الرأسمالية أو البرجوازية من ناحية أخرى . ففى الماضى كان الفرد يجمع بين صفتى العامل والرأسمالى ، وإذا لم يكن العامل من أفراد الأسرة

كانت توجد علاقة شخصية بينه وبين رب العمل ، وكان من السهل أن يتحول العامل إلى رأسمالى لضآلة رأس المال المطلوب. أما بعد الثورة الصناعية فقد تضاءلت أهمية المشروع العائلى وضعفت أو انعدمت الصلة الشخصية بين العامل ورب العمل وأصبح من العسير جداً أن يتحول عامل إلى رأسمالى لضخامة رأس المال المطلوب . ومن ناحية أخرى أدت آلية الإنتاج إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل وتشغيل النساء والأطفال فى ظروف قاسية جداً . وقد أدى هذا كله إلى التأثير على الفكر الاقتصادى وذلك فى اتجاهين .

— الاتجاه الأول تبلور فى النظرية التقليدية كما وضع أسسها الاقتصادى الإنجليزى آدم سميث وذلك فى كتابه ثروة الأمم الذى نشر عام ١٧٧٦(١) وتتلخص أسس هذه النظرية فيما يلى :

١ — أهمية الدور الذى يلعبه كل من الرأسمالى والمنظم : فالرأسمالى يقوم بعملية الادخار أى التضحية بالحاجات الحاضرة فى سبيل الحاجات المستقبلة . ولا يخفى ما للادخار من أهمية قصوى فى بناء الطاقة الإنتاجية للمجتمع . فكلما زاد الادخار زادت قدرة المجتمع على الإنتاج وبالتالى ارتفع مستوى معيشة السكان . فالرأسمالى يقوم بدور هام والدخل الذى يحصل عليه ، أى سعر الفائدة ، يعتبر دخلا مشروعاً . والأمر بالمثل بالنسبة للمنظم ، فهو يجمع عناصر الإنتاج ويتحمل مخاطرة تلبية لرغبات المستهلكين ، ولهذا فالربح الذى يحصل عليه يعتبر دخلا مشروعاً أيضاً .

٢ — أهمية المنافسة فى تخفيض نفقة الإنتاج والحصول على أكبر ناتج وفى تحقيق التقدم .

---

(١) أنظر فيما سبق ص ٣٠ وما بعدها .

٣ — الانسجام المطلق بين المصلحتين العامة والخاصة . فالعامل الذى يبحث عن أعلى أجر ، والرأسمالى الذى يوظف أمواله بحيث تحقق له أكبر فائدة ، وصاحب المشروع الذى يهدف إلى الحصول على أقصى ربح ، كل هؤلاء إذ يعملون من أجل مصالحهم الخاصة يحققون فى نفس الوقت المصلحة العامة دون قصد أو شعور . فهناك « يد خفية » تحركهم نحو تحقيق مصلحة المجتمع فى مجموعه . و لهذا يجب على الدولة أن تمتنع عن التدخل فى الحياة الاقتصادية فيما عدا الأنشطة التى يستحيل على غيرها القيام بها كالدفاع الخارجى والأمن الداخلى وإقامة العدالة .

— أيا ما كان الأمر هذا هو الاتجاه الأول ، أما الاتجاه الثانى فإنه إزاء مظالم الرأسمالية الناشئة ، تشكك فى عدالة نظام يقوم على الملكية الفردية ، ولهذا ظهرت الاتجاهات الاشتراكية . ولكن ليس معنى هذا أنها وليدة الثورة الصناعية ، فهى أسبق منها ، ولكنها لم تتحول إلى حركة مكافحة إلا بعدها وبصفة خاصة على أثر كتابات كارل ماركس. وقد سبقته بعض الاتجاهات الاشتراكية التى وصفها بأنها خيالية لأنها كانت تعتمد فى التغيير الاجتماعى على الدعاية أو التشريع كما هو الحال بالنسبة لسان سيمون الذى كان يرجع عيوب الرأسمالية إلى نظام الإرث بحيث لو ألغى هذا النظام وآلت أموال المورث إلى الدولة لاختفت عيوب الرأسمالية ، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لروبرت أوين الذى كان يرى أن عيوب الرأسمالية مرجعها نظام النقود والأرباح ولذلك إنشأ مشروعات ليس فيها مجال للربح أو لاستخدام النقود وإنما تحل صكوك خاصة محلها ، وقد فشلت كل مشروعاته فيما عدا تجاربه فى الحقل التعاونى التى مهدت لظهور الحركة التعاونية

فقد عاصر سان سيمون الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وانتصار جماهير الشعب العاملة على الفئات غير العاملة من النبلاء ورجال الدين مما أثر كثيراً على صياغة أفكاره . فهو يرى وجوب الاهتمام بالصناعة والعناية بالإنتاج والتخلص من غير العاملين بحيث لايكون هناك مكان إلا للعاملين . وترتيباً

على ذلك هاجم سان سيمون نظام الملكية الخاصة لأنها تتيح للملاك الحصول على جزء من ناتج عمل الآخرين ، ولكنه لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة لأنها مصدر الاستغلال أما من تبعوه فى آرائه فقد طالبوا بإلغاء الميراث لأنه يؤدى إلى انتقال الثروة إلى الأفراد دون أن يكونوا قد بذلوا أى جهد فى الحصول عليها ، ونادوا بألا يكون انتقال الملكية فى نطاق العائلة بل تؤول أموال المورث إلى الدولة باعتبارها ممثلة للجماعة ، وعلى الدولة أن توجه الإنتاج والتوزيع وأن تعهد بإدارة الإقتصاد إلى ذوى الكفاية بما يحقق مصلحة المجموع كما نادوا بأن يكون أساس هذا هو أن يعهد لكل شخص بالعمل الذى يتناسب مع كفاءاته وأن تعطى هذه الكفاءات بقدر عملها .

وأما روبرت أوين (١٧٧١—١٨٥٨) فقد كان من رجال الصناعة إذ كان يملك مصنعاً للنسيج ، فلمس عن قرب مساوىء النظام الرأسمالى والتناقض بين العمال والرأسماليين . ونتيجة لهذا طالب بتغيير النظام المذكور تغييراً عميقاً . فكان يرى أنه يجب إلغاء الربح الذى يحصل عليه الرأسمالى لأنه لا يجوز أن تباع السلعة بأكثر من نفقة إنتاجها ، وكان يعتبر وجود الربح خطراً دائماً لأنه يؤدى إلى الإفراط فى الإنتاج كما أنه يؤدى إلى أزمات نقص الاستهلاك لأن الربح يجعل من الصعب على العامل أن يشترى السلعة التى قام بإنتاجها . وحتى يتم التخلص من الربح كان أوين يرى وجوب إلغاء النقود لأنها الوسيلة للحصول على الربح ، وإحلال بونات عمل محلها فيكون العمل هو مقياس قيم المنتجات ، ويحصل العامل على عدد من بونات العمل يمثل مقدار مابذله من ساعات عمل فى صنع السلع التى يقوم بصنعها ، كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من البونات للحصول على السلع التى يحتاجها . فالفكرة الأساسية لدى روبرت أوين هى إلغاء الربح والوسيط ، وهذه الفكرة هى أساس الحركة التعاونية ولهذا يعتبر أوين أباً للتعاون ، وقد ساهم أتباعه فى نشر أفكاره وتطويرها فكانت مهداً للحركة التعاونية . وقد طبق أوين أفكاره فى المصنع الذى كان يملكه فخصص

أرباحه لزيادة أجور العمال كما قام بإنقاص ساعات العمل وتحسين الأحوال المعيشية المادية والمعنوية للعمال وبصفة خاصة أنشأ مساكن لهم. كما عمل على تنفيذ فكرته الخاصة بإلغاء الأرباح والنقود وإنشاء أذون العمل وذلك بإنشاء بنك التبادل العادل سنة ١٨٣٢ والذى أوقف نشاطه بعدها بسنتين. ولكن يلاحظ أن أوين لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة، ولكنه طالب فقط بتكوين رءوس أموال جديدة تستغل بطريقة تعاونية، ولهذا أطلق على الاشتراكية التى نادى بها «الاشتراكية التعاونية».

طغت أفكار كارل ماركس على هذه الاتجاهات لفارق جوهرى هو أن ماركس كان يهزأ بإمكان التغيير عن طريق الدعاية أو التشريع كما أن هذه الاتجـاهات كان ينقصها الأساس العلمى الذى يفسر ظواهر الحياة الاقتصادية، وقد كان ماركس مدركاً لأن النظرية التى صاغها آدم سميث نظرية متكاملة تفسر هذه الظواهر، ولهذا كان من الضرورى وضع نظرية لها نفس القوة تستطيع أن تقف فى وجه نظرية آدم سميث. وسندرس على التوالى أسس النظرية الماركسية وتقديرها ثم ندرس الخصائص المشتركة للنظم الاشتراكية وكيف تطورت.

المبحث الأول

أسس الماركسية وتقديرها

أولا : أسس الماركسية :

تتلخص هذه الأسس فى الحتمية الاجتماعية ، والتفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ والتطور الديالكتيكى ، ومآل الرأسمالية .

١ — الحتمية الاجتماعية ، ومؤداها أن المجتمع الإنسانى فى تطور مستمر. فقد تطور من المجتمع البدائى حيث كانت الحاجات الإنسانية تقتصر على الحاجات الضرورية إلى المجتمع القبلى حيث بدأ تقسيم العمل بين أفراد القبيلة وتضافرهم فى سد حاجتهم ثم المجتمع الإقطاعى حيث كانت السلطة تمارس بوساطة سادة الإقطاع وهى سلطة مطلقة على الأشخاص والأموال ، كما أن هؤلاء السادة كانوا يتمتعون بجميع اختصاصات الدولة الحديثة . وعندما لم يعد هذا النظام ملائما لظروف الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالى بخصائصه المعروفة . هذا التطور للنظم الاجتماعية لا يتم مصادفة وإنما طبقا لقوانين ثابتة تحكم وتحدد مقدما الطرق التى يتحتم على المجتمع سلوكها فى تطوره . وتنحصر مهمة الباحث الاجتماعى فى الكشف عن قوانين التطور هذه . فهذه القوانين تعمل مستقلة عن إرادة الإنسان بل وبالرغم من إرادته . فالأفراد والسلطات عاجزة تماما عن التأثير فى هذه القوانين أو تغييرها ، وكل مايملكونه هو مساعدتها فى أن تأخذ طريقها الموسوم . فكما أن السلطة التشريعية أو أى سلطة عاجزة عن التأثير فى قانون الجاذبية الأرضية ، فهى عاجزة أيضا عن التأثير فى قوانين التطور الاجتماعى . ومن هنا استهانة ماركس بإمكان إحداث التغيير الاجتماعى عن طريق الدعاية أو التشريعات .

٢ — التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ ، انتهى ماركس فى دراسته للقوى التى شكلت التاريخ الإنسانى إلى التفسير المادى للتاريخ . وقد فهم البعض هذا التفسير على أنه يرد سير التاريخ إلى العوامل الاقتصادية وحدها ويغفل

تأثير العوامل غير المادية ، ولكن ماركس يرى أنه مع أهميتها الكبرى إلا أنها تتشكل وتتكيف بفعل العامل المادى أى، نتيجة سعى الإنسان فى سبيل رزقه ودخوله بناء على ذلك فى علاقات إنتاجية مع غيره . بعبارة أخرى لا تعتبر العوامل غير المادية مستقلة عن ظروف الإنتاج التى نشأت فيها ، وإنما تخضع لهذه الظروف . وهنا يظهر فرق بين ماركس وهيجل ، فهذا الأخير يرى أن مجموعة الأفكار والمبادىء التى تحكم العقل الإنسانى تعتبر مستقلة بذاتها ولا تتأثر بالظروف المادية التى نشأت فيها .

٣ — التطور الديالكتيكى ، هذا التطور وضعه هيجل ليفسر طريقة تطور الفكر الإنسانى ، وقد نقله ماركس إلى مجال تطور النظم الاجتماعية. فهيجل يرى أن أية فكرة إنسانية تولد وفى ثناياها بذور فنائها لأنها تدعو إلى نقدها وهذا النقد يؤدى إلى ظهور نقيض الفكرة الأصيلة . هذا النقيض يحمل بذوره بذور فنائه لأنه يدعو إلى نقده وقيام نقيض النقيض مكانه . هذا الأخير يجمع بين الفكرة الأصيلة ونقضها ويعتبر لهذا فكرة جامعة أو شاملة ، فهو يعتبر كالفكرة الأصيلة من حيث ظهور نقيض له ثم نقيض للنقيض وفكرة جامعة أو شاملة جديدة وهكذا يتطور الفكر الإنسانى باستمرار . نقل ماركس هذا التفسير إلى مجال تطور النظم الاجتماعية ، فهو يرى أن السير الطبيعى لأى نظام لابد أن يولد القوى التى تقضى عليه فى النهاية ويحل محله نظام جديد يحمل هو أيضا بذور فنائه وهكذا . فالباحث المدقق فى النظام الإقطاعى مثلا كان يستطيع أن يلمح تلك القوى التى نجمت عن سيره وقضت عليه فى النهاية . ويصدق هذا على الرأسمالية فهى تحمل فى طياتها بذور فنائها التى ستقضى عليها حتما .

٤ — مآل الرأسمالية : النظم الاجتماعية فى النظرية الماركسية تتطور وفقا لقوانين ثابتة لا يملك أحد تغييرها ، وهذا يصدق على الرأسمالية ، فالقوانين التى تحكم سيرها والتى ستقضى عليها حتما فى النهاية هى :

(١) قانون تراكم رأس المال : رأينا أن الرأسمالية تقوم على أساس

المنافسة ، أى البيع بأقل ثمن ممكن ، وأن النجاح فيها يمكن صاحب المشروع من القضاء على منافسيه أما فشله فيها فيؤدى إلى قضاء منافسيه عليه . والواقع أن النجاح فى المنافسة يتوقف على إنتاجية العمال ، فكلما زادت إنتاجيتهم زادت قدرة صاحب المشروع على تخفيض نفقة إنتاجه وهو لهذا يعمل على رفع هذه الإنتاجية باستخدام الآلات والتوسع فى حجم مشروعه لأن الإنتاج الكبير يمكنه من تخفيض النفقة . وواضح أن كلا الطريقتين يتطلب الزيادة المستمرة فى رأس المال وبهذا يتراكم رأس المال فى المشروعات التى تنجح فى مجال المنافسة ويؤدى تراكم رأس المال إلى تخفيض النفقة وبهذا تستطيع المشروعات الكبيرة الآلية القضاء على المشروعات الصغيرة وبهذا يتركز رأس المال فى المشروعات الأولى .

(ب) قانون القيمة : تساءل ماركس عن كيفية تحديد قيمة السلعة ، أى عن السبب فى أن ثمن السلعة (أ) مثلا يكون ضعف ثمن السلعة (ب). وقد لجأ فى هذا إلى أحد الاقتصاديين التقليديين هو ريكاردو وأخذ عنه نظريته فى القيمة . فريكاردو يرى أن قيمة السلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من عمل . فإذا كان ثمن السلعة (أ) ١٠ جنيه وثمن السلعة (ب) ٥ جنيهات فمعنى هذا أن السلعة (أ) تتضمن عدد ساعات عمل ضعف ما تتضمنه السلعة (ب) . وقد يعترض على هذا بأن العمل ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد . فالسلعة (أ) أو السلعة (ب) تتضمن مقداراً معيناً من خدمة الآلات ومن المواد الأولية ، ففى القول بأن القيمة يحددها العمل فقط إغفال لسائر عناصر الإنتاج التى تساهم فى إنتاج السلعة . ويرد ريكاردو على هذا بأن عناصر الإنتاج يمكن ردها كلها فى النهاية إلى عنصر العمل . فالمادة الأولية أو الآلة ليست لها قيمة إلا بمقدار ما يبذل فيها من عمل . بعبارة أخرى يعتبر رأس المال عملا مختزناً . ولكن إذا كانت قيمة السلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من عمل فكيف يحصل الرأسمالى على فائدته ؟ واضح أن الطريقة الوحيدة هى أن يعطى العامل أجراً يقل عن القيمة التى أنتجها . فإذا أنتج العامل سلعة

استغرق إنتاجها عشر ساعات وكان أجره جنيه فى الساعة فإن ثمن السلعة يجب أن يكون ١٠ جنيه ، فإذا حصل على هذا المبلغ فإنه لا يكون هناك مجال لفائدة ، فلكى يحصل الرأسمالى على فائدته فإنه يعطى العامل أجراً يقل عن قيمة ما أنتجه . ففى المثال السابق يحصل العامل على قيمة إنتاج ٧ ساعات مثلا ويحتفظ الرأسمالى بقيمة ٣ ساعات هذه هى نظرية فائض القيمة كما وجدها ماركس لدى ريكاردو .

وقد أحس ماركس أن بها ثغرة يمكن أن تقضى عليها كلها لأنها تتضمن التسليم بأن إحدى السلع ، وهى العمل ، لا تخضع فى تحديد قيمتها للقاعدة العامة ما دام العامل يحصل على أقل من القيمة الحقيقية لعمله ، وما دام هناك استثناء فليس هناك ما يمنع أن يوجد غيره بما يهدم النظرية كلها . لهذا عمل ماركس على دفع هذا الاعتراض وإعادة صياغة نظرية قيمة العمل بما يضع العمل على قدم المساواة مع سائر السلع ، وكانت وسيلته فى هذا هى التمييز بين ساعات العمل والقوة العاملة للعامل . فالسلعة موضوع التعاقد هى القوة العاملة للعامل أما الساعات الضرورية لإنتاجها والتى تحدد قيمتها كسائر السلع فهى الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم العامل من ضرورات الحياة . فإذا كانت قيمة ما ينتجه العامل ١٠ جنيه وكان أجره جنيه فى الساعة ولكنه يستطيع أن يفى حاجاته الضرورية بـ ٥ جنيه فإن أجره يتحدد بـ ٥ جنيه ويكون فائض القيمة فى هذه الحالة ٥ جنيه يحصل عليها الرأسمالى . ويستطيع هذا الأخير أن يزيد فائض القيمة بإحدى طرق ثلاثة أو بها مجتمعة :

الطريقة الأولى هى — زيادة ساعات العمل مع بقاء الأجر ثابتاً ، فى المثال السابق من ١٠ إلى ١٢ ساعة وبهذا يزيد فائض القيمة من ٥ إلى ٧ ساعات وهذا يفسر حرص أصحاب العمل على زيادة الساعات التى يعملها العمال ، أما الطريقة الثانية فهى — زيادة إنتاجية العمل مع بقاء الأجر وساعات العمل ثابته ، فالعامل فى هذه الحالة ينتج ما يلزمه من ضرورات الحياة فى عدد أقل من الساعات ، فى المثال السابق فى ٤ ساعات مثلا بدلا من ٥ ، وبهذا يزيد

فائض القيمة إلى ٦ ساعات ، وهذا يفسر حرص الرأسماليين على زيادة إنتاجية العمل ، والطريقة الأخيرة هي — الإقلال من احتياجات العمال ، وهذا يفسر حرص الرأسماليين على تشغيل النساء والأطفال لأن احتياجاتهم أقل من احتياجات الرجال . وهكذا تمكن ماركس من تحقيق السلامة المنطقية وشمول نظرية قيمة العمل ومن تفسير بعض وقائع الحياة الإقتصادية. ولكن ما الذى يمنع العمال من المطالبة وتحقيق زيادة الأجور ؟ يجيب ماركس على هذا بأن الآلية تؤدى إلى وجود بطالة بين العمال ويسميها ماركس الجيش الصناعي الاحتياطي ، هذا الجيش يؤدى وظيفة هامة للرأسمالى لأن وجوده يعتبر أداة قوية للضغط على العاملين ومنعهم من المطالبة برفع الأجور ، وبهذا يضطروا إلى قبول أدنى أجر يفرضه رب العمل لعلمهم أنهم لو طالبوا بالزيادة فسيجد من يحل محلهم .

(ج) قانون تناقص معدل الربح . رأينا صورة الرأسمالى عند ماركس فهو شخص يعمل على الزيادة المستمرة فى رأسماله ويحصل على دخله باستغلال العامل . — فالرأسمالى يعمل تحت ضغط مستمر يدفعه — شاء أو لم يشأ — إلى استغلال العامل واستمرار هذا الاستغلال والإمعان فيه وذلك لتناقص معدل الربح الذى يحصل عليه.لتوضيح ذلك يفرق ماركس بين نوعين من رأس المال : رأس المال الثابت (الأراضى والآلات ، والمبانى الخ) ورأس المال المتغير ويقصد به المبلغ النقدى الذى يدفعه رب العمل للعامل . ويلاحظ أن ماركس يستخدم هذين الاصطلاحين بغير معناهما فى النظرية الاقتصادية ، ومنعاً لكل ابس سنسمى الاول رأس المال المادى والثانى رأس المال النقدى ، وواضح أن فائض القيمة ينتج من رأس المال النقدى لأنه هو المخصص لدفع أجور العمال ، ونحن نعرف أن فائض القيمة هو الفرق بين قيمة ما ينتجه العامل وقيمة ما يحصل عليه . أما رأس المال المادى فلا يسهم فى زيادة فائض القيمة بصفة أساسية ومع ذلك يضطر الرأسمالى إلى زيادته بأستمرار . فلو فرضنا أن رأس المال المادى فى مشروع

يساوى ١٠٠٠ جنيه وراس المال النقدى ١٠٠٠ ريال وأن الربح الذى يحصل عليه صاحبه ٢٠٠ جنيه فإن معدل الربح يكون ١٠٪ $\left(\frac{٢٠٠}{٢٠٠٠}\right)$. ولكن الرأسمالى مضطر لزيادة رأس ماله المادى باستمرار فلو فرضنا أنه زاد إلى ١٥٠٠ جنيه وظل مقدار الربح كما هو أى ٢٠٠ ريال فإن معـــدل الربح ينخفض من ١٠ ٪ إلى ٨ ٪ $\left(\frac{٢٠٠}{٢٥٠٠}\right)$ إزاء هذا النقص يمعن الرأسمالى فى استغلال العمال بإطالة ساعات العمل وغير ذلك من الوسائل لتعويض نقص معدل الربح .

(د) صراع الطبقات : يرى ماركس أن السير الطبيعى للرأسمالية يؤدى إلى الامعان فى استغلال العامل ، وأنه من العبث أن يلام الرأسمالى على هذا السلوك ، فهو لايفعل ذلك عن جشع فقط ، وانما مسايرة لمنطق الموقف الذى يوجد فيه وحتى يستطيع أن يبقى فى الإنتاج وإلا قضى عليه منافسوه . أما العمال فليس لهم إلا الكفاف أوماهو دونه لوجود الجيش الصناعى الاحتياطى . يتولد عن هذا شعورطبقى إذ تشعر الطبقة العاملة بمكانها فى هذا النظام الاجتماعى ، ويؤدى هذا الوعى إلى صراع بين الطبقات ، أى بين طبقة الرأسماليين من ناحية وطبقة العمال من ناحية أخرى ، الأولى للحصول على أقصى قدر من فائض القيمة والثانية للدفاع عن نفسها. هذا الصراع يمثل بذور فناء الرأسمالية لأن الانتصار سيكون فى النهاية للعمال. فالرأسماليون يتضاءل عددهم باستمرار نتيجة التركز ، فى حين أن العمال يزيد عددهم باستمرار نتيجة انضمام صغار الرأسماليين إليهم والذين قضت عليهم المنافسة . حين تشعر الطبقة العاملة بكثرتها الساحقة ، وبما هى عرضة له من استغلال تقوم بالثورة الاجتماعية وتفرض ديكتاتورية الطبقة العاملة التى تظل قائمة حتى يقضى العمال على فلول الا جعية فتتلاشى الدولة تدريجيا وهى الجهاز الذى أوجدته البرجوازيه لإمعان استغلال الطبقة العاملة .

ثانياً : تقدير الماركسية : الواقع أن النظرية الماركسية نظرية جامعة تفسر سير النظم الاقتصادية بصفة عامة ، والنظام الرأسمالي بصفة خاصة ، والهدف منها وضع أساس علمي للاشتراكية في مثل قوة النظرية الاقتصادية التي وضع أسسها آدم سميث وطورها من بعده كثيرون . ولكن هذا لايمنع أن بالماركسية نواحي ضعف معينة شأنها في ذلك شأن أي فكر إنساني وضع في ظروف معينة ومع هذا أريد أن تكون له صفتي العمومية والدوام .

فالحتمية الاجتماعية ، أي وجود قوانين ثابتة تحكم التطور الاجتماعي ، فكرة مستعارة من العلوم الطبيعية ، ولاشك أنها لايمكن أن تنطبق على العلوم الاجتماعية فكل مجتمع مثقل بماضيه الذي يشكل حاضره ويؤثر في مستقبله ، ولكن هذا بعيد عن القول بثبات قوانين التطور الاجتماعي . ففي لحظة معينة يكون أمام أي مجتمع عدة سبل يمكن أن يسلكها ، ولاشك أن اختيار إحداها رهين بتصرف الأفراد ولايمكن أن يتم رغم إرادتهم . .

أما فيما يتعلق بالتفسير المادي للتاريخ فهو مجرد اجتهاد فلسفي ليس هناك دليل قاطع عليه ، وقد رأينا أن هيجل يقول بعكسه . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالتطور الديالكتيكي ، بل وأكثر من هذا ، فمقتضى هذه الفكرة أن لاتكون الاشتراكية آخر المطاف بل يجب أن يكون هناك نظام آخر يحل محلها ونظام جديد يحل محل هذا الأخير وهكذا إلى مالا نهاية .

وأخيراً فيما يتعلق بمآل الرأسمالية ، يلاحظ أن كتابات ماركس تمت في مرحلة الرأسمالية الناشئة التي لم تكن قد تطورت ، وقد رأينا ما اعتراها من تغيرات بقصد معالجة ما فيها من عيوب وأن النظم الرأسمالية المعاصرة تتفاوت في درجة معالجتها لهذه العيوب . وأيا ما كان الأمر فلاشك في ضرورة تراكم رأس المال لتنمية الطاقة الإنتاجية للمجتمع على أن لايرتبط ذلك بالاستغلال . ويمكن التغلب على التركز بإجراءات متعددة منها الضرائب

والتأميم والإصلاح الزراعى . الخ . فهذه الإجراءات تمنع التركز مع الاحتفاظ بالحوافز الكافية لممارسة المبادرات وتحمل المخاطر .

على أن العيب الأساسى فى النظرية الماركسية يكمن فى نظرية قيمة العمل فهذه النظرية وإن فسرت القيمة جزئياً إلا أنها غير كافية لتفسيرها كلياً ، فهى تغفل تماماً جانب المنفعة فى تحديد قيمة السلعة . بعبارة أخرى إذا كانت نظرية قيمة العمل تكفى لتفسير عامل النفقة فى تحديد عرض السلعة فإنها تغفل تماماً عنصر المنفعة الذى يحدد الطلب عليها ويلعب دوراً هاماً فى تحديد قيمتها . ولا يخفى أن عدم الأخذ بنظرية قيمة العمل فى تحديد القيمة يترتب عليه استبعاد كل النتائج التى تبنى عليها [1] .

ولكن هذه الملاحظات لا تؤثر فيما كان للنظرية الماركسية من أثر ضخم على النظم الاقتصادية المعاصرة ، فقد تطورت نتيجة لها ، على الأقل جزئياً ، النظم الرأسمالية بل وأسست عليها نظم اقتصادية أخرى هى النظم الاشتراكية ، ولهذا يهمنا أن نلقى بعض الضوء على الخصائص العامة للنظم الاشتراكية المعاصرة وتطورها .

المبحث الثانى

الأسس المشتركة للنظم الإشتراكية وتطورها

نتيجة للاعتبارات السابقة اختفت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من النظم الاشتراكية التى أخذت بالنظرية الماركسية ، وحل التخطيط الشامل محل جهاز الثمن كوسيلة لتخصيص الموارد ومكافأة عناصر الإنتاج ، أى فى مجالى تنظيم الإنتاج وتوزيع الدخل القومى على العناصر التى شاركت فى تكوينه وعلى أفراد المجتمع ، وسنتناول هذه الخصائص بشىء من التفصيل ثم نرى كيف تطورت النظم الاشتراكية .

(١) انظر فيما يلى ص ١٧٣ وما بعدها .

أولاً : الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج :

تخلصت النظم الاشتراكية من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وأحلت محلها الملكية الجماعية لهذه الوسائل وتتمثل هذه الملكية حالياً بصفة أساسية فى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج من أراضى ومبانى ومصانع ومزارع إلخ ولكن ليس معنى هذا أن الدولة تنفرد بهذه الملكية ، فبعض الهيئات المحلية والمنظمات التعاونية تشاركها فى هذه الملكية خصوصاً فى مجال الزراعة حيث توجد الجمعيات التعاونية الزراعية (الكولكوز) ، ولكن هذا لا يمنع أن هذه الهيئات والمنظمات تخضع فى قراراتها لما تراه السلطة المركزية . وهناك مجال محدود للغاية للملكية الخاصة فى الزراعة أو الصناعة طالما أنها لا تستخدم عملا مأجوراً لمنع أى مصدر من مصادر الإستغلال .

ويترتب على الملكية الجماعية للموارد أن تخصيصها لم يعد متروكاً للأفراد وإنما تتولاه الدولة ، فهى التى تقرر كمية الموارد التى تخصص لكل نوع من أنواع الإنتاج وأنواع السلع التى يتم إنتاجها ومواصفاتها . أما حرية الأفراد فى اختيار مهنهم فهى مكفولة ولا يقيدها إلا ما تراه الدولة ضرورياً لتحقيق مصلحة المجتمع ككل . وواضح من هذا أن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تقضى على دافع الربح كقوة محركة لتخصيص الموارد . فهذا التخصيص ، الذى تقرره الدولة ، لا يتم بدافع الحصول على أقصى ربح وإنما طبقا للأهداف التى تحددها السلطة المركزية . ولكن لا يجوز أن يفهم من هذا أن نظام الثمن لا وجود له فى الاقتصاد الاشتراكى فهو موجود ولكنه لا يعبر عن تفضيلات المستهلكين ولا يتحكم فى توزيع الموارد وفى هيكل الإنتاج كما هو الحال فى النظام الرأسمالى وإنما يعتبر أداة من أدوات التخطيط أى جزء من الخطة الاقتصادية التى ترمى إلى تحقيق الأهداف التى تقررها السلطة السياسية المركزية ويترتب على هذا أن إقبال المستهلكين أو انصرافهم عن سلعة معينة لا يؤدى إلى إرتفاع ثمنها أو إنخفاضه ، فهذه الأثمان تحددها السلطة المركزية ولا يملك الأفراد تغييرها ، ولكن هذا لا يمنع أن سلطات التخطيط قد تأخذ فى الاعتبار

ما قد يعترى أذواق المستهلكين من تغييرات عند تحديد الأثمان الخاصة بالسلع الاستهلاكية . (١)

ثانياً : التخطيط الشامل

حل التخطيط الشامل فى النظم الاشتراكية محل نظام الثمن كوسيلة لتخصيص الموارد ولتوزيع الناتج القومى كما سبق أن أوضحنا . والتخطيط الشامل ، على عكس التخطيط الجزئى المأخوذ به فى إطار النظم الرأسمالية ، يشمل جميع مظاهر الحياة الاقتصادية وبصفة خاصة الإنتاج والتوزيع واستخدام القوة العاملة .

ففيما يتعلق بالإنتاج تحدد الخطة عدداً من الأهداف بطريقة عينية كمية كما تحدد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف . وتتخذ الخطة شكل تشريع ملزم لجميع الوحدات الاقتصادية . وتتفرع الخطة الكلية إلى عدد من الخطط الجزئية التى يخصص كل منها لفرع من فروع النشاط الاقتصادى الرئيسية كالزراعة والصناعة والإنشاءات ... إلخ وتتضمن خطة كل فرع المشروعات الخاصة به ، ويتم التنسيق بين خطط كل فرع ثم بين خطط الفروع بحيث لا يكون هناك تعارض أو تضارب بين أهداف الخطة ككل .

وهناك نوع آخر من الخطط لا يتخذ هذا المظهر العينى الكمى وإنما ينصب على مظاهر أخرى للنشاط الاقتصادى هى المظاهر المالية والنقدية ومن ذلك خطة تنمية الدخل القومى وتوزيعه وخطة الاستثمارات وتخطيط الأثمان إلخ .

وتختص السلطة السياسية المركزية بوضع الأهداف العامة للخطة ثم يتولى الجهاز المسئول عن التخطيط ترجمة هذه الأهداف العامة إلى أهداف للخطة ثم تنقل إلى جميع المستويات التى ستقوم بتنفيذها لأخذ رأيها وإبداء ما تراه

(١) فيما يتعلق بالأثمان فى الاتحاد السوفيتى أنظر .

Marie Lavigne, Les Prix en Union Sovietique, Paris 1965.

من مقترحات وتعديلات ثم يعود هذا كله إلى الجهاز المركزى للتخطيط ليتولى الإعداد النهائى للخطة التى تصبح ملزمة بعد إقرار السلطة السياسية لها وتصديق السلطة التشريعية عليها . ولضمان تنفيذ الخطة فإنها تتضمن نظاماً للحوافز المادية لتشجيع القائمين على هذا التنفيذ على تحقيق أهداف الخطة وتجاوزها إن أمكن ذلك .

وهكذا نرى أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تجعلها قادرة على وضع برنامج مرسوم للإنتاج والتوزيع ، ويتم ذلك فى إطار خطة قوية شاملة توضع لفترة زمنية محدودة غالباً ما تكون خمس سنوات . وفى إطار هذه الخطة تقوم الدولة بالمواءمة بين أنواع الإنتاج وحاجات المجتمع فتقوم بتحديد أنواع السلع والخدمات التى تحتاجها الجماعة ككل والأفراد المكونين لها والموارد اللازمة لتحقيق هذا الإنتاج . ويتم تخصيص هذه الموارد بما يكفل الوصول إلى هذه النتائج طبقاً لسلم الأولويات الذى تتضمنه الخطة . ويقتصر دور الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى على أن يكون أداة من أدوات تنفيذ الخطة ، فهى لا تتكون طبقاً لتقلبات العرض والطلب ولكن طبقاً لما تحدده الخطة ، فاستخدام النقود لا زال قائماً وتوزيع الدخل يتم بواسطتها ، ويستخدم الأفراد دخولهم النقدية فى الحصول على ما يلزمهم من سلع وخدمات تحدد الدولة أثمانها ، كما أنها تستخدم فى تسوية المعاملات بين فروع النشاط الاقتصادى وبين المشروعات المختلفة . وفى ظل هذه الأوضاع التنظيمية تمكنت الاقتصاديات الاشتراكية من التخلص من الأزمات والاختناقات التى تتعرض لها النظم الرأسمالية .

وقد اتبع الاتحاد السوفيتى أسلوب التخطيط العينى فى مرحلة أولى ثم أشرك معه أسلوب التخطيط النقدى للحكم على نتائج الخطة . وتشترك التجارب الاشتراكية فى إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة التى تنبنى عليها فيما بعد الصناعات الخفيفة .

ويتم توزيع الناتج القومى على الفئات الاجتماعية المختلفة طبقاً

للقرارات التي تتضمنها الخطة فهي لا تتحدد في السوق طبقاً لتقلبات الأثمان كما هو الحال في النظام الرأسمالي وإنما طبقاً لما تحدده الدولة من أجور ومرتبات لمختلف فئات العاملين ، وما تحدده من أثمان للسلع والخدمات المختلفة . وتتبع الدول الإشتراكية في هذا الخصوص مبدأ « لكل حسب عمله » ، وتأمل عندما تصل إلى مرحلة الشيوعية أن يتم التوزيع طبقاً لمبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته »

أما تخطيط الاستهلاك فهو ليس ملزماً على هذا النحو وإنما تتبع الدول الإشتراكية أسلوب التخطيط التوجيهي في هذا المجال ، بمعنى أن المستهلك يحتفظ بحريته في إنفاق دخله في حدود كميات وأنواع السلع التي تقرر الخطة طرحها في الأسواق وكذلك تحت تأثير الأثمان التي تحددها الخطة لهذه المنتجات والسلع التي توزعها ، كما تستخدم الضرائب في تشجيع أنواع معينة من الإستهلاك بفرض ضرائب مخفضة عليها أو الحد من أنواع أخرى بفرض ضرائب مرتفعة عليها . والأمر بالمثل فيما يتعلق بإستخدام القوى العاملة ، ففيما عدا حالات معينة تلزم فيها الدولة بعض الأفراد بالعمل في مجالات معينة تحتاج إليها الخطة نجد أن اللجوء إلى سياسة مغايرة الأجور والحوافز هو الذي يستخدم في هذا المجال(١) .

ثالثاً — تطور النظم الاشتراكية :

أ — نشأت معظم النظم الاشتراكية في ظروف غير مستقرة هي ظروف الحروب (الحرب الأهلية والغزو الخارجي للإتحاد السوفيتي ، حرب التحرير في الصين ، أخذ دول أوروبا الشرقية بالإشتراكية في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة . . .) وكانت هذه النظم تعتبر متخلفة عند تطبيق الإشتراكية فيها ولهذا اتبعت أسلوب التخطيط المركزي الملزم وركزت على الصناعات الثقيلة لبناء القاعدة الصناعية بها ولضرورات الدفاع عنها . واستلزم هذا ضغط الإستهلاك فيها ضغطاً شديداً وترتب على هذا كثير من التضحيات

(١) أنظر H. R. Bowen, Toward Social Economy New York. Rinehart and Company ch I.

والحرمان الشديد لسكان هذه الدول . على أن الدول الاشتراكية تعدت هذه المرحلة حالياً بعد أن قطعت شوطاً طويلا فى التصنيع الثقيل واستقرت نظمها السياسية فأصبحت ظروفها تسمح لها بعدم التركيز على الصناعات الثقيلة فقط وتحويل جزء متزايد من مواردها للسلع الاستهلاكية . ووضحت ضرورة تعديل نظام التخطيط نحو قدر أكبر من اللامركزية فى وضع وتنفيذ الخطة لتلافى أخطاء التخطيط المركزى الجامد وإعطاء قدر أكبر من الأهمية للمؤشرات المالية والنقدية للحكم على تنفيذ الخطة وعدم الاقتصار فى هذا الخصوص على المؤشرات العينية الكمية والتوسع فى نظام الحوافز المادية ، فالمشروع لم يعد مجرد أداة لتنفيذ الخطة وإنما أصبح يشارك فى وضعها بهدف تحسين الفن الإنتاجى وتحسين جودة المنتجات أى لزيادة الكفاءة الإنتاجية ، مما استوجب التوسع فى الحوافز لاعلى مستوى العاملين فحسب ولكن أيضاً على مستوى المشروعات ، ولتحقيق هذا أعطيت المشروعات قدراً أكبر من الاستقلال فى وضع وتنفيذ خططها فى إطار تحديد عام لأنواع الإنتاج التى يحتاجها الاقتصاد القومى ويقوم المشروع بتحديد خطته النهائية التفصيلية على هذا الأساس وينادى البعض بضرورة زيادة الجزء من الأرباح الذى يترك للمشروعات بعد دفع الضرائب حتى تتأكد حوافزها المادية واتخاذ مؤشر الربح للحكم على النتائج التى توصلت إليها وأن ترتبط المشروعات أكثر بالسوق وأن لا تكون استثماراتها مجانية وإنما يفرض عليها مقابل حتى تحسن استخدام الأصول المعهود بها إليها . وقد تم ذلك سنة ١٩٦٤ بإنشاء ضريبة على الأصول الثابتة للمشروعات بعد أن كان قد ألغى سعر الفائدة على اعتبار أنه من الأدوات الرأسمالية ، ويدل هذا على مرونة أكبر فى إطار التفكير الاقتصادى الاشتراكى فلا شك أنه لحسن استخدام الأصول التى يعهد بها إلى المشروعات لابد أن تدفع مقابلا لهذا وإلا لأسرفت وبذرت فى استخدامها ، وقد كان هذا هو الوضع فى الاتحاد السوفيتى قبل إنشاء الضريبة التى أشرنا إليها وإن كان التبذير والإسراف قد استمرا من وقت بدء التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى حتى إدخال هذه

الضريبة سنة ١٩٦٤(١) .

. . .

هذه هي النظم الاقتصادية التي تعالج في إطارها المشكلة الإقتصادية التي هي موضوع دراسة علم الاقتصاد . ويهمنا الآن أن نعرف العناصر التي تساهم في الناتج القومي ومم يتكون الدخل القومي وكيف يمكن تنميته خصوصا في البلاد المتخلفة ، وستكون دراسة هذه المسائل وغيرها موضوع البابين التاليين الذين سندرس فيهما نظرية الانتاج والدخل القومي والتنمية الاقتصادية .

---

(١) انظر في هذا الخصوص رسالتنا للدكتوراه

« Le Systéme Fiscal en Economie Socialiste. L' exemple de L' U.R.S.S- L' annexe.

وانظر فيما يتعلق بتطور النظام الاقتصادي في الإتحاد السوفيتي في مراحله الأولى

Alexander Baykov, The Development of the Soviet Economic System.

الباب الثانى

نظرية الإنتاج

الهدف من كل نشاط إقتصادى هو إشباع الحاجات الإنسانية . وقد تكون الصلة مباشرة بين النشاط والحاجة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات مثلا . ولكن يلاحظ أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادى لا يساهم مباشرة فى إشباع حاجات إنسانية ولكنه ضرورى لهذا الإشباع ، وذلك كإنتاج المواد الأولية والآلات الخ . فكل هذا ضرورى لإشباع حاجاتنا المباشرة ، فالإنتاج إذاً هو كل نشاط يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى إشباع الحاجات الإنسانية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن النشاط الاقتصادى يسفر إما عن سلع مادية ملموسة (قطن ، قمح ، سيارات إلخ) أو ينحصر فى أداء خدمات كخدمات المهندس والمحامى إلخ ، ولاشك أن هذه الخدمات تدخل فى تحديد المقصود بالإنتاج لأنها تسهم فى إشباع حاجة إنسانية ، بل وأكثر من هذا لو نظرنا إلى أى سلعة مادية لوجدنا أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من الخدمات ، فإنتاج سلعة زراعية مثلا ليس إلا نتيجة لخدمات الزراع ومهندسى الرى والكيمائى إلخ . وقد يبدو هذا الأمر بديهياً ولكن الواقع أن النظرية الاقتصادية مرت بمرحلة طويلة قبل أن تستقر عليه. فقد كان آدم سميث لا يعتبر بعض الخدمات من قبيل الإنتاج ، كعمل الموسيقى أو خدم المنازل لأنها تفنى بمجرد القيام بها وبالتالى لا تضيف شيئاً إلى الثروة القومية. وواضح أن أساس هذه النظرية تعريف ضيق لمعنى الثروة ، لأنه يقصرها على الماديات الملموسة(١)

---

(١) لا تزال الكثير من الدول الاشتراكية ، الآخذة بالنظرية الماركسية التى اتبعت هذا التحديد الضيق ، تستبعد الخدمات عند حساب قيمة الناتج القومى . أنظر =

كذلك نجد أن المدرسة الطبيعية التى سيطرت على الفكر الاقتصادى فى فرنسا فى منتصف القرن ١٨ كانت تعتبر الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج لمادة جديدة أما الصناعة والتجارة فأنشطة عقيمة غير منتجة ، فالأولى تقتصر على تحويل المواد التى تنتجها الزراعة والثانية على التعامل فيها ولكنهما لا يضيفان شيئاً إلى الثروة القومية ، وهنا أيضاً نجد أنه لا يمكن الأخذ بهذه الوجهة من النظر . فالاتجاه حالياً هو النظر إلى الإنتاج على أنه كل نشاط يساهم فى إشباع حاجة إنسانية وهو ما أوضحته المدرسة المنفعية . (١)

وقد ثار التساؤل بالنسبة لعمل التاجر وهل يعتبر من الإنتاج أم لا فالتاجر يقوم بالوساطة بين المنتج والمستهلك ، وتتعدد مظاهر هذه الوساطة وأهمها تخزين السلعة منذ وقت إنتاجها حتى يحين وقت استهلاكها . فالسلع الزراعية مثلا يتم إنتاجها فى أوقات معينة من السنة فى حين يستمر استهلاكها طوال الوقت ، والأمر بالمثل بالنسبة للسلع الصناعية فإنتاجها يتم فى أوقات معينة واستهلاكها فى أوقات أخرى ، ويقوم التاجر بالمواءمة بين وقت الإنتاج ووقت الاستهلاك وتتمثل الوساطة أيضاً فى تصنيف السلعة وتغليفها ، فالمنتجات تتفاوت فى الجودة والحجم ، ويعمل التاجر على ملاءمتها بما يناسب أذواق وقدرات المستهلكين المالية .

كل هذه المظاهر تجعل من عمل التاجر عملا منتجاً حيث أنه يساهم فى إشباع الحاجات الإنسانية . وإنما يثور الشك فى إنتاجية عمل التاجر لسببين : الأول هو تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك (جملة ، نصف جملة ، تجزئة) مما يرفع من تكلفة السلعة بلا مبرر . والواقع أن هذا مظهر ضار من مظاهر الوساطة ويجب تنظيم التجارة بما يكفل تجنب هذا المظهر الضار . أما السبب الثانى فيظهر عندما تتخذ الوساطة شكل المضاربة . فالمضارب فى البورصة لا

---

(١) أنظر . Oskar Lange. Political Economy. Vol. I Pergamon Press. 1963. P. 5

H. Guitton. Economie Politique. Paris Dalloz. Tome I. 1956. PP. 180 – 187.

يقدم السلعة للمستهلك فى الوقت المناسب وإنما يتعامل فى سلعة مستقبلة وقد يحقق أرباحاً طائلة دون أن تقع عينه على هذه السلعة . فهل يعتبر عمله منتجاً فى هذه الحالة ؟ الواقع أنه فى إطار النظام الرأسمالى ، يؤدى المضارب خدمة حقيقية . فمن خصائص هذا النظام تقلبات الأثمان طبقاً لظروف العرض والطلب ، وقد يؤدى هذا إلى إنزال خسائر فادحة بالمنتجين فإذا التزم منتج لغزل القطن بتسليم كمية معينة منه بعد مدة فإنه يلتزم بهذا على ضوء الثمن السائد فى السوق وقت التعاقد ، فإذا ارتفع الثمن بعد هذا فإنه يتعرض لخسارة مؤكدة . فلتأمين نفسه ضد هذا الاحتمال ليس أمامه إلا أن يخزن كمية كافية من القطن الخام أى يجمد أمواله خلال فترة طويلة بالإضافة إلى نفقات التخزين أو أن يشترى فى بورصة العقود وينقل بهذا احتمال الخسارة إلى المضارب . هذا الفرض الثانى أفضل له بكثير ومن ثم تساهم المضاربة فى مثل هذه الحالة فى تقديم خدمة حقيقية للمنتجين . أما إذا كانت المضاربة من قبيل المقامرة فلا شك فى أنها لا تعتبر من الإنتاج فى شىء .

ويلاحظ من ناحية أخرى أنه لا علاقة للاقتصاد بالدين أو الأخلاق فيما يتعلق بتحديد الإنتاج فإنتاج سلع ضارة أخلاقياً أو محرمة فى بعض الأديان لا ينفى عنها صفة الإنتاج طالما أنها تساهم فى إشباع حاجة إنسانية .

ويلاحظ أخيراً أنه تتعدد تقسيمات العناصر التى تساهم فى الإنتاج ، والواقع أن أياً من هذه التقسيمات ليس جامعاً ولا مانعاً ، ولهذا سندرس التقسيم الثلاثى الأكثر شيوعاً لهذه العناصر وهو تقسيمها إلى العمل ورأس المال والأرض .

الفصل الأول

العمل والسكان

يعتبر العمل أهم عناصر الإنتاج إذ لا يتصور أن يتم إنتاج أية سلعة أو خدمة دون مساهمته . وبالإضافة إلى كون العمل عنصراً من عناصر الإنتاج نجد أنه هو الغاية من كل نشاط اقتصادى فإشباع الحاجات الإنسانية هى كما نعلم ، الهدف النهائى من الإنتاج . هذه الصفة للعمل تميزه عن غيره من عناصر الإنتاج ، إذ أن بطالة أى عنصر تعنى حرمانه من دخله ، أما بطالة العمل فتعنى تجريد العامل من وسائل وجوده ولهذا وجب أن تضمن له عمالة مستمرة .

وتتعدد أنواع العمل ، فهناك العمل اليدوى الذى لا يتطلب أكثر من المجهود العضلى ، وهناك أعمال تتطلب مهارات خاصة ، وهناك أخيراً الأعمال الذهنية أو الفكرية (١) كذلك تتفاوت درجة مسئولية العمل فقد يقتصر على مجرد أداء عمل وتقاضى أجر عنه وقد يتمثل فى تحمل مسئولية عمل أفراد آخرين أو حتى مشروع بأكمله وهذا هو عمل المنظم أو مدير المشروع الذى يعتبره البعض عنصراً مستقلا من عناصر الإنتاج نظراً لما يرتبط به من تحمل مسئوليات ومخاطر الإنتاج . وتثير دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج عدة مسائل نبحثها فيما يلى :

المبحث الأول

العلاقة بين السكان والموارد

لاتعتبر القوة العاملة والموارد المادية لأى مجتمع كمية ثابتة ، فهى

---

(١) أنظر Raymond Barre, Economic Politique, Tome I, Paris, PUF, 1969, P. 353.

فى تغير مستمر والغالب أن يكون هذا التغير فى اتجاه الزيادة . ولا تزيد القوة العاملة بنفس نسبة نمو السكان فهى تتوقف على هيكل الأعمار وعدد القادرين على العمل بالنسبة لغيرهم من الشيوخ والأطفال ، وكذلك على القوانين التى تنظم سن بدء العمل وعمل النساء إلخ .

وتزيد الموارد المادية للمجتمع أيضا كميا وكيفيا سواء فى ذلك موارده الزراعية أو الصناعية أو الخدمية ، ولكن إذا اقتصرنا على النمو الكمى للناتج الزراعى اوجدنا أن النمو السكانى يشكل ضغطا مستمرا على هذا الناتج مما يؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع . وقد كان هذا هو الوضع فى بريطانيا فى أواخر القرن ١٨ مما أدى إلى ظهور نظرية مالتس فى السكان ، وسنستعرض هذه النظرية التى لايزال يتردد صداها حتى اليوم قبل أن نتعرض لعناصر النظرية العامة فى السكان .

أولا — نظرية مالتس :

(أ) مضمون النظرية : أوضح مالتس نظريته فى كتابه « بحث فى مبادىء السكان » الذى نشر سنة ١٧٩٨(١) ، ومؤدى هذه النظرية أنه إذا لم يكن هناك أى عائق فى وجه زيادة السكان فإنهم قادرون على التضاعف كل ٢٥ سنة أى أنهم يميلون إلى التزايد طبقا لمتوالية هندسية فى حين لا تزيد الموارد الغذائية فى أحسن الفروض إلا طبقا لمتوالية عددية ، ويترتب على هذا نقص مستمر فى نصيب الفرد من المواد الغذائية كما هو موضح فى الجدول التالى :

	فى أول المدة	بعد ٢٥ سنة	بعد ٥٠ سنة	بعد ٧٥ سنة	بعد ١٠٠ سنة
عدد السكان بالملايين	١	٢	٤	٨	١٦
المواد الغذائية بملايين الوحدات	١	٢	٣	٤	٥

(١) An Essay on the Principle of population.

ففى بداية المدة كان نصيب كل فرد وحدة من الغذاء ، ولنفرض أن هذا هو القدر الكافى لحياته ، ولكن يترتب على الفارق الضخم بين قدرة السكان على التناسل وقدرتهم على زيادة الغذاء أن يقل نصيب الفرد من هذا الأخير تدريجيا فيصبح ٣/٤ وحدة بعد ٥٠ سنة ، ونصف وحدة بعد ٧٥ سنة وأقل من ١/٣ وحدة بعد ١٠٠ سنة . وهكذا يمثل النمو السكانى ضغطا مستمراً على المواد الغذائية ويقل نصيب كل فرد منها . هذا الوضع لا يمكن استمراره إلى مالا نهاية فتتولد بعض القوى التى تعيد التوازن بين السكان والغذاء ، هذه القوى هى الموانع الإيجابية والموانع السلبية . فالنوع الأول من الموانع يتدخل عندما يجاوز عدد السكان الحد الذى يمكن كفايته ومن أمثلتها الحروب والمجاعات والأوبئة واضطرار الأفراد للقيام بأعمال مضنية وشاقة أوخطرة فى ظل حالة من سوء التغذية . كل هذه العوامل تضع حداً لقدرة السكان على التزايد وتعيد التوازن بينهم وبين الموارد الغذائية أما الموانع السلبية فتتمثل فى تنظيم النسل فى مجتمع رشيد يدرك خطر تزايد السكان ويعمل على توقيه أى أنها تتمثل فى القيود الاختيارية التى يأخذ بها الأفراد ويكون من شأنها الحد من قدرتهم على التكاثر كالامتناع عن الزواج أوتأجيله أوتحديد النسل .

(ب) تقدير نظرية مالتس : الواقع أن هذه النظرية تقدم صورة متشائمة جدا للنمو السكانى ومع هذا فهى تفسر الوضع السكانى فى بعض البلاد فى مرحلة معينة من تطورها ، كمصر والهند حاليا .(١)

---

(١) أنظر Brandis, Economics, Principles and Policy Rev. ed., Irwin, 1963, pp. 167–168, 178–187.

قد يقال إن عدد السكان فى هذه البلاد لم يتضاعف طبقا لتوقعات مالتس، ولكن الحقيقة أنه لم يقل إنهم يتضاعفون فعلا طبقا لمتوالية هندسية ولكنه قال انهم قادرون على هذا مالم تقف فى سبيلهم الموانع الإيجابية والسلبية . ولكن مع التسليم بتفسير نظرية مالتس للوضع السكانى فى بعض البلاد فى مراحل معينة إلا أنها لا تصلح لأن تكون نظرية عامة للسكان .

فالنمو السكانى ليس دائماً كما توقعه مالتس فالحقيقة أن النمو السكانى يمر بمراحل ثلاثة : المرحلة الأولى تتميز بارتفاع كل من نسبة المواليد والوفيات وتكون القدرة الكامنة على زيادة السكان كبيرة ولكن الزيادة الفعلية بطيئة . هذه المرحلة تطابق توقعات مالتس . أما المرحلة الثانية فتتميز بارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات نتيجة تقدم الطب وأساليب الوقاية من الأمراض(١) ، وبالتالى تكون نسبة زيادة السكان كبيرة لأنها لا تتوقف على عوامل مادية فقط وإنما على عوامل اجتماعية وثقافية ودينية . الخ . . بطيئة التطور بطبيعتها . فهذه المرحلة هى إذاً مرحلة انفجار سكانى وقد شهدتها أوربا فى القرن ١٩ وتمر بها حالياً بلاد أخرى كثيرة كمصر والهند . ولكن هذه المرحلة لا تطابق حتما توقعات مالتس .

حقيقة يزيد السكان زيادة سريعة ولكن قد تقترن هذه الزيادة بزيادة مماثلة أو أكبر فى الإنتاج بجميع أنواعه الزراعى والصناعى والخدمى . وبالتالى يتحسن مستوى معيشة الأفراد . وهو ما حدث فى أوربا وأمريكا . ولكن هذه الزيادة السكانية قد لا تقترن بزيادة الإنتاج أو قد تعوق معدل نموه فيظل مستوى المعيشة كما هو وقد ينخفض ، وهنا تتحقق توقعات مالتس .

أما المرحلة الأخيرة فتتميز بانخفاض نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات ونتيجة هذه المرحلة مماثلة للمرحلة الأولى وهى ضعف النمو السكانى

---

(١) انظر R. J. Barnes, Fundamentals of Economics, 2nd ed , London, Butterworths, pp. 47–55.

وإنما لأسباب مختلفة . فهذه الأسباب في المرحلة الأولى هي الموانع الإيجابية أما في المرحلة الأخيرة فهي ارتفاع المستوى الثقافي والمعيشي للسكان وعلمهم على تحديد حجم الأسرة للمحافظة على هذا المستوى وزيادته ومن ثم تصبح المشكلة عكسية وهي نقص السكان إذ يثبت حجمهم بل وقد ينكمش ، فالوضع هنا مضاد تماماً لتوقعات مالتس لأن المشكلة تصبح عدم كفاية النمو السكاني وهذا هو الوضع في بعض البلاد كفرنسا ودول شمال أوروبا التي تعمل بشتى الوسائل على تشجيع زيادة النسل فيها .

ثانياً — النظرية العامة في السكان : تقتضي هذه النظرية دراسة العوامل التي يتوقف عليها حجم السكان من ناحية ، ووضع معيار لحجمهم الأمثل من ناحية أخرى . (١)

أ — العوامل التي يتوقف عليها حجم السكان :

يمكن حصر هذه العوامل في الفرق بين معدل الوفيات ومعدل المواليد من ناحية والهجرة من ناحية أخرى .

فالفرق بين معدل الوفيات ومعدل المواليد يحدد النسبة الصافية للزيادة في السكان . ويتوقف هذا العامل على اعتبارات منها الاعتبار السياسي : فزيادة النفوذ لدولة من الدول يدفعها إلى تشجيع زيادة السكان فيها ، وبالعكس نجد أن الحروب تؤدي إلى نقصهم ، وهناك أيضاً الاعتبارات الدينية والاجتماعية فنجد أن كثيرين يعتقدون أن تحديد النسل يتعارض مع الدين مما يعوق جهود تنظيم الأسرة والحد من التضخم السكاني . ومن وجهة النظر الاجتماعية نجد أن كثيرين يرون في كثرة الأولاد سنداً سواء في المجتمعات الريفية أو القبلية

---

(١) أنظر د . سعيد النجار ، مبادىء الاقتصاد ، المرجع المشار إليه ، ص ١٢٨ — ١٣٢ ، وانظر أيضاً .

Bye, Principles of Economics, 5th ed., Applaton Centary. Grofts, ch . 5 .

المتخلفة بالإضافة إلى الاعتقاد الخاطئ بأن زيادة عدد الأولاد تؤدى إلى زيادة الإنتاج .

وهناك أخيراً العوامل الاقتصادية فزيادة الدخل القومى والدخل الفردى يؤديان إلى تحسين الخدمات بصفة عامة مما يؤدى إلى انخفاض الوفيات أما بالنسبة للمواليد فلا يمكن الجزم بأثر زيادة الدخل عليهم فقد يؤدى إلى زيادتهم أو بالعكس الحد منهم لزيادة تحسين مستوى المعيشة .

ويلاحظ أنه لايجوز النظر إلى زيادة السكان على أساس مطلق وإنما يجب النظر أيضاً إلى ما يعترى هيكل السكان من تغيرات وذلك بمقارنة نسبة الأطفال إلى الشبان إلى الشيوخ . فزيادة عدد الشبان تعنى زيادة عدد أيدى القوة العاملة بعكس الحال لو كانت الأغلبية من الشيوخ والأطفال الغير قادرين على العمل . كذلك نوعية الأيدى العاملة من حيث التعليم والثقافة والتدريب والصحة لها أهميتها فى القياس الدقيق للقوى العاملة :

إلى جانب المواليد والوفيات نجد أن الهجرة تؤثر أيضاً على حجم السكان وقد اختلفت أهمية الهجرة تاريخياً ، ففى المجتمعات القبلية كانت أهميتها كبيرة لهجرة القبيلة بأكلها من مكان إلى آخر ، ثم قلت أهميتها بعد اكتشاف الزراعة واستقرار القبائل وظل الأمر كذلك حتى اكتشف العالم الجديد وبدأت حركة الاستعمار الحديث فزادت أهمية الهجرة فى القرن الماضى ، ولكنها فقدت أهميتها حالياً . وتتم الهجرة عادة من الدول كثيفة السكان إلى الدول خفيفة السكان وتشمل آثارها كلا من الدولة المهاجر منها والمهاجر إليها .

فالأولى تفقد كميا مما يزيد من متوسط نصيب الفرد فيها ولكن لو هجرتها العناصر الشابة والكفايات فإن هذا يضر باقتصادها . وتكسب الدولة المهاجر إليها كميا مما يزيد من قدرتها على الإنتاج وقد تكسب كيفياً أيضاً إذا هاجرت إليها العناصر الشابة والكفايات . ويلاحظ أن الدول خفيفة السكان تضع حالياً بعض القيود على الهجرة إليها أما لأسباب عنصرية أو لأن الهجرة تضر بمصالح معينة فيها كمصالح العمال مثلا إذ تؤدى زيادة

عرض العمل فيها إلى انخفاض الأجور كما تؤدى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والمساكن إلى ارتفاع أثمانها وإجاراتها إلخ .

ب — معيار الحجم الأمثل للسكان : (١)

بينا فيما سبق العوامل التى يتوقف عليها حجم السكان . والواقع أنه يمكننا التمييز بين وضعين للعلاقة بين السكان والموارد :

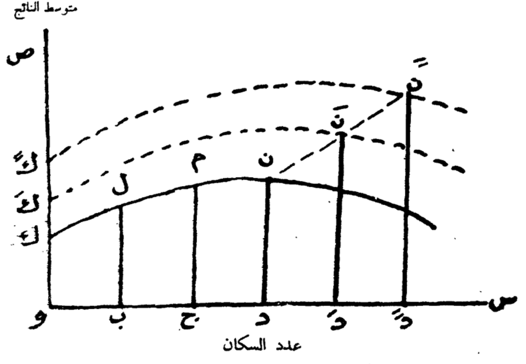
الوضع الأول هو خفة السكان وفيه يكون عدد السكان قليلا بالنسبة لموارد الثروة الممكن استغلالها ، فى هذه الحالة يكون من المفيد اقتصادياً زيادة عدد السكان لأنها تساعد على استغلال الموارد غير المستغلة وعلى حسن تقسيم العمل وعلى زيادة الطلب الفعلى بما يسمح بالتوسع فى الإنتاج وإقامة مشروعات هامة جداً كالسكك الحديدية والطرق إلخ لايتيسر القيام بها فى حالة عدم وجود حد أدنى من السكان .

أما الوضع الثانى فهو كثافة السكان وهو يتحقق إذا استمر السكان فى الزيادة فوق الحد اللازم لإيجاد طلب كاف على منتجات المشروعات واستنفدت مزايا تقسيم العمل . . ففى هذه الحالة تفقد زيادة السكان أهميتها وإذا لم تقترن بزيادة فى رأس المال وتقدم مستمر فى الفنون الإنتاجية زاد عنصر العمل بالنسبة للعنصر الأول وأنتج قانون تناقص الغلة أثره من حيث نقص الناتج المتوسط والحدى للعمل كما سنرى فيما بعد .

---

(١) أنظر T. Hicks, The Social Frame work, Oxford University Press, 2 nd ed., P. 273.

ويمكن تصوير الوضعين السابقين بيانياً على النحو الآتى :



فيقاس عدد السكان على المحور السينى ،والناتج المتوسط لكل فرد على المحور الصادى . ويمثل المنحنى (ك ل م ن) متوسط الناتج أى ما يطرأ من تغير فى متوسط نصيب الفرد نتيجة زيادة السكان على فرض ثبات كمية الموارد فى المجتمع ، وواضح أن هذا المتوسط يزيد حتى يصل إلى حد أقصى عند النقطة ن ثم ينخفض بعد ذلك. فإذا كان عدد السكان يقل عن (و د) فأننا نكون فى مرحلة خفة السكان لأن كل زيادة فى عددهم تقترن بزيادة فى الناتج المتوسط(١)، أما بعد النقطة ن فيصبح عدد السكان كثيفاً لأن زيادتهم تؤدى إلى نقص الناتج المتوسط . وواضح من الشكل أن كمية الموارد ليست ثابتة فإذا زادت فإن منحنى الناتج المتوسط ينتقل بأكمله من ك ن إلى كً نً وتتأخر مرحلة تناقص الناتج المتوسط إذ لاتبدأ إلا عندما يبلغ حجم السكان (و دً) ،وإذا استمرت الموارد فى الزيادة فإن منحنى الناتج المتوسط ينتقل بأكمله من (كً نً) إلى (كٌ نٌ) ولايبدأ تناقص الناتج المتوسط إلا بعد (و دٌ) وهكذا كلما زادت الموارد أمكن زيادة عدد السكان دون أن يترتب على ذلك نقص فى الناتج المتوسط لكل فرد .

(١) باريس ، أساسيات الاقتصاد ، المرجع المشار إليه ، ص ٥٢ — ٥٤ .

يتضح مما تقدم أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذى يبلغ عنده متوسط الناتج أقصاه أى أنه إذا قل عدد السكان أو زاد عن هذا الحجم يقل الناتج المتوسط للفرد عما يمكن أن يكون عليه . وعلى هذا فليس معيار الحجم الأمثل هو عدد السكان فى الكيلو متر المربع فقد يكون حجم الموارد كبيرا أو قليلا بالنسبة لهذا العدد ، كما أنه ليس وجود بطالة ، فقد تكون ناشئة عن سوء توزيع القوة العاملة أو قد تكون بطالة موسمية أو مقنعة يمكن أن تستخدم استخداماً رشيداً .

المبحث الثانى

المظاهر الفنية للعمل

يمكن إجمال هذه المظاهر فى تقسيم العمل من ناحية ، وآليته من ناحية أخرى وأخيراً ضرورة تنظيمه على أسس علمية .

أولا : تقسيم العمل : يعتبر تقسيم العمل من أهم خصائص المجتمع الحديث ، فكل فرد لا يعتمد على نفسه فى إشباع كل حاجاته ، وإنما يتخصص فى مهنة يحصل منها على دخل ينفقه على ما ينتجه غيره من سلع وخدمات. وقد زادت أهمية تقسيم العمل مع تقدم المجتمعات : ففى المجتمعات البدائية كان كل فرد يعتمد على نفسه فى إشباع حاجاته المختلفة ، ثم ظهر تقسيم العمل على نطاق محدود فى المجتمعات القبلية ، واستمر تقدمه بعد هذا بحيث نجد حالياً آلاف المهن والتخصصات . وقد ضرب آدم سميث مثلا بصناعة بسيطة فى عصره هى صناعة الدبابيس فأوضح أن إنتاج الدبوس

الواحد يستلزم ١٨ عملية مستقلة يعتبر كل منها تخصصاً من التخصصات (١) ولنا أن نتصور ما يتطلبه إنتاج سلعة معقدة حالياً ، كالطائرة مثلا ، من تخصصات . وقد تقدم تقسيم العمل تقدماً ضخماً بعد اختراع النقود كوسيلة للمبادلة لما تمثله المقايضة من عقبات فى وجه تقسيم العمل تقسيما متقدماً .

ويهمنا أن نعرف مزايا تقسيم العمل ومضاره والاعتبارات التى تحدد مدى ، أهميته .

لم يبلغ تقسيم العمل أهميته صدفه ، وإنما تحت ضغط رغبة الأفراد فى زيادة كفايتهم التى تنتج عن هذا التقسيم . فللتقسيم المذكور عدة مزايا :

— فهو يمكن كل فرد من استغلال قدراته الطبيعية على أفضل وجه ممكن فالأفراد لايتساوون فى قدراتهم ، فهناك الموهوب فى تفكيره ،الضعيف فى بنيته وهناك من هو عكس ذلك ، ويسمح تقسيم العمل باستغلال هذه المواهب المختلفة .

— وحتى على فرض أن الفرد محدود جداً فى مواهبه ، فإن انصرافه إلى عمل معين يمكنه من اكتساب خبرة ومران لايقلان فى أهميتهما عن المواهب الطبيعية ، ويصدق هذا بصفة خاصة على مهن كالطب والمحاماه ،

— كما أن تخصص شخص فى عمل معين يمكنه من معرفة مشاكله معرفة دقيقة ومحاولة حل هذه المشاكل ، أى أن تقسيم العمل يساعد على التقدم الفنى والابتكار والتجديد ، فلو كان الشخص موزعاً بين عدة أعمال لما وجد متسعاً من الوقت أو قدرة فنية على التجديد والابتكار .

— ويساعد تقسيم العمل على تقدم الآلية ، فتقسيم العمل فى إنتاج سلعة معينة يؤدى إلى تجزئة هذا الإنتاج إلى عمليات بسيطة ومتكررة . ومتى وصلت البساطة والتكرار حداً كبيراً أصبح من اليسير أبتكار الآله التى

---

(٢) ثروة الأمم ، المرجع المشار إليه ، ص ٩ ، وقد بين سميث أن إنتاج الدبابيس يتضاعف مئات المرات نتيجة لهذا التخصص بالنسبة للوضع الذى يقوم فيه كل عامل بالعمليات الثمانية عشرة كلها .

تتولى القيام بهذا النوع من العمليات بدلا من الأيدى العاملة مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية زيادة كبيرة .

ولكن لتقسيم العمل مظاهر ضارة من وجهتى النظر الاقتصادية والاجتماعية

ولكن هذه المظاهر لاتعنى الاختيار بين تقسيم العمل وعدمه وإنما تعنى أنه يجب أن نتنبه لها ونعمل على علاجها . هذه المظاهر من وجهة النظر الاقتصادية تتلخص فى أن كل فرد يعتمد على الآخرين فى إشباع معظم حاجاته ، فالإنتاج موجه أساساً للسوق ، وهذا الأخير يتقلب ، فقد ينخفض الطلب على سلعة معينة أو يزيد المعروض منها فينخفض ثمنها وبالتالى دخل المتخصصين فى إنتاجها وانتشار البطالة بينهم ، ويضاعف من هذا اتساع نطاق السوق بالنسبة لبعض السلع الذى قد يشمل العالم كله ، فدخل منتجى القطن فى مصر أو السودان أو اليمن مثلا يتوقف على مستوى الطلب فى ألمانيا أو اليابان . يضاف إلى هذا أن الإنتاج يتم عادة لإشباع طلب مستقبل أى أن المنتج يتنبأ بما سيكون عليه الطلب مستقبلا فإذا أخطأ التقدير فإن هذا يسبب له خسائر كبيرة .

أما من وجهة النظر الاجتماعية فإن التخصص يؤدى إلى تلون التفكير وصيرورة الفرد حبيس دائرة ضيقة تفرضها عليه ظروف مهنته ، كما أنه يؤدى إلى وجود طوائف حرفية متعددة تمارس ضغوطا مختلفة لتحقيق مصالحها الذاتية التى قد تتعارض مع المصلحة العامة ويؤدى أيضاً إلى انحباس الأفراد فى أعمال روتينية متكررة مما قد يقضى على ملكاتهم ومواهبهم وقدراتهم الطبيعية هذه المظاهر الضارة لتقسيم العمل يجب أن تكون واضحة وأن نعمل على تلافيها أو التخفيف منها حتى يؤتى النتائج الحسنة المترتبة عليه ، ويكون ذلك مثلا بالحد من تقلبات السوق والعناية بتدريب العمال على مهن وأعمال جديدة وتطوير معارفهم فى المهن التى يشتغلون فيها ورفع مستواهم باستمرار وتنويع اهتماماتهم والعناية بطرق قضاء أوقات فراغهم إلخ :

نصل أخيراً إلى الاعتبارات التى تحدد أهمية تقسيم العمل . فالواقع أنه فى دولة متقدمة يكون أكثر أهمية منه فى دوله متخلفة كما أنه

فى المدينة يكون أكثر تقدما منه فى القرية . والمعيار هنا هو مدى تنوع الأنشطة والمبادلات أى أساساً حجم السوق ، فكلما كان السوق كبيراً تقدم تقسيم العمل . ولايقصد بالسوق حجم الرقعة الجغرافية أو عدد الأفراد الموجودين فنية وإنما يقصد به حجم قوتهم الشرائية؛ فكلما كانت كبيرة زاد حجم السوق وتقدم تقسيم العمل ، ويتوقف حجم القوة الشرائية على مقدار الدخول الذى يتوقف بدوره على حجم الإنتاج . ويصدق هذا على حجم المشروع فكلما كان كبيراً زاد تقسيم العمل فيه ، ومن ناحية أخرى تتفاوت السلع من حيث صلاحيتها لتقسيم العمل فبعضها ، كالسلع الزراعية لايسمح بدرجة كبيرة من تقسيم العمل لأن هذا م[illegible] نظراً لموسمية الأعمال الزراعية ، بقاء جزء كبير من الأيدى العاملة عاطلة جزءاً كبيراً من السنة ، وذلك على عكس السلع الصناعية التى لا ترتبط بمواسم معينة ومن ثم يمكن أن يصل تقسيم العمل فيها إلى درجة كبيرة جداً دون بطالة . ويتوقف تقسيم العمل أيضاً على درجة التراكم الرأسمالى ، فكلما زاد حجم رؤوس الأموال أمكن أن يكون الإنتاج آليا ، والآلية تساعد على زيادة عدد الأعمال والتخصص كما أنها تساعد على زيادة الإنتاجية وكل هذا يسمح بدرجة متقدمة من تقسيم العمل .

ثانياً : آلية العمل : هناك صلة قوية بين تقسيم العمل وآليته . فتقدم الآلية يساعد على تقدم تقسيم العمل ، كما أن تقسيم العمل يؤدى إلى الآلية كما أوضحناه ومن ناحية أخرى تساهم الآلية فى زيادة إنتاجية العمل زيادة كبيرة بما تؤدى إليه من دقة متناهية وبما تمثله من طاقة. فالآلة تنتج سلعاً متماثلة كما أن أجزاءها يجب أن تكون متوافقة تماماً حتى يسهل تركيبها وعملها وإحلال أجزاء سليمة محل التالف منها

. والآلة تمكن الإنسان من التحكم في قوى الطبيعة المولدة للطاقة كمساقط المياه والذرة ، وهذه الطاقة تفوق في قوتها طاقة الإنسان والحيوان وتمكنه من الحصول على سلع ما كان يستطيع أن يحصل عليها بقوته وحدها .

، ويعاب على الآلية أحيانا أنها تؤدى إلى بطالة الأيدى العاملة التي تحل محلها . ولكن يلاحظ أنه ، فى الأجل القصير ، تخلق الآلة فرص عمالة جديدة بما تستلزمه من تشغيلها وصيانتها وتطويرها . وفى الأجل الطويل تؤدى الآلية إلى تخفيض نفقة الإنتاج وبالتالي إنخفاض الأثمان ورفع القوة الشرائية للدخول بما يزيد من الطلب ويؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة .

ولكن المضار الحقيقية للآلة تتمثل فى ضوضائها ومخاطرها وما تؤدى إليه من إصابات ، كذلك لاإنسانيتها ، فالتعامل مع الآلة ساعات طويلة كل يوم يثبط الهمم ويؤدى إلى خنق روح الابتكار والتجديد ولهذا يجب العمل على تلافى هذه المظاهر الضارة للآلية بوسائل الترفيه والتجديد وكذلك بإجراءات الأمن الصناعى إلخ .

وأيا ما كان الأمر فهناك عوامل معينة تتحكم فى استخدام الآلة هى العلاقة بين ثمن الآلة وأجور العمال ، وطبيعة السلعة ، وظروف إنتاجها والطلب عليها . فكلما انخفض ثمن الآلة بالنسبة لأجور العمال كان فى هذا دافعاً لإستخدامها ومن ناحية ثانية هناك بعض السلع والخدمات التى تتطلب مهارات شخصية ويدوية فلا يستقيم إنتاجها مع الآلية كالفنون وبعض الأعمال الحرفية ، وبالعكس توجد سلع أخرى تتطلب آلية متقدمة بالنسبة لغيرها كما هو أمر السيارات بالنسبة لعلب الكرتون مثلا . ومن ناحية ثالثة إذا كان إنتاج السلعة موسمياً أو يتم على نطاق صغير وكان الطلب عليها ضئيلا فإن الآلة

تفقد من قيمتها بالنسبة له . فكون الإنتاج موسمياً معناه بقاء الآلة بلا استخدام فترات طويلة ، وكونه صغيراً يؤدى أيضاً إلى عدم الاستفادة من الآلة استفادة كاملة ، ومثال ذلك الإنتاج الزراعى فكلما كان صغيراً ومستقلا كانت الآلة مكلفة بالنسبة له ، ولهذا تعمل الدول المختلفة على التجميع الزراعى للإستفادة من الآلية ومن مزايا الإنتاج الكبير . وأخيراً إذا كان الطلب على السلعة كبيراً كان إنتاجها كبيراً وأمكن استخدام الآلية فيه والعكس بالعكس .

ثالثاً : تنظيم العمل : للعمل مظاهر متعددة فنية وإدارية ونفسية واجتماعية إلخ . هذه المظاهر تثير مشاكل لاشك أنها تؤثر على الكفاءة الإنتاجية للعمل ، ولهذا يجب تنظيمها على أسس علمية بما يكفل زيادة هذه الكفاءة إلى أقصى حد ممكن . فمن الناحية الفنية نجد أن تنظيم حركات العمل بما يكفل توفير أقصى قدر من السرعة وبالتالى اختصار الوقت والجهد من الأمور الضرورية ، ويدخل فى هذا المجال تصميم المصنع وأوجهة العمل وترتيب الآلات ، والمعدات فيها وتدريب العمال وتحسين مستواهم المهنى إلخ .

ومن الناحية الإدارية نجد أن وجود إدارة مسئولة وواعية أمر بالغ الأهمية فى حياة المشروع ، فهذه الإدارة هى التى تهيمن على جميع نواحى حياة المشروع وفى نجاحها نجاحه وفشلها فشله ، وقد رأينا فى أكثر من مناسبة أن البعض يعتبر هذا النوع من العمل عنصراً مستقلا من عناصر الإنتاج لأهميته وخطورته وما يرتبط به من مسئوليات .

وتبدو أهمية المظاهر الاجتماعية والنفسية للعمل فى أنه إلى جانب كونه عنصراً من عناصر الإنتاج فهو الغاية من النشاط الاقتصادى كله ، ولهذا يجب توفير الظروف الملائمة لحسن أدائه ومراعاة جوانبه الإنسانية

بتحسين ظروف العمل وتوفير الخدمات الضرورية ووسائل الترفية ووضع كل شخص فى المكان الذى يلائم قدراته واستعداداته وتوفير الحوافز المادية المعنوية وإشراك العمال فى حياة المشروع إلخ . (١)

---

(١) من أوائل من اهتموا بتنظيم العمل على أسس علمية مهندس أمريكى إسمه F. Taylor وينسب إليه عادة هذا الاتجاه تحت عنوان التيلوريزم أو نظام تيلور . وقد ظهر مؤلفه فى هذا الخصوص سنة ١٩١١ تحت عنوان **Principles of Scientific Management.**

الفصل الثانى

رأس المال

مقدمة : مدلول رأس المال وأهميته :

تتوقف الرفاهية الاقتصادية لأى مجتمع على كمية السلع والخدمات التى ينتجها سنويا ، فكلما كانت هذه الكمية كبيرة ، وكان توزيعها على أفراد المجتمع عادلا كان مستوى معيشتهم مرتفعا . وتتوقف كمية الناتج السنوى إلى حد كبير على كمية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، ولكنها تتوقف أيضا على كمية رؤوس الأموال المتوفره والتى تتمثل فى الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التى صنعها الإنسان والتى تساعده فى الإنتاج . فكمية رأس المال فى مجتمع معين تعتبر عاملا على جانب كبير من الأهمية فى تحديد كمية الناتج السنوى إذ أنها تحدد قدرته الإنتاجية إلى جانب مايتمتع به من موارد طبيعية ومهارات إنسانية .

وقد قدمنا أن رأس المال هو مجموعة السلع والتسهيلات التى صنعها الإنسان والتى تساعده فى الإنتاج . فأول صفة يتصف بها رأس المال أنه من صنع الإنسان ، وبهذا لا تدخل هبات الطبيعة فى تحديد المقصود به . وتدق التفرقة أحيانا بين مايعتبر من هبات الطبيعة ومايعتبر من صنع الإنسان مثال ذلك الأرض الزراعية هل تعتبر من هبات الطبيعة أم من صنع الإنسان ؟ الحقيقة أن الأرض بمعنى المجال والتكوين الأصلى للتربة من هبات الطبيعة ، ولكنها لاتتحول إلى أرض زراعية إلا بمجهود متصل من الإنسان لتسويتها وتمهيدها وتسميدها وتزويدها بوسائل الرى والصرف إلخ ، وبغير هذا لا تعتبر أرضا زراعية ومن ثم فهى تدخل فى تحديد المقصود

برأس المال . والأمر بالمثل فيما يتعلق ، بالمعادن (الحديد النحاس ..) والبترول فهى هبات طبيعية ولكنها عديمة النفع بدون عمل الإنسان .

(الصفة الثانية لرأس المال أنه يساعد الإنسان فى الإنتاج . وقد يبدو لأول وهله أن كل السلع المتاحة فى لحظة معينة تعتبر من رأس المال لأنها تساعد الانسان فى الإنتاج ولهذا يجب التميز بين أنواع السلع المختلفة لتحديد مايدخل منها فى تعريف رأس المال

— فهناك السلع الإنتاجية وهى السلع التى لاتصلح لاستهلاك الإنسان مباشرة ولكنهاتساهم فى انتاج سلع أخرى تصلح لهذا الاستهلاك ، كالآلات المختلفة والسكك الحديدية والطرق والموانئ والكبارى والمواد الأولية ومحطات المياه والكهرباء والسلع الاستهلاكية غير تامة الصنع ، هذه السلع لاخلاف فى أنها تدخل فى تعريف رأس المال .

— وهناك السلع الاستهلاكية المعمرة ، وهى سلع تشبع حاجة للمستهلك ولكنها لا تفنى بمجرد الاستعمال مرة واحدة إنما تستخدم مرات عديدة خلال فترة قد تطول أو تقصر ، وأوضح أمثلة هذه السلع المبانى السكنية والسيارات والثلاجات وأجهزةالراديو والتلفزيون هذه السلع تساعدالإنسان على تحسين مستوى معيشته وبالتالى قدرته على إنتاج سلع وخدمات أخرى وهى بهذا المعنى تدخل فى تحديد المقصود برأس المال .

— وهناك أخيراً السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، وهى سلع تصلح مباشرة لإشباع الحاجات الإنسانية ولكنها تهلك بمجرد استعمالها مرة واحدة وأوضح أمثلتها المواد الغذائية والمشروبات والروائح . بالنسبة لهذه الفئة من السلع يفرق بين ما هو معد للاستهلاك فى الفترة الجارية فلا يدخل فى تحديد رأس المال وما هو مخزون ولا يستهلك إلا فى فترات تالية فيعد من قبيل رأس المال .

هذه هى السلع التى تدخل فى تحديد رأس المال ، وقد افترضنا فيما

سبق أنه يساعد على زيادة الإنتاجية ، فما هو السبب فى ذلك ؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد من تصور حال الإنسان فى المرحلة البدائية فقد كان يستخدم قوته العضلية المجردة فى الحصول من الطبيعة على احتياجاته الفطرية من غذاء وكساء ووقاء ، غير أنه سرعان ما اكتشف أن مجهوده العضلى ليس أفضل الطرق لتسوية الأرض أو للصيد أو القنص ، فأصطنع لنفسه أدوات بسيطة تساعده مثل السهم أو الرمح أو الفأس وما إلى ذلك. واضح أن إنتاج هذه الأدوات الرأسمالية تقتضى وقتاً وجهداً ؛ فبعد أن كان وقت الإنسان وجهده مخصصان لإشباع حاجاته الاستهلاكية فقط ،أصبح مضطراً لأن يخصص جزء من وقته وموارده لإنتاج هذه الأدوات ،واقترن ذلك بطبيعة الحال بنقص إنتاجه الجارى من السلع الاستهلاكية ؛ ولكنه قبل تحمل هذه التضحية المؤقتة مقابل الزيادة المنتظرة فى إنتاجه الجارى منها بعد إتمام إنتاج الأداة الرأسمالية واستخدامها . هذه هى الصورة الفطرية أو الأولية للتراكم الرأسمالى ، الذى ما لبث أن اتخذ صورة أكثر تقدماً .

فالواقع أن الجمع بين إنتاج السلع الاستهلاكية والأدوات الرأسمالية ليس هو الوضع المثالى لزيادة الكفاءة الإنتاجية ، فبدأ تقسيم العمل بين المزارع الذى يخصص وقته للزراعة فقط وبين صانع الأدوات الرأسمالية الذى يخصص وقته وجهده لهذا العمل ، وبهذا زادت كمية القمح ، مثلا ، التى يمكن إنتاجها بالنسبة للوضع السابق الذى كان كلاهما يشتغل فيه بإنتاج القمح والأدوات الرأسمالية معاً . ولم تقف السلسلة الإنتاجية عند هذا الحد فقد أضيفت لها حلقات أخرى فصانع الفأس أو المحراث فى حاجة إلى أخشاب ومعادن وبالتالى وجد متخصصون فى قطع الأخشاب واستخراج المعادن وصقلها . إلخ .

فبعد أن كان إنتاج القمح يستلزم القيام بعملية إنتاجية أساسها المجهود العضلى وقوى الطبيعة أصبح يتمثل فى سلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية غير المباشرة التى تساهم جميعها فى زيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة ، وهذا هو المقصود اقتصادياً بأن رأس المال يعمق العملية الإنتاجية أو يؤدى

إلى دائرية الإنتاج ، فكلما زادت العملية الإنتاجية عمقاً أو دائرية بزيادة حلقات السلسلة بين المنتج الأصلى والمستهلك النهائى كان ذلك أدعى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة التى تعمل فى إنتاج السلع الاستهلاكية .

هذا هو المقصود برأس المال وهذه هى [illegible] ـته ، وسنتناول على التوالى دراسة طبيعة التكوين الرأسمالى وحدوده ثم التكوين الرأسمالى فى البلدان المتخلفة وأخيراً أنواع رأس المال والعوامل التى تحدد كفاءته الإنتاجية .

المبحث الأول

طبيعة التكوين الرأسمالى وحدوده (١)

إذا كان التكوين الرأسمالى أساساً هاماً من أسس تنمية الطاقة الإنتاجية للمجتمع فما الذى يمنعه من زيادة أصوله الرأسمالية إلى ما لا نهاية ؟ واضح أن التكوين الرأسمالى يتم على حساب الاستهلاك الجارى ، فإذا كان مستوى هذا الأخير يكفى بالكاد لإشباع الحاجات الأساسية للسكان فإن التكوين الرأسمالى يؤدى إلى تخفيض الاستهلاك الجارى دون مستوى الحد الأدنى الضرورى له ، ولهذا تكون قدرة المجتمع على التكوين الرأسمالى محدودة أو معدومة ، وبالعكس إذا زاد الإنتاج عن مستوى الاستهلاك الجارى فإنه يكون هناك فائض يمكن توجيهه للتكوين الرأسمالى .

فكلما زاد المجتمع ثراء من حيث مستوى استهلاكه الجارى زادت قدرته على التكوين الرأسمالى . والمجتمع فى هذا لا يختلف عن الأفراد

---

(١) انظر Rosa Luxemburg, The accumulation of capital, London 1963, L.M. Lachmann, Capital and its Structure, London, 1956, Capital Formation and Economic Growth, Princeton, 1955, Heller, Boddy and Nelson (ed.) Savings in the Modern Economy, Minnesota Press, 1952.

المكونين له . فالشخص محدود الدخل يخصص دخله كله أو معظمه لإشباع حاجاته الجارية بعكس الشخص مرتفع الدخل الذى يستطيع أن يحقق فائضاً على حاجاته الجارية يخصصه لزيادة أصوله الرأسمالية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التكوين الرأسمالى ، وليكن مثلا إنشاء طريق فى سنة من السنوات ، يستلزم اشتغال أعداد كبيرة من العمال والمهندسين وتخصيص كمية ضخمة من المواد والمعدات والآلات لهذا الغرض . . خلال فترة الإنشاء لا يضيف هؤلاء العمال والمهندسين شيئاً إلى الإنتاج الجارى من السلع الاستهلاكية ومع ذلك لابد من توفير ما يحتاجون إليه منها ، بعبارة أخرى تتضمن فترة الإنشاء توفير السلع الاستهلاكية الضرورية لجزء من القوة العاملة التى لا تضيف شيئاً إلى الإنتاج الجارى من هذه السلع ومن الواضح أنه كلما زاد عدد العاملين فى التكوين الرأسمالى كلما زاد هذا العبء . و الأمر بالمثل فيما يتعلق بالموارد المادية المستخدمة فى التكوين الرأسمالى : فهى إما أن تكون موارد محلية كان من الممكن أن تخصص لإنتاج سلع استهلاكية أو أن تكون مستوردة ، فالسلع التى تصدر فى مقابلها كان من الممكن استخدامها لأغراض الاستهلاك الجارى .

فالتكوين الرأسمالى يتضمن دائما التضحية بالاستهلاك الجارى . والواقع أن أى مجتمع يستطيع أن يتحمل قدراً معينا من هذا التكوين خلال كل فترة إنتاجية فمن المعتاد أن يوجد فائض يزيد على حاجات الاستهلاك الجارى سواء كان هذا الفائض كبيراً أم ضئيلا ولا يستثنى من ذلك إلا المجتمعات الضاربة فى التخلف التى يكفى إنتاجها الجارى بالكاد للوفاء بحاجاتها الاستهلاكية الجارية دون أن يكون هناك أى فائض يمكن أن يخصص للتكوين الرأسمالى ، أما أى مجتمع أحرز قدراً من التقدم ومن تقسيم العمل فيمكنه تحقيق مثل هذا الفائض ، ولكن قدرة أى مجتمع على التكوين الرأسمالى لا يجوز أن تمس بحاجاته الجوهرية وإلا أدى ذلك إلى المجاعة أو التقشف الذى يجاوز

طاقة الفرد العادى ، ويعتبر هذا هو الحد الحقيقى لقدرة أى مجتمع على التكوين الرأسمالى فى خلال فترة معينة .

وقد افترضنا فيما تقدم مجتمعا بلا نقود ، ولكن حيث توجد النقود فإن الصلة بين التكوين الرأسمالى ومستوى الاستهلاك الجارى تصبح أقل وضوحاً فالشخص الذى يعمل فى إنشاء طريق مثلا لايجول بخاطره أنه يمثل عبئا على الاستهلاك الجارى أثناء فترة الإنشاء فهو يؤدى عملا منتجاً يتقاضى عنه أجراً نقديا ينفقه كغيره على السلع الاستهلاكية ، فكيف يتم التكوين الرأسمالى فى مجتمع يقوم على أساس تقسيم العمل واستخدام النقود ؟ الواقع أن الأمر لا يخرج فى جوهره عما تقدم . فكل فرد يحصل على دخل من عمل يقوم به وقد لا يكفى هذا الدخل إلا للوفاء بحاجاته الضرورية ، ولكنه قد يكون مرتفعا بحيث يتمكن من ادخار جزء منه ولكن لما كان الدخل الذى يحصل عليه الفرد مقابل إنتاج معين ، فإن الإدخار لا يخرج عن كونه امتناعا عن استهلاك كل ما أنتجه المدخر . وبهذا يكون مجموع مدخرات الأفراد خلال فترة إنتاجية معينة مساويا للجزء من الإنتاج الجارى الذى امتنع هؤلاء الأفراد عن استهلاكه .

هذا الإنتاج الجارى الذى يقابل مدخرات الأفراد خلال فترة معينة يمكن استخدامه فى التكوين الرأسمالى خلال نفس الفترة ، لكن يلاحظ أن ادخار بعض الأفرد قد يتلاشى إزاء إنفاق أشخاص آخرين أكثر من دخولهم ، ويسمى إنفاق الشخص أكثر من دخله بالادخار السلبى : فقد يحدث أن ما يدخره (أ) يقترضه (ب) لتغطية استهلاكه الجارى فيكون صافى ادخار الشخصين صفرا ، ومن ثم فصافى الإدخار فى المجتمع هو فائض الإدخار على الادخار السلبى »

المبحث الثانى

التكوين الرأسمالى فى البلاد المتخلفة (١)

البلاد المتخلفة تعانى من انخفاض مستوى الدخل الفردى فيها ، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى انخفاض إنتاجية العمل ، وبالتالى فزيادة الدخل تستلزم رفع إنتاجية العمل ، ومما لاشك فيه أن من أهم الوسائل فى هذا الخصوص زيادة كمية رؤوس الأموال التى تتعاون مع العمل فى الإنتاج وبصفة خاصة رأس المال الاجتماعى الثابت كالطرق والموانىء والقنوات والسكك الحديدية وشبكات المياه والكهرباء إلخ.. أو ما يسمى بالهيكل المادى أو الأساسى للإنتاج بالإضافة إلى رأس المال الخاص من آلات ، ومعدات ومبانى إلخ ...

وسنبحث على التوالى معدل الاستثمار المطلوب للنهوض بالبلاد المتخلفة ودور كل من الادخار الإجبارى والبطالة المقنعة فى التكوين الرأسمالى فى هذه البلاد .

أولا : معدل الاستثمار الضرورى للبلاد المتخلفة :

فى حين تتطلب زيادة حجم رؤوس الأموال فى العادة استثمار نحو ٢٠٪ من الدخل القومى نجد أن غالبية السكان فى البلاد المتخلفة يعيشون عند حد الكفاف أو قريبا منه بحيث أنهم لا يستطيعون ادخار شىء من دخولهم أما من يستطيعون الادخار ويدخرون فعلا فهم القلة ، ولهذا نجد أن معدل الادخار لايتجاوز عادة ٥ أو ٦٪ من الدخل القومى ونادراً مايبلغ ٧٪ ، وهذه هى إحدى المشكلات الأساسية التى تواجهها البلاد المتخلفة وهى الفارق الضخم بين معدل الاستثمار الضرورى كحد أدنى (٢٠ ٪ من الدخل القومى) ومعدل الادخار الفعلى (٦٪ من هذا الدخل) :

---

(١) أنظر بصفة خاصة :

R. Nurske, Problems of Capital Formation in underdeveloped Countries, oxford, 1953.

ومن ناحية أخرى نجد أن معدل الاستثمار يتوقف على عدة عوامل . فهو يتوقف على درجة التطور الاقتصادى . فحاجات التكوين الرأسمالى فى الكونغو أو اليمن مثلا تختلف عنها فى دولة قطعت شوطاً غير ضئيل فى التطور الاقتصادى كمصر أو البرازيل مثلا . فالدول الأولى لازالت فى حاجة ماسة إلى أوليات رأس المال الاجتماعى الثابت فى حين أن الدول الأخيرة مزودة بقدر لا بأس به من هذه الأوليات . كذلك يتوقف معدل الاستثمار على العلاقة بين معدل نمو السكان ونسبة الزيادة المنشودة سنويا فى دخل الفرد ، فلا شك أن معدل الاستثمار المطلوب يكون أكبر عندما تكون الزيادة فى السكان أسرع . فإذا زاد السكان بنسبة ٢ر٥٪ سنويا مثلا ، فمن الواضح أنه لابد من زيادة الدخل القومى بنفس النسبة للإبقاء على متوسط الدخل الفردى على ماهو عليه على الأقل .

ولكن إذا أردنا زيادة دخل الفرد ، وهذا هو جوهر التنمية ، فإنه يجب زيادة الدخل القومى بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان . فلو فرضنا أن السياسة أو التخطيط الاقتصادى يستهدف زيادة الدخل القومى بنسبة ٥٪ سنويا ، فما هو معدل التكوين الرأسمالى اللازم لتحقيق هذه الزيادة ؟ يتوقف هذا المعدل على ما يسمى بمعامل الاستثمار ، وهو النسبة بين الزيادة فى رأس المال والزيادة فى الدخل المترتبة عليه فإذا فرضنا أن زيادة رأس المال بمقدار ١٠٠٠ جنيه تؤدى إلى زيادة سنوية فى الدخل مقدارها ٢٥٠ جنيه فإن معامل الاستثمار يكون ٤ ، وإذا كانت زيادة رأس المال هذه تؤدى إلى زيادة الدخل بـ ٣٣ ١/٣ جنيه فإن معامل الاستثمار يكون ٣ ، أى أن معامل الاستثمار

$$= \frac{\text{الزيادة فى رأس المال}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$$

فلو كان الدخل القومى ١٠٠٠ مليون جنيه سنوياً فإن زيادته بـ ٥٪ تعنى زيادته ٥٠ مليون جنيه ، فما هى الزيادة فى رأس المال الضرورية لتحقيق هذه الزيادة فى الدخل ؟ إذا كان معامل الاستثمار ٤ فإن التكوين الرأسمالى يجب أن يكون ٢٠٠ مليون جنيه ، هذا المبلغ يمثل

٢٠٪ من الدخل القومى ، أى أن زيادة الدخل بنسبة ٥٪ تستلزم استثمار نسبة ٢٠٪ . فللحصول على معدل الاستثمار المطلوب أو معدل التكوين الرأسمالى يضرب معامل الاستثمار فى نسبة الزيادة المنشودة فى الدخل القومى .

ثانياً : الادخار الإجبارى :

قدمنا أن هناك فارقاً ضخماً بين معدل الاستثمار المطلوب فى البلاد المتخلفة ، ومعدل الادخار الاختيارى الفعلى فيها . لسد هذه الثغرة تلجأ الدول المتخلفة إلى الاقتراض من المنظمات الدولية ، كالبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، أو من الدول الأجنبية المتقدمة التى تتمتع بفائض فى مدخراتها ، ويصدق هذا بداهة على الهبات والمعونات الأجنبية . لكن هذه القروض والمعونات تكتنفها بعض الصعوبات . فغالباً ما تقترن بالتدخل السياسى وأهم من هذا اقتصادياً نادراً ما تبلغ فى مقدارها وتدفقها بانتظام المستوى اللازم لسد الثغرة بين الادخار والاستثمار ، فوق ما تمثله من أعباء ضخمة عند سدادها وسداد فوائدها .

لهذه الأسباب تلجأ الدول المتخلفة فى مرحلة التنمية إلى الادخار الإجبارى الذى يتمثل فى إجبار الأفراد والمشروعات على تقييد استهلاكهم من السلع والخدمات واستخدام الجزء من الموارد الذى اضطروا للامتناع عن استهلاكه فى التكوين الرأسمالى فلو فرضنا أن شخصاً دخله ٥٠٠ جنيها شهرياً وانه يستعمل هذا المبلغ بأكمله فى إشباع حاجاته فمعنى هذا انه يستهلك قدراً من السلع والخدمات قيمته ٥٠٠ جنيه . والسؤال الآن هو كيف يمكن إجبار هذا الشخص على أن يستهلك قدر أقل من السلع والخدمات حتى يمكن استخدام الفرق فى التكوين الرأسمالى ؟ إذا صرفنا النظر عن زيادة الإنتاجية فى قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية فإنه يمكن تحقيق هذا الهدف إحدى وسيلتين : —

— الوسيلة الأولى هى تخفيض الدخل النقدى مع بقاء أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية كما هى . فهذا الإجراء يؤدى إلى تخفيض الدخل الحقيقى للأفراد والمشروعات . فإذا انخفض الدخل النقدى فى المثال السابق

من ٥٠ إلى ٤٠ جنيه ولم يقترن هذا بانخفاض أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية فإن ذلك يعني انخفاض ما يستهلكه صاحب الدخل من سلع وخدمات ، وبالتالي يمكن تخصيص ما امتنع مجبراً عن استهلاكه للتكوين الرأسمالي . ويتم تخفيض الدخل النقدي عن طريق الضرائب المباشرة التي تقتطع نسبة معينة من الدخل النقدي والمفروض طبعاً أن تستخدم حصيلة الضرائب المباشرة هذه في التكوين الرأسمالي أما إذا استخدمت في منح إعانات استهلاكية أو في الإنفاق الحكومي الجاري فإنها لا تؤدي إلا إلى تخفيض استهلاك بعض الأشخاص لزيادة استهلاك البعض الآخر .

الوسيلة الثانية هي رفع أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية مع بقاء الدخول النقدية على ماهي عليه ، وهنا أيضاً ينخفض الدخل الحقيقي ويتم هذا بفرض ضرائب غير مباشرة تؤدي إلى ارتفاع الأثمان ، وتكون هذه الوسيلة فعالة في تحديد الاستهلاك بقدر عدم مرونة الطلب على السلع التي تفرض عليها الضرائب غير المباشرة . وهناك طريقة أخرى لرفع الأثمان لتحديد الاستهلاك هي التضخم النقدي ، وتتم بإصدار عملة جديدة لايقابلها إنتاج وتستخدم القوة الشرائية التي تحصل عليها الدولة بهذه الكيفية في تحويل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار . فالتضخم النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأثمان من ناحيتين : الأولى نقص المعروض من السلع والخدمات نتيجة سحب الدولة لجزء منها بقوتها الشرائية الجديدة ، والثانية زيادة طلبها التي تترتب على زيادة المتداول من العملة .

وواضح أن الدولة تستطيع أن تجمع بين الطرق المختلفة المتقدمة ولاتقتصر على إحداها لزيادة مقدار الادخار الإجباري. ولكن يلاحظ أن لهذا الأخير حدوداً لا ينبغي أن يتجاوزها وإلا انقلب إلى الضد وأصبح عقبة في طريق التنمية .

فالمغالاة في الضرائب المباشرة خصوصاً التصاعدية تؤدي إلى إضعاف الحوافز الإنتاجية والمبادرات الفردية . فإذا كان الهدف النهائي من التنمية

هو زيادة الإنتاج فيجب الحذر عند اللجوء إلى الضرائب المباشرة التى تحد من الحوافز والمبادرات وتؤدى إلى نقص الإنتاج ، ويلاحظ أن مبدأ اللجوء إلى الضرائب المباشرة لتمويل التنمية مسلم به ولكن ما يجب تحاشيه هو المغالاة فيها .

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فلا اعتراض على فرضها على السلع الكمالية حيث يؤدى إلى ارتفاع أثمانها والحد من إنتاجها واستهلاكها فضلا عما فى ذلك من توزيع عادل لعبء هذه الضرائب لأن من يستهلك السلع الكمالية يكون عادة من أصحاب الدخول المرتفعة . ولكن الواقع أن حصيلة الضرائب غير المباشرة على الكماليات لا تكفى لأغراض التنمية ومن ثم تضطر الدولة إلى فرضها على الضروريات أيضاً لأنها واسعة الانتشار والطلب عليها قليل أو معدوم المرونة وبالتالى يقع عبء هذه الضرائب على الجميع بما فى ذلك الفئات الأقل تحملا لها وهى الفئات محدودة الدخل .

على أن عيوب الادخار الجبرى عن طريق الضرائب بنوعيها أقل خطورة من عيوب التمويل التضخمى . فهو مستتر ولهذا كثيراً ما يغرى السلطات السياسية التى تفضله على الضرائب وما تثيره من صعوبات . ولكن الواقع أن مخاطر التضخم لا حصر لها وقد تؤدى فى النهاية إلى أن يصبح إحدى عقبات التنمية . فهو يؤدى إلى تخفيض القوة الشرائية للدخول النقدية وفى هذا عبء شديد على أصحاب الدخول الثابتة الذين لا تزيد دخولهم مع ارتفاع الأثمان، وينتج عن هذا انتشار الظلم الاجتماعى وإشاعة السخط والشك فى نزاهة الحاكمين. ويؤدى التضخم أيضاً إلى إضعاف الحوافز على الادخار الاختيارى فليس هناك ما يدعو صاحب دخل إلى ادخار جزء منه إذا كانت قيمة النقود تتدهور باستمرار . يضاف إلى ما تقدم أن الارتفاع المستمر فى الأثمان يؤدى إلى نقص الصادرات وعجز ميزان المدفوعات كما تنخفض قيمة العملة مما يضعف الثقة فى الاقتصاد القومى ويؤثر فى التعامل معه وفى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليه . كما يؤثر التضخم على مستوى الأرباح الحقيقى

فى أوجه النشاط المختلفة مما يضعف الحوافز والمبادرات ويدفع بروؤس الأموال الخاصة إلى وجوه لا تتفق مع متطلبات التنمية كالمضاربات والاستثمارات العقارية . ويلاحظ أن التضخم الأصلى قد يصبح بلا ضابط فيؤدى إلى سلسلة متتابعة من التصاعد المستمر فى الأثمان نتيجة العوامل السابق ذكرها ومن ثم يصبح من المستحيل التحكم فيه .

والخلاصة أنه ليس من السهل سد الثغرة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار فى البلدان المختلفة ، ويمكن للسياسة أو التخطيط الاقتصادى أن يأخذ بالوسائل المتقدمة كلها أو بعضها على أن يكون متنبهاً لعيوبها وحدودها وأن يعمل على تعبئة المدخرات الاختيارية بنظام مصرفى سليم واسع الانتشار وأن يشجع رؤوس الأموال الأجنبية الحكومية والخاصة على التدفق إلى الداخل عن طريق نظام للحوافز والإعفاءات والامتيازت لا يضر بالمصالح القومية .

ثالثاً : البطالة المقنعة والتكوين الرأسمالى :

افترضنا فيما تقدم أن موارد الثروة كلها فى حالة تشغيل كامل سواء فيما يتعلق بالاستهلاك الجارى أو التكوين الرأسمالى بحيث أن زيادة الموارد المستخدمة فى التكوين الرأسمالى تؤدى حتما إلى نقص الموارد المخصصة للاستهلاك الجارى . هذه النتيجة لا تتحقق بطبيعة الحال إذا كانت بعض الموارد معطلة ، إذ يمكن استخدامها فى التكوين الرأسمالى دون أن ينخفض الاستهلاك الجارى .

لايعنينا هنا البطالة السافرة لموارد الثورة ، فهى تقع فى فترات الانكماش فى الاقتصاديات المتقدمة ، بمعنى أن يوجد عدد من العمال وقدر من الموارد فى حالة بطالة بالرغم من رغبتهم فى العمل وقدرتهم عليه ، فهذه البطالة تزول بزوال الانكماش ، كما أن هناك وسائل معينة للتخلص منها . وإنما

الذى يعنينا هوما اصطلح على تسميته بالبطالة المقنعة ، والمقصود بها أن جزءاً من القوة العاملة تكدح طوال اليوم دون أن تضيف شيئاً للناتج القومى أو لا تضيف شيئاً يعتدبه . هذه البطالة واسعة الانتشار فى القطاع الزراعى فى البلاد كثيفة السكان وكذلك فى قطاع الخدمات والمؤسسات الحكومية . فغالباً ما يعمل عدد كبير من الأفراد فى قطعة أرض أو فى مهنة أو فى جهة حكومية فى حين أن عدداً أقل بكثير كان من الممكن أن يكفى لأداء نفس العمل ، ويقوم هذا العدد الكبير بأعمال غير ضرورية لانعدام أعمال أخرى يمكن أن يقوم بها . فهؤلاء يعتبرون فى حالة بطالة مقنعة ووجه التسمية واضح فهى كالبطالة السافرة من حيث أن الشخص لا يضيف شيئاً إلى الناتج القومى ، وهى مقنعة من حيث أن الذى يعانيها ليس عاطلا عن العمل بل قد يكون عمله أكثر مشقة وإرهاقاً من أى عمل منتج آخر .

وواضح أنه مادام الأشخاص الذين يوجدون فى حالة بطالة مقنعة لايضيفون شيئاً إلى الناتج القومى فإن سحبهم من المهن التى يقومون بها لايترتب عليه أى انخفاض فى ناتج السلع والخدمات ، ومن ثم يمكن توجيههم إلى بناء الطاقة الرأسمالية (طرق . موانئ . .) دون أن يقترن ذلك بأى ضغط على مستوى الاستهلاك الجارى أو بأى زيادة فى الأثمان . ولهذا تعتبر البطالة المقنعة نوعاً من الادخار المحتمل أو الحكمى وتزيد أهميتها كلما كانت كبيرة . فيمكن إذا استخدامها فى سد الثغرة بين معدل الإدخار ومعدل الاستثمار فى البلاد المتخلفة، ولكن هذا الاستخدام تردعليه بعض القيود.

فمن الواضح أنه لا يمكن استخدام هذه الأيدى العاملة وحدها بل لا بد من تزويدها بالمعدات والآلات والمواد الضرورية للتكوين الرأسمالى ، فالبطالة المقنعة لا تغنى عن ضرورة تكوين ادخار اختيارى أو إجبارى أو كلاهما . ومن ناحية أخرى عند تشغيل هذه الأيدى العاملة فى مشروعات بناء الطاقة

الرأسمالية فإنها تحصل غالباً على دخل أعلى من دخلها السابق مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى استهلاكها وهذا يمثل عبئاً إضافياً على الاستهلاك الجارى فإن لم يزد حجم السلع والخدمات الاستهلاكية فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع الأثمان ، والخلاصة أن البطالة المقنعة تعتبر مصدراً يمكن الاعتماد عليه لأغراض التكوين الرأسمالى دون نفقة كبيرة ، ولكنه يجب أن يقترن بادخار كافى وأن تؤخذ فى الاعتبار آثاره التضخمية المحتملة .

المبحث الثالث

أنواع رأس المال والعوامل التى تحدد كفاءته الانتاجية

هناك عدة أنواع من رأس المال كما أن هناك عوامل معينة تحدد كفاءته الإنتاجية وسنتناول هذين الموضوعين على التوالى ،

أولا : أنواع رأس المال(١)

هناك عدة أنواع من رأس المال ندرس أهمها وهى تقسيمه إلى ثابت ومتداول ، من ناحية ، وقيمى وعينى من ناحية ثانية ، وأخيراً إلى اجتماعى وخاص .

١ — رأس المال الثابت والمتداول : هذا التقسيم يناظر تقسيم السلع إلى معمرة وغير معمرة ، فرأس المال الثابت يتمثل فى الآلات والمعدات والمبانى التى تساهم فى العملية الإنتاجية مرات عديدة .

فالآلة لا تفنى بمجرد استعمالها مرة واحدة وإنما يمتد استخدامها خلال فترة تطول أو تقصر طبقاً لعمرها الإنتاجى الفنى . أما رأس المال المتداول فهو يتمثل فى المواد الأولية أو السلع غير تامة الصنع التى تدخل فى العملية الإنتاجية بالنسبة لمشروع معين مرة واحدة . ولهذه التفرقة أهميتها من عدة نواحى :

(١) أنظر Benham, Economics, 6 th ed., Isaac Pitman and Sons, pp. 137 – 141

فلها أهميتها فيما يتعلق بتحديد ما يخص الوحدة المنتجة من نفقة الإنتاج فلو فرضنا أن مصنعاً ينتج مليون متر نسيج سنوياً فإن قيمة رأس المال المتداول تدخل بأكملها فى نفقة إنتاج هذه الكمية ، بمعنى أن ثمن المواد الأولية والوقود والمواد غير تامة الصنع التى استخدمت فى إنتاج هذه الكمية تعتبر جزءاً من نفقة الإنتاج بالنسبة للمشروع . ولكن رأس المال الثابت لا يدخل ثمنه كله فى نفقة إنتاج هذه الكمية لأنه سيساهم مدة طويلة فى إنتاج كميات أخرى من المنسوجات ، فلا يدخل من قيمة رأس المال الثابت فى نفقة إنتاج كمية معينة إلا ما يمثل الجزء الذى استهلك فى سبيل إنتاج هذه الكمية . فلو فرضنا أن آلة معينة تستخدم خلال عشر سنوات فإن ثمنها يوزع على هذه المدة ولا يخص الكمية المنتجة خلال سنة معينة إلا عُشر قيمتها وهذا هو ما يسمى مقابل إهلاك الأصول الرأسمالية الذى يدخل فى نفقة الإنتاج الجارى فى خلال فترة معينة (عادة سنه) ومن الواضح أن هذا المقابل يتوقف على العمر الفنى لكل أصل من الاصول الرأسمالية .

وللتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهميتها أيضا فيما يتعلق بعدم اليقين الذى يلازم استخدام رأس المال الثابت . فهذا الاستخدام يمتد عدة سنوات ولهذا فعلى من يستخدمه ، لكى يقدر ما إذا كان استخدامه مجزيا أم لا ، أن يتوقع بدقة احتمالات المستقبل طوال مدة استخدامه ، وكلما طالت هذه المدة زاد احتمال الخطأ وعدم اليقين . حقيقة أن كل مشروع يتضمن قدراً من المخاطرة وعدم اليقين . — ولكن المهم فى خصوص رأس المال الثابت هو طول المدة التى تنصب عليها توقعات المنظم ، ولهذا فإن الطلب على السلع الرأسمالية عرضة لتقلبات كبيرة تبعا لتوقعات المنظمين وما إذا كانت متفائلة أم متشائمة بالنسبة لفرص نجاح الاستثمارات ، ولهذا أيضاً اهتم الاقتصاديون بصفة خاصة بهذه الأخيرة باعتبارها من أهم أسباب التقلبات الاقتصادية .
ويلاحظ فى هذا الخصوص أن عمر السلعة الرأسمالية من الناحية الفنية قد لا يكون قد انتهى فى الوقت الذى تكتشف فيه سلعة أخرى أكثر كفاءة منها فى الإنتاج

فيضطر المشروع إلى الحصول على الآلة الجديدة بالرغم من عدم انتهاء العمر الفنى الإنتاجى للآلة الأولى ، وإذا كان هذا هو منطق التطور والتجديد الفنى إلا أنه يضيف إلى عنصر المخاطرة وعدم اليقين الملازم لرأس المال الثابت كما قدمنا .

ومن ناحية ثالثة ، نجد أن رأس المال الثابت يتخصص عادة فى نوع معين من الإنتاج ويصعب تحويله إلى غيره بل ويصعب أيضا نقله من مكان إلى آخر فى حين أن رأس المال المتداول يسهل تحويله من إنتاج إلى آخر ونقله من مكان إلى غيره .

وأخيراً نجد أن تحديد مايعد من قبيل رأس المال الثابت والمتداول مهم فى تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع وللاقتصاد فى مجموعة . فإذا زادت نسبة رأس المال الثابت إلى نسبة رأس المال المتداول ، فمعنى هذا وجود طاقات غير مستغلة ، أما إذا زاد رأس المال المتداول بالنسبة لرأس المال الثابت فمعنى هذا أن رأس المال المتداول غير ممكن استغلاله كله ، وهذا هو غالبا وضع البلاد المتخلفة والآخذه فى النمو فلديها كميات كبيرة من المواد الأولية ولكن لاتتوافر لها الأصول الرأسمالية الضرورية لاستغلال هذه الموارد .

٢ — رأس المال العينى ورأس المال القيمى : رأينا أن رأس المال يقصد به مجموعة من السلع المادية ، ومع هذا ينصرف اصطلاح رأس المال فى ذهن الشخص العادى إلى المبالغ النقدية أو إلى الأسهم والسندات ، فما هو حكم هذا النوع من الأصول ؟

الواقع أن هذه الأوراق المالية ليست إلا صكوكا تثبت ملكية صاحبها أو حقه فى مال عينى كمصنع أو آله أو مواد أولية أو منزل ، فهى لاتمثل إضافة إلى رأس المال العينى كماسبق توضيحه ، ولكنها تبين ملكية الأشخاص له وحقوقهم فيه فإضافتها إلى رأس المال العينى تمثل ازدواجا حسابيا . وأبسط مثال على ذلك صاحب منزل ، فلديه عادة سند يثبت ملكيته للمنزل ،

ومن غير المعقول اعتبار هذا السند رأس مال بالإضافة إلى المنزل . ولكن لايكفى لتلافى الازدواج الحسابى الاقتصار على الأسهم والسندات وإغفال الأموال العينية التى تمثلها لأن مايهمنا فى المجال الاقتصادى هو رأس المال باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج ومايساهم فى الإنتاج هو رأس المال العينى وليس السهم أو السند الذى يمثله ، هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من رؤوس الأموال العينية ليست لها أسهم أو سندات تمثلها .

ويصدق هذا أيضا على النقود فهى لاتساهم بذاتها فى الإنتاج وإنما الذى يساهم فى الإنتاج هو مايمكن أن تحصل عليه من مواد أولية وغيرها ، فهنا أيضا يؤدى احتساب النقود ومقابلها من السلع العينية إلى ازدواج فى الحساب.

والخلاصة أن رؤوس الأموال القيمية لا تساهم بذاتها فى الإنتاج وإنما رؤوس الأموال العينية التى تمثلها الأولى ، ويؤدى احتساب رؤوس الأموال القيمية إلى ازدواج حسابى .

٣ - رأس المال الخاص ورأس المال الاجتماعى : رأينا فيما تقدم أن رأس المال يشتمل على طائفتين متميزتين : الأولى تشمل الطرق والكبارى والقنوات والمصارف والسدود والموانىء والسكك الحديدية وشبكات المياه والكهرباء والطاقة إلخ ، والثانية الآلات والمعدات والمواد الأولية والسلع المصنوعة أو غير تامة الصنع ، وترجع ضرورة التفرقة بين هذين النوعين إلى عدة اعتبارات :

فمكونات الطائفة الأولى تعتبر من قبيل التسهيلات الإنتاجية التى يمتد أثر كل منها إلى العديد من الصناعات وإلى آلاف المنتجين فى كل صناعة . فطريق مثلا يخدم كل المنتجين الذين ينقلون عليه ، وكذلك الحال بالنسبة لسد فهو يخدم جميع المزارعين ويولد طاقة كهربائية تخدم جميع الصناعات ، ولهذا تسمى هذه الطائفة رأس المال الاجتماعى الثابت لأثرها على الاقتصاد بأكمله .

أما مكونات الطائفة الثانية فهى ليست من قبيل التسهيلات الإنتاجية التى تمتد إلى جميع قطاعات الاقتصاد وإنما يقتصر أثرها على القائم بإنتاجها أو عدد محدود من المنتجين ، ولهذا يطلق عليها رأس المال الخاص فى الدول التى تقر مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ؛

ويترتب على ما تقدم أن رأس المال الإجتماعى لايصلح بطبيعته لأن يكون محلا للملكية الخاصة حتى فى الدول المذكوره ، أى أن الملكية الفردية فى مجاله تعجز عن أداء وظائفها بل تكون خطره ، فملكية مثل هذه التسهيلات الإنتاجية ملكية خاصة تضفى سلطات ضخمة يتعارض إستخدامها مع مصلحة الاقتصاد ككل كالسلطات الاحتكارية والتمييز بين المستخدمين إلخ . وفوق هذا نجد أن ترك وجود مثل هذه التسهيلات تحت رحمة المبادرات الخاصة قد يؤدى إلى عدم وجودها أصلا . فأصحاب رؤوس الأموال الخاصة يهدفون إلى الحصول على عائد لرؤوس أموالهم وقد يجد المالك أن العائد المتوقع غير كافى ولايبرر الإستثمار فلا يقدم عليه ، ولهذا تتولى السلطات العامة فى معظم الدول مسئولية إنشاء والمحافظة على وتنمية رأس المال الاجتماعى الثابت أو تأميم ما يقع منه تحت سيطرة الأفراد .

الخلاصة أن الملكية الخاصة لرأس المال الاجتماعى تثير إشكالات كثيرة تتعلق بتثمين الخدمة التى يؤديها كما أنه يقترن بوفورات أو مضار خارجية تعود على أو يجب أن يتحملها المجتمع بأكمله ولايمكن تركها لكى تستفيد منها أو تتحملها الاستثمارات الخاصة التى تستند إلى منطق الربح وحده .

ثانياً : العوامل التى تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال :

رأينا أن التكوين الرأسمالى لايتطلب دائماً التضحية بالاستهلاك الجارى ، فقد يتم بوساطة معونات أجنبية أو باستخدام البطالة المقنعة ويلاحظ أنه يوجد فى الاقتصاد النقدى انفصال بين قرار الادخار وقرار الاستثمار ، بمعنى أن يدخر شخص ولكنه لا يستثمر بالضرورة ما ادخره ، فقد يكتنزه وقد يقرضه

أو يودعه في بنك فيستثمره آخرون . ويلاحظ من ناحية أخرى أن التكوين الرأسمالى قد يتم فى مشروع يكون مصيره الفشل أولا يستخدم بكفاءة ، وفى هذه الأحوال لا يعتبر استثماراً منتجاً . كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على نوعيته أو جودته التى تتوقف على مدى دقته واتفاقه مع آخر التطورات العلمية والفنية وحداثته .

كما أنها تتوقف على كيفية استخدامه إذ يجب أن يتم ذلك طبقاً للمواصفات الفنية وأن يراعى فيه التخصص. كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على التوازن بين الكميات التى تستخدم منه فى مراحل الإنتاج المختلفة . فالترابط بين قطاعات الاقتصاد وثيق ولا يمكن أن يتقدم أحدها جداً فى حين يبقى الباقى فى تخلف شديد . فالصناعة تعتمد على الزراعة وكلاهما يعتمد على الخدمات ولهذا يجب أن تتم الاستثمارات بشكل متوازن فى جميع هذه القطاعات ، حتى ينمو الاقتصاد نمواً متوازناً .

ونفس الشيء يجب أن يراعى داخل أقسام المشروع الواحد . وتتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال أخيراً على مدى كفاءة الموارد الأخرى المستخدمة معه لنفس الأسباب السابق ذكرها ، فهذه الكفاءة لا يمكن النظر إليها استقلالا عن كفاءة العمال والإدارة ومدى مطابقة المواد الأولية للمواصفات المطلوبة إلخ .

الفصل الثالث

الأرض أو قوى الطبيعة

لا يقصد بالأرض فى الاقتصاد مجرد التربة وإنما كل القوى التى وهبتها الطبيعة للانسان كمساقط المياه والموارد المعدنية إلخ ويشترط لكى تعتبر هذه القوى من الموارد الطبيعية أن تساهم أو أن يكون من الممكن أن تساهم فى الإنتاج وأن يكون لها ثمن ، ولا يشترط أن يكون هذا الأخير نقدياً وإنما يكفى أن يتمثل فى نفقة البديل أى الاستخدامات الأخرى الممكنة والتى لم تتحقق بسبب تخصيص الموارد لاستخدام معين منها ، فلا يدخل فى مدلول الأرض القوى التى لا تساهم فى الإنتاج كالحشرات الضارة أو لا يكون لها ثمن لأنها موجودة بوفرة تفوق الحاجة إليها كالهواء وأشعة الشمس .

وبالرغم من أهمية الأرض القصوى فى الإنتاج إلا أن أهميتها النسبية تنخفض بقدر ازدياد أهمية رأس المال مع تقدم التنمية الاقتصادية . فإذا كان دخل الأرض يتزايد إلا أن دخل رأس المال يتزايد بمعدل أسرع ويبدو هذا فى المجتمعات المتقدمة فى حجم الأصول الرأسمالية المتاحة وفى عدد المشتغلين المتزايد فى الصناعة والخدمات بالنسبة لعدد العاملين فى الزراعة والصناعات الاستخراجية على عكس الحال فى المجتمعات المتخلفة حيث نجد أن الزراعة لا تزال تمثل النشاط الرئيسى ويعمل فيها عدد كبير من الأيدى العاملة . وقد انعكس هذا على الدراسات الاقتصادية فبعد أن كان موضوع الريع العقارى من أهم موضوعاتها أصبح التراكم الرأسمالى والتنمية الاقتصادية يحتلان مكان الصدارة فيها . وسنتناول على التوالى الخصائص الأساسية للأرض ونتائجها الاقتصادية ثم العوامل المحددة لمساهمتها فى الإنتاج .

المبحث الأول

خصائص الأرض ونتائجها الاقتصادية

هذه الخصائص هي الثبات النسبي لكمية الأرض ، وعدم وجود نفقة لها وأخيراً عدم تجانس وحداتها .

أولا : الثبات النسبي لكمية الأرض .

الواقع أن ما يعد هبة من الطبيعة لا يمكن تغيير كميته ، فقد سبق أن أوضحنا أنه يمكن زيادة عنصر العمل أو عنصر رأس المال ، أما الأرض وقوى الطبيعة الأخرى كهبة فلا يمكن زيادة كميتها .

ويلاحظ أن الظواهر الطبيعية التي تؤدى الى الإنتقاص من الشواطئ أو تكوين دلتا مثلا تقضى وقتا طويلا جداً وتعتبر هامشية بالنسبة لما هو موجود فعلا . ولكن زيادة مساحة الأرض الزراعية أو إضافة مناجم أو آبار بترول جديدة تقتضى عملا شاقاً واستثمارات ضخمة ولا تعتبر مجرد هبات طبيعية كما سبق أن أوضحنا فضلا عن أن ذلك يعتبر استغلالا أفضل أو إتاحة موارد للاستغلال وليس زيادة فى كميتها .

يترتب على هذه الحقيقة ، أى الثبات النسبى لكمية الأرض ، أن يتمتع من يملكها بوضع احتكارى يقوى كلما ازداد عدد السكان وازداد الطلب على الأرض ، لإقامة مبان ومصانع وانتاج مواد غذائية أو معادن إلخ . ومعنى هذا أن صاحب الأرض يحصل على دخل متزايد دون أن يبذل أى مجهود إضافى وهذا هو المقصود بالريع العقارى قد يقال أن الموارد الأخرى كالعمل أو رأس المال يزيد الطلب عليها أيضا وهى لهذا لاتختلف عن الأرض . ولكن الواقع غير ذلك فزيادة كمية رأس المال تقتضى استثمارات ضخمة ووقت طويل كما أن زيادة الطلب عليه تؤدى إلى دخول منتجين جدد فى الميدان الذى ارتفع الطلب عليه مما يؤدى الى انخفاض الثمن فيه ، أما بالنسبة للأرض فإن مجرد إزدياد السكان يؤدى إلى ارتفاع ثمنها دون أى جهد يبذله صاحبها .

ثانيا : عدم وجود نفقة للأرض :

قدمنا أن الأرض هبة طبيعية أى أنه لم يبذل لا عمل ولا رأس مال فى سبيل الحصول عليها ، وهى تختلف فى هذا عن العمل ورأس المال فكلاهما يتطلب نفقة فى سبيل الحصول عليهما ، فالإنسان له تكلفته ورأس المال يتطلب التضحية بالاستهلاك الجارى .

وينتج عن ذلك أن كمية الأرض المتاحة لمجتمع معين لاتتوقف على ما يكون هذا المجتمع مستعداً لدفعه فى مقابلها ، وهى فى ذلك عكس العمل ورأس المال أيضاً فالكمية المتاحة منهما لمجتمع من المجتمعات تتوقف على مايكون هذا المجتمع مستعداً لدفعه فى مقابلهما ولا يمنع من ذلك أن هناك ثمن يدفعه البعض للحصول على الأرض، فهذا الثمن يمثل ندرة الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج ولكن أحداً لم يبذل أى شىء فى سبيل الحصول عليها كما أن هذا الثمن ليس ضرورياً لوجودها . وينتج عن ذلك أيضاً أن كل ما تساهم به الأرض من إنتاج يعتبر زيادة فى الثروة دون تضحية ، وأن المجتمع يستمر فى استغلالها حتى ولو لم تحقق فائضاً يزيد عن قيمة مابذل فيها من عمل أو استخدم من رأس مال .

وتختلف الأرض فى هذا عن رأس المال ، فإذا فرضنا أن آلة تهلك بنفس المعدل سواء استخدمت فى الإنتاج أم لم تستخدم فإنه يكون مفيداً استخدامها حتى ولو لم تحقق فائضاً يزيد عن قيمة المواد والعمل اللازمين لتشغيلها ، وهى فى هذا لاتختلف عن الأرض ولكنها تختلف عنها فى أنه عندما ينتهى عمر الآلة فلن تحل أخرى محلها ، أما الأرض فتستغل ولو لم تحقق فائضاً لأنه لا نفقه لها .

ثالثاً : عدم تجانس وحدات الأرض :

تختلف جودة الأرض كمورد اقتصادى من حيث الخصوبة والموقع فدلتا الأنهار أو الوديان أكثر خصوبة من سفوح الجبال أو الصحارى ، كما أن أراضى البناء حيث ينتشر العمران تكون أكثر قيمة من الأراضى البعيدة

عن المجتمعات السكانية ، ويصدق نفس الشئ على المناجم وسائر الموارد الطبيعية فهى تختلف فيما بينها من حيث مستوى الجودة .

ويترتب على هذا أننا نستطيع أن نرتب وحدات الأرض ترتيباً تنازلياً من حيث ما تحققه من فائض بعد خصم نفقات العمل ورأس المال اللازمين لاستغلالها . وهكذا نجد أن بعض الأراضى تحقق فائضاً يزيد كثيراً عن هذه النفقات ثم يقل الفائض بحيث يتعادل معها ثم ينخفض عنها . ويطلق على الوحدة من الأرض التى تتعادل نفقات استغلالها مع ماتحققه من ناتج بالوحدة الحدية. أما الوحدات التى تحقق فائضاً يزيد على هذه الوحدة فتسمى الوحدات فوق الحدية ، والوحدات التى تحقق فائضاً يقل عن نفقات استغلالها الوحدات تحت الحدية . ويستخدم هذا المعيار فى تقرير أى الأراضى تستغل وهى الحدية وفوق الحدية كما يستخدم فى توزيع الوحدات التى تقرر استخدامها بين أنواع الاستغلال الممكنة . فإذا فرضنا أرضاً يمكن زراعتها قمحاً أو قطناً فلا شك أن عائدها يختلف فإذا كان عائدها أكثر ارتفاعاً إذا زرعت قطنا خصصت له بينما تخصص وحدات أخرى لزراعة القمح لأن عائدها أعلى مما لو زرعت قطنا ، وأخيراً نجد أن مساحات أخرى يستوى أن تزرع قمحاً أو قطنا من حيث ما تحققه من عائد فتعتبر حدية بين زراعة القطن أو القمح .

وليست الوحدة الحدية شيئاً ثابتاً بل أنها تتغير تبعاً لتغير الأثمان ونفقة الإنتاج وما يترتب على ذلك من تغير فى مقدار الفائض ، .فارتفاع الأثمان أو انخفاض نفقة الإنتاج يؤدى إلى زيادة الفائض . ويمكن تطبيق فكرة الحدية على سائر عناصر الإنتاج فهى جميعها يمكن ترتيبها تنازلياً من حيث ما تحققه من فائض ولكن الأرض تختلف عنها من حيث أنه يمكن تحقيق التجانس المطلق بين وحدات رأس المال مثلا وهو ما لا يمكن تحقيقه بالنسبة للأرض ، كما أن تحديد الوحدة الحدية

بالنسبة للعمل أو رأس المال يستلزم تحديد ثمن كل منهما وما إذا كانا سيضيفان للإنتاج أكثر من ثمنهما أما بالنسبة للأرض فإنه ليس لها نفقة وعلى ذلك فتحديد الوحدة الحدية منها لايتطلب معرفة نفقاتها وإنما فقط معرفة نفقة العناصر الأخرى الضرورية لاستغلالها .

المبحث الثانى

العوامل المحددة لمساهمة الأرض فى الإنتاج

تتوقف مساهمة أى عنصر من عناصر الإنتاج على كميته ومدى كفاءته الإنتاجية وقد أوضحنا أن كمية الأرض ثابتة نسبياً ولهذا تتوقف مساهمتها فى الإنتاج على مدى كفاءتها الإنتاجية ، وتتوقف هذه الأخيرة على صفاتها الطبيعية وطريقة استغلالها .

فالصفات الطبيعية تتوقف على درجة الخصوبة والخواص الكيماوية ومدى توافر المياه والموقع ، ويصدق نفس الشئ على المناجم وسائر الموارد الطبيعية . كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية للأرض على مدى الجهد الذى يبذل فيها والعناية بها وحجم رؤوس الأموال المستثمر فيها ، ويلاحظ فى هذا الخصوص أن هناك أسلوبين من أساليب الاستغلال الزراعى هما الاستخدام الكثيف أو الرأسى والاستخدام الممتد أو الأفقى ويعنى الأول استخدام وحدات كبيرة من العمل ورأس المال أو كلاهما على كمية ثابتة تقريباً من الأرض . ويتم هذا أساساً فى البلاد التى توجد بها ندرة فى الأراضى بالنسبة لعدد السكان أو فى البلاد المتقدمة حيث تتوافر رؤوس الأموال بالنسبة للأرض ، وواضح أن هذا الأسلوب يزيد من إنتاجية الأرض . أما الأسلوب الممتد فيقصد به أن يقوم عدد كبير من العمال باستغلال مساحات كبيرة من الأرض وبأدوات بسيطة .

أما إذا كانت هذه المساحات الشاسعة مستغلة بأيدى عاملة قليلة وبرؤوس أموال ضخمة فلا يكون استغلال الأرض ممتداً وإنما رأسياً كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا . وواضح أنه فى حالة الاستخدام الممتد تضاف مساحات جديدة إلى المساحات المزروعة ومن الطبيعى أن تكون إنتاجية هذه الوحدات الإضافية أقل منها فى حالة الاستخدام الكثيف .

الفصل الرابع

الجمع بين عناصر الانتاج

يتطلب إنتاج أية سلعة من السلع تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج . فمن الصعب أن نتصور أن يتم إنتاج سلعة من السلع بعنصر واحد من عناصر الإنتاج ، — فلا يتصور أن تنتج الأرض وحدها قطنا دون تدخل من العمل والآلات ، ولا يتصور أن تنتج الآلات وحدها منسوجات دون أن يشغلها عمال ودون أن تزود بالخامات الضرورية كذلك يندر أن يستطيع العمل الإنسانى وحده إنتاج سلعة دون أن يستعين بمادة أولية أو بأداه من الأدوات . صحيح أن الأرض قد تؤتى بعض الثمار بفضل الطبيعة وحدها كما هو الحال فى الغابات الاستوائية . كما أن الإنسان يستطيع أن يؤدى بعض الخدمات بمجهوده المجرد ، ولكن إذا أمعنا النظر فى هذه الحالات القليلة لوجدنا أنه لابد من تعاون عنصر آخر مهما كانت بساطته وتفاهته . فالثمار فى الغابات الاستوائية لاقيمة لها مالم يلتقطها إنسان ويهذبها ويعدها للاستهلاك أو ينقلها إلى أماكن استهلاكها كذلك يندر أن يستطيع العمل أداء خدمة دون الاستعانة بآلة أوأداه ودون إعداد وتدريب سابق .

والخلاصة أن إنتاج معظم السلع إن لم يكن كلها يتطلب تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج .

المبحث الأول

زيادة الناتج الكلى بزيادة كمية أحد العناصر
وقانون تناقص الغلة

أولا : زيادة الناتج بزيادة كمية أحد العناصر :(١)

إذا فرضنا أن عنصرين يعملان فى إنتاج سلعة ، وليكونا ٦ أفدنة وأربعة عمال وأنهم ينتجون ٢٠ قنطار من القطن، من الواضح أنه يمكن زيادة إنتاج القطن بزيادة عدد العمال إلى ٥ مع الإبقاء على مساحة الأرض كما هى وافتراض بقاء فن الإنتاج على ماهو عليه.. بطبيعة الحال يمكن زيادة إنتاج القطن بزيادة عدد العمال ومساحة الأرض وتحسين وسائل الإنتاج باستخدام طرق أفضل فى الزراعة والرى والصرف وانتقاء البذور والتسميد ومقاومة الآفات والميكنة إلخ . . . ولكن الوضع الذى يهمنا هو زيادة كمية أحد العنصرين مع بقاء كمية العنصر الآخر ثابتة وبقاء فن الإنتاج ثابتاً هو الآخر . فى هذه الحالة لا تخرج النتيجة عن أحد فروض ثلاثة .

١ـ أن يزيد إنتاج القطن من ٢٠ إلى ٢٥ قنطار ، ومعنى هذا بقاء متوسط ماينتجه العامل كما هو أى ٥ قنطار ، ويقال عندئذ أن هناك ثباتاً فى الغلة أى أن زيادة عدد العمال تقترن بزيادة الناتج الكلى على نحو يبقى متوسط الغلة كما هو .

٢ـ الفرض الثانى أن يزيد الناتج الكلى للقطن من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ قنطار وليكن ٢٢ر٥ قنطار ، ومعنى هذا أن ينقص متوسط ما ينتجه العامل من ٥ إلى ٤ ١/٢ قنطار وفى هذه الحالة نكون بإزاء تناقص الغلة أى أن زيادة عدد العمال تقترن بزيادة الناتج الكلى على نحو ينخفض معه متوسط ماينتجه العامل .

٣ـ الفرض الأخير أن يزيد الناتج الكلى للقطن إلى أكثر من ٢٥ قنطار وليكن ٣٠ قنطار ومعنى هذا أن يزيد متوسط ماينتجه العامل من ٥

(١) أنظر د. « سعيد النجار » مبادىء الاقتصاد ، المرجع المشار إليه ص ٩٨ — ١١٢ .

إلى ٦ قنطار ، وفى هذا الفرض نكون بإزاء تزايد فى الغلة أى أن زيادة عدد العمال اقترن بها زيادة الناتج الكلي على نحو يرفع متوسط ماينتجه العامل .

ويلاحظ أن الناتج الكلي فى الفروض الثلاثة السابقة قد زاد ، ولكننا نهتم أساساً بالناتج المتوسط أى متوسط الغلة فنجده يثبت أو ينقص أو يزيد والأمر بالمثل فيما يتعلق بالناتج الحدى كما سنرى حالا . والسؤال هو هل هنالك اتجاه عام نحو ثبات الغلة أو تناقصها أو تزايدها إذا زادت كمية أحد العناصر وبقيت كمية سائر العناصر ثابتة وفن الإنتاج بلاتغيير . هذا السؤال كان من الأسئلة الهامة التى حاول علم الاقتصاد منذ نشأته الإجابة عليها وقد استقر التحليل الاقتصادى على أن قانون تناقص الغلة من الظواهر التى تحكم الإنتاج متى توافرت شروطه ، بمعنى أنه إذا زادت كمية أحد عناصر الإنتاج بالنسبة لسائر العناصر فى مشروع معين ولم يتغير فن الإنتاج فيه فلابد أن تقترن هذه الزيادة إن عاجلا أو آجلا بتناقص الغلة . وقد كان الاتجاه فى مبدأ الأمر إلى إعتبار الزراعة هى المجال الوحيد لانطباق هذا القانون على أساس ثبات كمية الأرض وتزايد السكان باستمرار ولكن من المسلم به الآن أن هذا القانون ينطبق على جميع أنواع الإنتاج متى توافرت شروطه .

ثانياً : مضمون قانون تناقص الغلة :

مقتضى هذا القانون أنه إنه إذا كنا بصدد عنصرين من عناصر الإنتاج وكانت كمية إحدهما ثابتة وكمية الثانى متغيرة ، وكان فن الإنتاج ثابتاً هو أيضاً ، فإن زيادة كمية العنصر المتغير بوحدات متعادلة يترتب عليها بعد حد معين تناقص فى الناتج الحدى والمتوسط لهذا العنصر (١). فإذا كان لدينا قطعة أرض مساحتها ١٠ أفدنة واشتغل عامل واحد بزراعتها فقد يجد أن مجهوده وحده لايكفى لهذه المساحة الكبيرة فلا ينتج إلا عشرة أرادب من من القمح فى السنة فإذا أضفنا إليه عاملا ثان فإنهما ينتجان معاً ٢٢ أردباً وبهذا

(١) أنظر G. Stigler, The theory of price, The Macmillan Company ch. 7.

يكون العامل الثانى قد أضاف ١٢ أردباً . إذا زاد عدد العمال إلى ثلاثة فإنهم ينتجون ٣٧ أردباً ويكون العامل الثالث قد أضاف ١٥ أردباً ولكن إذا استمر عدد العمال فى الزيادة مع الاحتفاظ بنفس المساحة من الأرض ولم يتغير فن الإنتاج فإننا لابد أن نصل إلى حد يبدأ فيه الناتج الحدى للعمل فى التناقص ، كما يتناقص أيضاً ناتجه المتوسط .

ويقصد بالناتج الحدى للعمل ، مثلا ، مقدار الزيادة فى الناتج الكلى على أثر زيادة عدد العمال عاملا واحداً ، فالناتج الحدى لأربعة عمال هو الزيادة فى الناتج الكلى إذا زاد عددهم إلى ٥ ، أو هو النقص فى إنتاجهم الكلى إذا انخفض عددهم من ٤ إلى ٣ . والناتج الحدى لعشرة عمال هو الزيادة فى ناتجهم الكلى إذا زاد عددهم إلى ١١ أو النقص فى هذا الناتج إذا انخفض عددهم إلى ٩ ، وهكذا بالنسبة لأى عدد من العمال فالناتج الحدى للعمل هو الفرق بين الناتج الكلى لعدد معين من العمال والناتج الكلى لعدد أكبر يسبقه مباشرة أو يتلوه مباشرة ، أو هو الفرق بين الناتج الكلى لعدد س من العمال والناتج الكلى لعدد س + ١ أو س — ١ من العمال ، أما الناتج المتوسط فهو قسمة الناتج الكلى على عدد العمال . ففى المثال السابق الناتج المتوسط لعاملين ١١ أردباً ولثلاثة ١/٣ ١٢ أردب ، وهكذا .

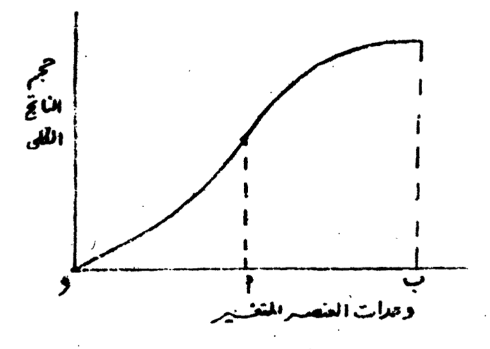
ويوضح الجدول التالى الأثر الذى ينتج عن زيادة كمية أحد العناصر مع بقاء كمية باقى العناصر ثابتة بلا تغيير ومع بقاء فن الإنتاج كما هو .

فالعمود الأول من الجدول التالى يبين كمية العنصر الثابت (الأرض فى المثال السابق) وهى باستمرار ١٠ وحدات ، أما العمود الثانى فيبين كمية العنصر المتغير ونحن نبدأ بفرض استخدام وحدة واحدة تضاف إليها وحدة أخرى فى كل خطوة ، ويبين العمود الثالث الناتج الكلى وهو مجموع ما ينتجه العنصر المتغير بالتعاون مع العنصر الثابت فى كل خطوة من الخطوات . وواضح أن الناتج الكلى يزيد باستمرار ، وإن كان من المتصور أن ينقص هو الآخر إذا زادت كمية وحدات العنصر المتغير زيادة كبيرة . ويبين العمودان

الرابع والخامس التغيرات التي تعترى كل من الناتج الحدى والمتوسط. فنجد أن الناتج الحدى يمر بمراحل ثلاثة : في المرحلة الأولى — وهي في الجدول حتى الوحدة الخامسة من العنصر المتغير — يزيد الناتج الحدى ، وفي المرحلة الثانية يثبت —

وحدات العنصر الثابت	وحدات العنصر المتغير	الناتج الكلى	الناتج الحـــدى	الناتج المتوسط
١	٢	٣	٤	٥
١٠	١	١٠	١٠	١٠
١٠	٢	٢٤	١٤	١٢
١٠	٣	٤١	١٧	١٣ ٢/٣
١٠	٤	٦٠	١٩	١٥
١٠	٥	٨٠	٢٠	١٦
١٠	٦	١٠٠	٢٠	١٦ ٢/٣
١٠	٧	١١٩	١٩	١٧
١٠	٨	١٣٦	١٧	١٧
١٠	٩	١٥٠	١٤	١٦ ٢/٣
١٠	١٠	١٦٠	١٠	١٦
١٠	١١	١٦٥	٥	١٥

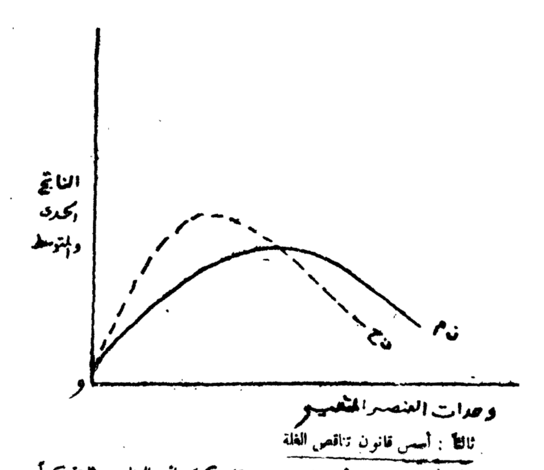
وهي تتحقق في الجدول عند الوحدة السادسة من العنصر المتغير — وفي المرحلة الثالثة والأخيرة (إبتداء من الوحدة السابعة في الجدول) يبدأ في التناقص . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالناتج المتوسط فهو يبدأ في التزايد (حتى الوحدة السابعة في الجدول) ثم يثبت (عند الوحدة الثامنة) ثم يتناقص (ابتداء من الوحدة التاسعة) . ويمكن تصوير العلاقة بين وحدات العنصر المتغير والناتج الكلى بالشكل الآتى :



وواضح من هذا الشكل أنه حتى العدد (و ا) من وحدات العنصر المتغير يزيد الناتج الكلى بمعدل سريع ولكن بعد النقطة (ا) فإنه يزيد بمعدل بطيء فإذا زادت وحدات العنصر المتغير عن النقطة (ب) فإن الناتج الكلى يبدأ فى التناقص .

ويوضح الشكل التالى العلاقة بين عدد وحدات العنصر المتغير وكلا من الناتج الحدى والمتوسط .

ففى هذا الشكل يمثل المنحنى (ن م) منحنى الناتج المتوسط ويمثل المنحنى (ن ح) منحنى الناتج الحدى ، وواضح من هذا الشكل ، كما هو واضح من الجدول السابق ، أن الناتج الحدى يبدأ فى التناقص فى مرحلة سابقة على الناتج المتوسط :



ثالثاً : أسس قانون تناقص الغلة

رأينا أن زيادة كمية أحد العناصر مع بقاء كمية باقى العناصر ثابتة كماً وكيفاً يؤدى بعد حد معين إلى تناقص كلا من الناتج الحدى والمتوسط للعنصر المتغير ولكى تتحقق هذه النتيجة لابد من توافر الشروط الآتية : —

١ — أن يزيد العنصر المتغير بوحدات متعادلة تماماً كماً وكيفاً . فكماً يجب أن يزيد العنصر المتغير وهو فى المثال السابق العمل ، عاملا واحداً فى كل خطوة ، فلا يجوز أن نبدأ بعامل ثم نضيف عاملين أو ثلاثة فى الخطوة التالية ، بل يجب أن تكون الزيادة بكميات متساوية تماماً فى كل خطوة . أما كيفيا فيجب أن يكون كل عامل مساوياً لسائر العمال تماماً فى مهارته وكفاءته ، فالعامل العاشر فى المثال السابق يساوى تماماً العامل الأول فى مهارته وكفاءته . أما إذا زاد العنصر المتغير بوحدات غير متساوية كما وكيفا فلا يتحقق تناقص الغلة .

٢ — ثبات كمية أحد العناصر أو بعضها . ففي المثال السابق افترضنا أن مساحة الأرض التي يشتغل عليها العمال ثابتة (١٠ أفدنة).. وأن العنصر المتغير الوحيد هو العمل الذي زاد تدريجياً من عامل إلى عشرة . أما إذا زادت مساحة الأرض في نفس الوقت الذي يزيد فيه العمال فإن تناقص الغلة لا يتحقق .

٣ — ثبات المستوى الفني للإنتاج ، أي أننا افترضنا في المثال السابق أن الطرق الفنية للإنتاج التي كان يستعملها العامل الأول هي بعينها الطرق التي استخدمها العامل الثاني أو الخامس أو العاشر . أما إذا اقترنت زيادة عدد العمال بتحسن طرق الإنتاج أي إذا استعان العامل الثالث أو السادس مثلا بنوع جديد من السماد أو ببذور أفضل أو بآلات أجود من تلك التي كان يستعملها العامل السابق عليه فإن تناقص الغلة لا يتحقق .

ويلاحظ أنه إذا اجتمعت هذه الشروط فإن تناقص الغلة لا يبدأ إلا بعد حد معين ، وقد كان في مثالنا العامل السادس بالنسبة للناتج الحدي والعامل الثامن بالنسبة للناتج المتوسط ، أما قبل هذا فإن زيادة العنصر المتغير كانت مقترنة بتزايد أو ثبات الغلة . والواقع أنه من غير الممكن وضع قاعدة مطلقة للحد الذي يبدأ بعده تناقص الغلة ، فهو يتوقف على كمية العنصر الثابت ووسائل الإنتاج المتبعة ففي المثال السابق إذا كانت مساحة الأرض فدانا واحداً بدلا من عشرة فقد يبدأ تناقص الغلة من العامل الثاني ، وبالعكس إذا كانت مئة فدان فقد لا يبدأ تناقص الغلة إلا من العامل العاشر أو بعد ذلك . والمهم أنه كلما كانت كمية العنصر الثابت كبيرة كان ذلك أدعى لتأخر ظهور تناقص الغلة . كذلك يتوقف الحد الذي يبدأ عنده تناقص الغلة على وسائل الإنتاج ، فكلما كانت متطورة ومتقدمة كان ذلك داعيا لتأخر ظهور تناقص الغلة بمعنى أنه لو كانت الأرض مجهزة تجهيزاً حسنا وتستغل باستخدام مواد

مرتفعة الجودة وآلات حديثة فإن ذلك يؤدى إلى تراخى ظهور تناقص الغلة .

رابعاً : تفسير قانون تناقص الغلة :

ترجع ظاهرة تناقص الغلة أساساً إلى انهيار فنى هو نقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذى تزيد كميته بالنسبة لسائر العناصر وبالنسبة لفن إنتاجى به ثابت . فإنتاج القمح مثلا يستلزم تعاون العمل والأرض ورأس المال . فإذا زادت كمية العمل وبقيت كمية سائر العناصر ثابتة فلابد أن نصل إلى حد تصبح فيه كمية العمل كبيرة جدا بالنسبة للأرض ولرأس المال . (١) هذه الكثرة فى عنصر العمل تؤدى إلى نقص كفاءته الانتاجيه ، ويظهر ذلك فى نقص ناتجه الحدى والمتوسط ، ويوضح المثال التالى نقص الكفاءة الانتاجيه للعنصر الذى تزيد كميته بالنسبة لسائر العناصر .

فعلى سبيل المثال نستطيع إنتاج ١٠٠ أردب قمح بوساطة ١٠ أفدنة و ٩ عمال . ولكن من الواضح أن هذه المجموعة ليست هى المجموعة الوحيدة التى تمكننا من إنتاج ١٠٠ أردب ، فمن الممكن أن نحصل على نفس الكمية من القمح بكمية أقل من الأرض بشرط أن يزيد عدد العمال الزيادة الكفلية بتعويض النقص فى الأرض . وعلى هذا نستطيع أن ننتج ١٠٠ أردب من القمح بأى من المجموعات الآتية :

	١٠	أفدنه	و ٩ عمال
أو	٩	"	و ١٠ عمال
أو	٨	"	. و١٢ عامل
أو	٧	"	و١٥ "

(١) انظر Leftwich, The Price System and Resource Allocation New york, Rinehart and Co., pp - 183 - 181.

أو ٦ أفدنة و٢٠ عاملا
أو ٥ — و٣٠ —

ويلاحظ فى هذه المجموعات أننا ننقص مساحة الأرض فدانا واحداً فى كل خطوة ونزيد عدد العمال بالقدر الذى يمكننا من الحصول على نفس الناتج أى ١٠٠ أردب قمح . ففى المجموعة الأولى أدى نقص مساحة الأرض فدانا واحداً إلى زيادة عدد العمال عاملا واحداً ولكن فى المجموعة الثانية ترتب على نقص مساحة الأرض فدانا واحدا ضرورة زيادة عدد العمل عاملين وهكذا ... فا معنى ذلك ؟ معنى ذلك أننا نستطيع أن نحل العمال محل الأرض فى إنتاج القمح ، أى أن العمل بديل عن الأرض فى إنتاج القمح ، ولكن هذا الإحلال يزداد صعوبه كلما زاد عدد العمال بالنسبه للأرض ، وتبدو هذه الصعوبة بوضوح فى تزايد عدد العمال اللازمين لتعويض نقص لا يتغير فى مساحة الأرض وترجع هذه الصعوبة إلى تناقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذى تزيد كميته أى العمل فى مثالنا . فالعمل بديل ناقص عن الأرض ، ويشتد نقصه كبديل كلما زادت كميته بالنسبه للأرض أى يشتد نقص كفاءته الإنتاجية ، وهذا مايفسر تناقص الغلة . (١)

يمكن إذاً القول أن تناقص الغلة مرجعه إن كل عنصر من عناصر الإنتاج يعتبر بديلا ناقصا بالنسبة للعناصر الأخرى فى إنتاج أية سلعة .

فالعمل بديل ناقص عن الأرض ورأس المال بديل ناقص عن العمل والأرض وهكذا . هذه الحقيقة هى التى تفسر تناقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذى تزيد كميته بالنسبة للعناصر الأخرى . فلو كان كل عنصر بديلا كاملا عن عنصر آخر لما كان هناك تناقص فى الغلة ولاستطعنا أن ننتج أية سلعة باستخدام عنصر واحد فقط ، وهذا مستحيل — هذه الحقيقة تفسر لنا أيضا عمومية قانون تناقص الغلة فهو لا يقتصر على الزراعة كما كان

(١) أنظر J. Due, Intermediate Economic Analysis, I Rwin, ch. 7.

يتصور ذلك الاقتصاديون التقليديون ولكنه ينطبق على أي نوع من أنواع الإنتاج متى اجتمعت الشروط التي سبق أن أوضحناها .

خامساً : أهمية قانون تناقص الغلة :

تبدو أهمية هذا القانون في مجالات ثلاثة هي نظرية النفقة ونظرية القيمة ونظرية التوزيع ، ففي مجال نظرية النفقة نجد أن تناقص الغلة يؤدي إلى زيادة النفقة أي أن زيادة كمية أحد العناصر المشتغلة بإنتاج سلعة معينة واقتران هذه الزيادة بنقص ناتجه الحدي والمتوسط يؤدي إلى زيادة نفقة الإنتاج الحدية والمتوسطة .

فإذا قام ٤ عمال بإنتاج ٢٠ قنطار قطن وكان أجر العامل خلال مدة الإنتاج ٣٦٠ جنيه فإن مجموع الأجور يكون ٣٦٠ × ٤ = ١٤٤٠ جنيه ويكون متوسط نفقة إنتاج القنطار من أجور العمال ٧٢ جنيه . إذا زاد عدد العمال إلى ٥ وزاد الناتج إلى ٢٢٫٥ قنطار فمعنى هذا تناقص الغلة حيث ينخفض متوسط إنتاج العامل من ٥ إلى ٤٫٥ قنطاراً ويؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة متوسط نفقة إنتاج القطن من أجور العمال ، فمجموع الأجور يصبح ١٨٠٠ جنيه (٣٦٠ × ٥) ومتوسط نفقة إنتاج القطن من هذه الأجور ٨٠ جنيه $\left(\frac{١٨٠٠}{٢٢٫٥}\right)$ ، أي أن متوسط النفقة قد زاد بسبب تناقص الغلة من ٧٢ جنيه إلى ٨٠ جنيه . فتناقص الغلة يؤدي إلى زيادة النفقة ، وبالمثل فإن تزايد الغلة يؤدي إلى تناقص النفقة وثبات الغلة إلى ثبات النفقة .

وإذا كان تناقص الغلة يؤدي إلى زيادة النفقة فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى أن يكون لتناقص النفقة تأثير على قيمة السلعة وبالتالي ثمنها لأن نفقة الإنتاج من أهم العوامل التي تحكم القيمة والثمن ، بحيث أنه

لو زادت نفقة الإنتاج فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع الثمن والعكس .

وينتج عن ذلك أنه لو كان إنتاج السلعة يخضع لقانون تناقص الغله فإن زيادة الكمية المنتجه منها تؤدى إلى زيادة ثمن الوحدة منها بسبب زيادة نفقة إنتاجها وهذا هو فى الواقع السبب الأساسى فى اهتمام الاقتصاديين التقليديين بتناقص الغلة ، فخضوع الزراعة لهذا القانون يعنى أنه متى زاد السكان وزاد الطلب على إنتاج المواد الغذائية فإن هذا يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أثمانها وفى هذا ضرر بالغ بأصحاب الدخول المحدودة والثابتة أى أساساً العمال .

وأخيراً نجد أن قانون تناقص الغله يؤثر أيضا على نظرية التوزيع وهى النظرية التى تهتم ببيان القوى التى تؤثر على تحديد أنصبة عناصر الإنتاج المختلفة من الناتج الكلى أى النظرية التى تبين العوامل التى تحكم تحديد مستوى الأجور والريع والفـــوائد والأرباح فنصيب كل عنصر يتوقف على ناتجه الحدى ، فإذا كان الناتج الحدى للعمل مرتفعا فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع مستوى الأجور ، أما إذا زاد عدد العمال بسبب زيادة السكان واقترن ذلك بتناقص الناتج الحدى للعمل فإن هذا يؤدى إلى انخفاض مستوى الأجور وهكذا بالنسبة لسائر عناصر الإنتاج .

فقانون تناقص الغلة يؤثر تأثيراً كبيراً على نفقة إنتاج السلعة وبالتالى على قيمتها وثمنها وأخيراً على نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج فى الناتج الكلى . ولقد كان هذا القانون أساس النزعة التشاؤمية التى ميزت كتابات الجزء الأكبر من الاقتصاديين التقليديين كمالتس كما سبق أن أشرنا بحيث أنه أصبح هناك أتجاه تشاؤمى فى الاقتصاد أساسه هذا القانون . فالسكان يتزايدون باستمرار فى حين أن مساحة الأرض ثابته وبالتالى تنخفض الكفاءة الإنتاجية للعمال وترتفع أثمان المواد الغذائية وتنخفض حصة العمال

فى النأتسج القوى بالنسبة لأصحاب الأراضى ورؤس الأموال ... إلخ هذه الأوضاع التى تؤدى إلى مضار اجتماعية كبيره وإلى الحروب ... وقد سبق أن ناقشنا نظرية مالتس وبينا الظروف التى يمكن أن تنطبق فيها وأنها لاتصلح لأن تكون نظرية عامة للسكان. والأمر بالمثل فيما يتعلق بهذا الاتجاه التشاؤمى ، فهو لايصلح لأن يكون اتجاهاً عاماً فى تحليل الظواهر الاقتصادية .

الباب الثالث

الدخل القومى والتنمية الاقتصادية

سنتناول فى هذا الباب دراسة الدخل القومى والمشاكل التى تثيرها طريقة حسابه والعوامل التى تحدد مستواه وتوزيعه على أفراد المجتمع ثم كيف يمكن تنميته فى البلاد المتخلفة والدول الآخذه فى النمو .

الفصل الأول

الدخل القو مى و الناتج القومى

سبق أن أوضحنا أن من أهم العوامل التى تحكم الرفاهية الاقتصادية لمجتمع معين كمية ما ينتجه هذا المجتمع من سلع وخدمات وكيفية توزيعها على أعضائه ويستوى أن تكون هذه السلع استهلاكية أو إنتاجية فكلها تساهم فى إشباع حاجات أعضاء المجتمع . ومن الضرورى إذاً أن نحصل على بيان لكمية الناتج خلال فترة معينة ، وهذا هو ما ترمى فكرة الناتج القومى أو الدخل القومى إلى تحقيقه . فهدفها قياس مجهود المجتمع الإنتاجى خلال مدة معينة جرى العرف على أن تكون سنة لأن معظم الأنشطة الاقتصادية تتم فى خلال سنة .

والواقع أنه يمكن أن ننظر إلى المجهود الإنتاجى لمجتمع معين من زوايا متعددة . فمن الممكن أن ننظر إليه من زاوية قيمة السلع والخدمات التى يتم إنتاجها خلال سنة معينة . فتضاف قيمة المنتجات الزراعية إلى قيمة المنتجات الصناعية إلى قيمة الخدمات التى تم إنتاجها خلال السنة موضع البحث ويطلق اصطلاح الناتج القومى على مجموع قيم السلع والخدمات التى تم إنتاجها خلال سنة معينة . وتسمى هذه الطريقة حساب الناتج القومى على أساس أثمان السوق باعتباره تياراً من الإنتاج . ومن الممكن أيضاً أن ننظر إلى المجهود الإنتاجى لمجتمع معين من زاوية مجموع الدخول التى تم اكتسابها خلال سنة وذلك بإضافة الأجور إلى الأرباح إلى الفوائد إلى الريع أو إيراد الأملاك الزراعية والمبنية وبهذا نحصل على الدخل القومى خلال سنة . فالدخل القومى يتكون من مجموع الدخول التى ساهمت فى خلق الناتج القومى ، وتسمى هذه الطريقة حساب الدخل القومى على أساس أثمان عناصر الإنتاج .

وواضح أن الدخل القومى والناتج القومى خلال سنة معينة متساويان بالضرورة . فالدخل الذى يحصل عليه شخص إنما يحصل عليه لقاء عمل يؤديه أو مال يملكه أو كلاهما . فإذا كان لقاء عمله كأجير أو كرب عمل فإن قيمة عمله تدخل فى قيمة السلعة أو الخدمة التى أنتجها أو قدمها . وإذا كان لقاء مال فإن خدمة هذا المال تدخل أيضاً فى قيمة السلعة التى ساهم فى إنتاجها ، وبالتالى فإن مجموع الدخول التى تتكون خلال سنة يساوى بالضرورة قيمة السلع والخدمات التى تنتج فى نفس السنة .

ويمكن أن نثبت هذا التساوى الحتمى بطريقة أخرى . فقيمة السلعة أو الخدمة يمكن تحليلها إلى مجموعة من الدخول فهى تذهب إلى العامل فى صورة أجور وإلى صاحب رأس المال فى صورة فائدة أوريع وإلى المنظم فى صورة ربح ، وبالتالى فإن مجموع الدخول لابد أن يساوى قيمة السلعة أو الخدمة ؛ أى أن مجموع الدخول الموزعة تساوى قيمة ماينتج من سلع وخدمات .

ومن الممكن أخيراً أن ننظر إلى المجهود الإنتاجى من زاوية الإنفاق . فمن الواضح أن الدخل الذى يحصل عليه شخص يعتبر نفقة بالنسبة لشخص آخر هو من دفع هذا الدخل ، وبالتالى إذا حصرنا مجموع ما أنفق خلال سنة فإننا نحصل على مجموع الدخول الموزعة أو قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال نفس السنة .

ويطلق اصطلاح الإنفاق القومى على حساب المجهود الإنتاجى على أساس مجموع الإنفاق(١) .

والواقع أن النظر إلى الدخل على أنه تيار من السلع والخدمات أو الدخول أو الإنفاق هو الذى يميزه عن فكرة الثروة القومية أو رأس المال القومى فرأس المال القومى يعنى مجموع الأصول الموجودة فى دولة معينه فى لحظة معينة أى مجموع الأراضى الزراعية والمبانى والمصانع والآلات والسكك

(١) أنظر Charles L. Shultze, National Income Analysis, 2nd ed., Prentice-Hall, New Jersey, 1967, P. 28

الحديدية والموانىء والطرق إلخ الأصول الرأسمالية الموجودة فى هذه اللحظة.

أما الدخل القومى فهو مجموع الخدمات التى تساهم هذه الأصول فى تأديتها خلال فترة معينة أو تيار السلع والخدمات التى يساهم رأس المال القومى فى إنتاجه فى خلال هذه الفترة وبالتالى فإن تقديرأس المال لا يتم إلا فى لحظة معينة (١٩٧٦/١/١) أما الدخل القومى فإنه لا يقدر إلا فى خلال فترة معينة (من ١٩٧٦/١/١ إلى ٧٦/١٢/٣١ مثلا)

وسندرس فيما يلى فكرة الناتج القومى و المشاكل التى تثور بمناسبة حسابه وفكرة الحسابات القومية والعوامل التى تحدد مستوى الدخل القومى وتوزيعه على أعضاء المجتمع .

المبحث الأول

الناتج القومى

قدمنا أن الناتج القومى عبارة عن قيمة السلع والخدمات خلال سنة على أساس ثمن السوق. ومن الممكن أن تقسم هذه السلع والخدمات تقسيمات مختلفة ، والأمر مرجعه مدى ملاءمة التقسيم وما جرى عليه العمل فى كل بلد من البلاد ، فلا فرق بين تقسيم وآخر طالما أنه يشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادى . ففى مصر مثلا يقسم الناتج القومى طبقاً لقطاعات النشاط الاقتصادى ، فيتم تقدير ناتج قطاع الزراعة ، وناتج الصناعة والكهرباء ، وناتج التشييد والبناء إلخ القطاعات التى يتكون منها الاقتصاد المصرى. ويلائم هذا التقسيم متطلبات التخطيط . فالخطة الاقتصادية تستهدف تنمية الناتج القومى بنسبة معينة خلال مدة محددة ، وبالتالى يتعين تحقيق هذه النسبة، على الأقل فى كل قطاع من القطاعات فى نهاية المدة المحددة ولكن بلاداً أخرى تقسم الناتج القومى على أساس طبيعة السلع المنتجة ، وبالتالى فهو يشمل السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية وأخيراً الخدمات الحكومية .

وتشمل السلع الاستهلاكية كل السلع المعدة للاستهلاك سواء كانت معمرة

أم لا ، وسواء كانت سلع مادية أو خدمات ولا يستثنى من السلع المعمرة إلا منازل السكن لأنها تستعمل فترة طويلة نسبياً ومن ثم تلحق بالسلع الرأسمالية .

وتشمل هذه الأخيرة السلع التى يتم إنتاجها خلال المدة موضع الاهتمام ولاتكون معدة للاستهلاك المباشر ، فهى تشمل المواد الأولية والسلع غير تامةالصنع والآلات والمخزون من السلع الاستهلاكية وكذلك منازل السكن . ويلاحظ أن الناتج الجارى من السلع الرأسمالية هو الذى يدخل فقط فى حساب الناتج القومى فى السنة موضع الاهتمام ، أما ما يتم إنتاجه منها فى سنوات سابقة فهو يدخل فى مفهوم رأس المال القومى ولايدخل من قيمتها فى حساب الناتج القومى إلا ما تؤديه من خدمات للإنتاج الجارى خلال السنة المعنية . فالمنزل الذى يتم بناؤه سنة ١٩٧٦ تدخل قيمته كاملة فى الناتج القومى لهذه السنة أما المنازل التى تم بناؤها فى سنوات سابقة فتحسب فقط قيمتها الإيجارية المدفوعة سنة ١٩٧٦ فى الناتج القومى لهذه السنة .(١)

وفيما يتعلق بالخدمات الحكومية نجد أن الدولة ومرافقها يؤدون العديد من الخدمات التى لا يمكن تجاهلها عند حساب قيمة الناتج القومى . والأمر واضح تماماً فيما يتعلق بناتج القطاع العام فهو ينتج سلعاً وخدمات كالقطاع الخاص تماماً ويتم حساب قيمتها فى الناتج القومى . ولكن هناك نوع من الخدمات الحكومية لا يمكن إدخاله فى ناتج القطاع العام بهذا المعنى ويقصد به خدمات الأمن والمطافئ أو الصحة والتعليم والعدالة إلخ . فهذه الخدمات لا شك أنها تساهم فى الناتج القومى ووجه الصعوبة فى خصوصها لا يرجع إلى مبدأ احتسابها وإنما إلى طريقة أو أسلوب تقويمها ، فهى تقدم للمواطنين أحياناً دون ثمن مباشر (الأمن ، الصحة ، المطافئ مثلا) يمكن أن تقدر على أساسه وفى الأحوال التى يؤدى عنها ثمن نجد أنه يقل كثيراً عن قيمتها

(١) المرجع السابق ص ٢٩ .

(التعليم ، العدالة إلخ) ولهذا يتم احتسابها غالباً على أساس نفقتها أى على أساس تكلفتها بالنسبة للدولة وتتمثل فيا تدفعه بخصوصها من أجور ومرتبات ومشترواتها من سلع وخدمات أخرى ضرورية لهذه المرافق(١) . ويلائم تقسيم الناتج القومى على هذا النحو الدول التى تهتم أساساً بمستوى التشغيل لهذا التقسيم يجعل من الممكن اكتشاف العوامل التى تؤثر على مستوى التشغيل بالزيادة أو النقص وبالتالى وضع السياسة الاقتصادية الكفيلة بمنع وقوع البطالة أو الحد من انتشارها .

هذا ويثير حساب قيمة الناتج القومى بعض المشاكل التى نبحثها فيما يلى :

أولا : الناتج القومي الإجمالى والناتج القومى الصافى(٢) :

رأينا أن الناتج القومى يتم حسابه على أساس قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة ، ومن ثم فمن الضرورى جداً تلافى الازدواج الحسابى أى حساب نفس القيمة أكثر من مرة . فالسلعة تمر بمراحل متعددة من وقت إنتاجها كمادة أولية حتى تصبح صالحة للاستهلاك النهائى ويجب بداهة للحصول على صورة صادقة للمجهود الإنتاجى أن نتفادى حساب نفس الشىء أكثر من مرة . ويوضح المثال التالى هذه الحقيقة فإذا أستخدمنا قطناً قيمته ١٠٠٠ جنيه فى صناعة غزل قيمته ١٢٠٠ جنيه استخدم بدوره فى صناعة منسوجات قيمتها ١٥٠٠ جنيه استخدمت فى صناعة ملابس جاهزة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه فمن الخطأ أن نحسب قيمة الناتج بإضافة هذه المبالغ إلى بعضها ومجموعها ٥٧٠٠ جنيه لأن ذلك يتضمن حساب قيمة القطن ٤ مرات وقيمة الغزل ٣ مرات وقيمة النسيج مرتان . ويمكن تفادى هذا الخطأ بأسلوب من إثنين : الأول الاقتصار على حساب القيمة المضافة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج وبهذا نحصل على الناتج الصافى وهو فى مثالنا ١٠٠٠ جنيه قطن و ٢٠٠ غزل

---

(١) أنظر W.I. Abraham, National Income and Economic Accounting. Prentice – Hall International. London. pp. 28-38.

(٢) أنظر J. Marczewski. Comptabilité Nationale. Paris. Dalloz 1em éd. 1967. p. 252 Samuelson. Economics 8th ed. p. 174.

و ٣٠٠ جنيه نسيج و ٥٠٠ جنيه ملابس جاهزة وبهذا يكون مجموع القيمة المضافة ٢٠٠٠ جنيه . الاسلوب الثانى ، والذى يؤدى إلى نفس النتيجة ، هو الاقتصار على حساب قيمة السلعة فى مرحلتها النهائية دون حساب قيمتها فى المراحل السابقة ، وهى فى مثالنا ملابس جاهزة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن إنتاج السلع والخدمات خلال سنة معينة يتضمن استهلاك جزء معين من رأس المال القومى. فمن الواضح أن هذا الإنتاج يستنزف جزءاً من عمر الآلات والمبانى والطرق . . . إلخ . أجزاء الجهاز الإنتاجى ، وبالتالى فحساب القيمة النهائية للسلع والخدمات دون أن نأخذ فى الاعتبار استنزاف جزء من الجهاز الإنتاجى يعطى صورة غير دقيقة للمجهود الإنتاجى فى فترة معينة ، بعبارة أخرى لايكون جزء من السلع والخدمات المنتجة فى سنه مخصصاً للاستهلاك الجارى وإنما يخصص ليحل محل ما استهلك من الجهاز الإنتاجى ، ومن ثم يتعين خصم هذا الجزء المخصص لإبقاء الجهاز الإنتاجى على الحالة التى كان عليها فى بداية السنة ، وهذا هو المقصود بخصم نسبة معينه من الإنتاج الجارى لإهلاك الأصول الرأسمالية للحصول على صورة صادقه للانتاج القومى الصافى

والخلاصة أنه ، للحصول على قيمة الناتج القومى الصافى من السلع والخدمات التى تم انتاجها فى سنة معينه يجب مراعاة تلافى الازدواج الحسابى من ناحية وخصم مقابل إهلاك الأصول الرأسماليه من ناحية أخرى.

ثانياً : الضرائب غير المباشرة والإعانات : (١)

يتضمن حساب الناتج القومى على أساس أثمان السوق مقدار الضرائب غير المباشره هذه الضرائب تفرض على إنتاج السلع والخدمات ليسهل تحصيلها

(١) أنظر مؤلفنا المالية العامة ومبادىء الاقتصاد المالى ، نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٣١ ، وما بعدها وأنظر مارشفسكى المرجع السابق ص ٢٠٩ .

ولكن يكون مقصوداً أن يتحملها المستهلك بإدماجها فى ثمنها عند بيعها إليه، وتؤول حصيلتها إلى الدولة ، ومعنى هذا أنها لاتمثل مساهمة أحد عناصر الإنتاج وليست دخلا لأحد هذه العناصر ، ولهذا يجب خصم قيمتها من الناتج القومى مقدراً على أساس أثمان السوق ليطابق تقديره على أساس أثمان عناصر الإنتاج وهو مايعطى صورة دقيقه عن المجهود الانتاجى مقدرا على أساس فكرة القيمه المضافه . هذا فضلا عن أن فى احتساب قيمة الضرائب غير المباشرة نوعاً من الازدواج الحسابى فهى تساهم فى تمويل نفقات الدوله وتدخل بالتالى فى تقدير ناتج القطاع العام أو الخدمات الحكومية أو كلاهما .

وعلى العكس من ذلك الإعانات التى تمنح لسلعة أو خدمة فهى تؤدى إلى نقص ثمنها دون ماتكلفه فعلا من عناصر إنتاج ، ولهذا فحساب ثمنها فى السوق يتضمن تقديراً يقل عن الحقيقة ولهذا يجب أن تضاف قيمة الإعانات إلى الناتج القومى بأثمان السوق لنحصل عليه بأثمان عناصر الانتاج.

والخلاصه أنه يجب خصم الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات للناتج القومى مقدرا بأثمان السوق ليطابق تقويمه طبقا لأثمان عناصر الإنتاج.

ثالثا : الصادرات والواردات :

تدخل كل دولة فى علاقات اقتصادية مع غيرها من الدول تتمثل فى تصدير أو استيراد السلع والخدمات المختلفة ، فما هو حكم الصادرات والواردات فى حساب الناتج القومى؟ من الواضح أن الصادرات جزء لايتجزأ من الناتج القومى ، فهذا الأخير يشمل كل السلع والخدمات سواء كانت معدة للتصدير أو للاستهلاك المحلى ، ولهذا تحسب قيمتها فى قيمة الناتج المذكور . وعكس ذلك الواردات من البلاد الأجنبية فهى جزء من الناتج القومى لهذه البلاد ، ولهذا لاتدخل فى حساب قيمة الناتج القومى للدوله المستوردة . ويترتب على ذلك أنه عند احتساب قيمة السلعه النهائية يجب أن تخصم من هذه القيمة المواد الأولية أو الخدمات المستوردة ، فإذا كان الخبز مثلا مصنوع من دقيق مستورد يتعين خصم قيمة هذا الدقيق عند حساب قيمة الخبز كجزء من الناتج القومى

وتأخذ الدخول التى يحصل عليها المواطنون محلياً من الخارج عن استثمارات لهم مثلاً وكذلك التحويلات التى تأتى من الخارج حكم الصادرات فهى جزء من الناتج القومى المحلى ، أو بالعكس يخرج من هذا الناتج ما يدفعه المواطنون محلياً للخارج فى شكل دخول (أرباح أو فوائد عن استثمارات أجنبية فى الداخل مثلا) وسائر التحويلات من الداخل إلى الخارج فهى تكون جزءاً من الناتج القومى للبلاد التى تدفع لها .

رابعاً : القيمة النقدية والقيمة الحقيقية :

قدمنا أن الناتج القومى يتكون من السلع والخدمات التى تنتج فى سنة ، وواضح أن هذه السلع والخدمات غير متجانسة ولا يمكن إضافتها بعضها إلى بعض للحصول على قيمة الناتج القومى ، فلا يمكن أن نضيف القطن إلى القمح إلى خدمات الطبيب لنحصل على قيمة الناتج القومى ، ولهذا تستخدم القيمة النقدية للسلع والخدمات .

فالناتج القومى لبلد من البلاد يتكون من كمية القطن المنتجة فى سنة مضروبة فى ثمنها + كمية القمح × ثمنها + خدمات الطبيب × ثمنها إلخ ... وبذلك نحصل على قيمة الناتج القومى بالأسعار الجارية . ولكن حساب قيمة الناتج على هذا النحو يثير إشكالا فى حالة تغير المستوى العام للأثمان من سنة إلى أخرى وهو ما يحدث غالباً . فإذا أنتجنا سنة ١٩٧٦ م كمية من السلع والخدمات مساوية تماماً للكمية التى أنتجناها سنة ١٩٧٥ م وكان لها نفس المستوى من الجودة فمن الواجب منطقياً أن يكون ناتج سنة ١٩٧٦ م معادلا تماماً لناتج سنة ١٩٧٥ م دون زيادة أو نقص ، ومع هذا فإذا كان المستوى العام للأثمان سنة ١٩٧٦ أعلى من مستواه سنة ١٩٧٥ م فإننا نجد أن الناتج القومى بالأثمان الجارية سنة ١٩٧٦ م أعلى منه سنة ١٩٧٥ م . هذه النتيجة من الواضح أنها نتيجة غير مقبولة لأن الزيادة فى قيمة الناتج لا تمثل زيادة حقيقية فيه وإنما تعكس مجرد الارتفاع فى الأثمان ، ولهذا فللحصول على فكرة دقيقة عن التغير الحقيقى فى الناتج القومى يجب استبعاد كل أثر لتغير

الأثمان ، ويوضح المثال الآتى كيفية استبعاد أثر تغير الأثمان مع افتراض نفس كمية الناتج ونفس مستوى الجودة :

نفترض أن الناتج القومى سنة ١٩٧٥ م بالأسعار الجارية أى أسعار سنة ١٩٧٥ م يساوى ١٠٠٠ مليون جنيه ، وأن الناتج القومى سنة ١٩٧٦ م بالأسعار الجارية أى أسعار سنة ١٩٧٦ م ، ١٢٠٠ مليون جنيه .

إذا عرفنا مدى التغير فى المستوى العام للأثمان من ١٩٧٥ م إلى ١٩٧٦م فإننا نستطيع أن نحدد التغير الحقيقى فى الناتج القومى .. فلو فرضنا أن المستوى المذكور ارتفع سنة ١٩٧٦ م بمقدار ٢٠٪ بالنسبة لسنة ١٩٧٥ م فمعنى هذا أن السلعة التى كان ثمنها ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٧٥ م أصبح ثمنها ١٢٠٠ جنيه بسنة ١٩٧٦م . ولاستبعاد أثر تغير الأثمان هذا أمامنا أسلوب من اثنين : الأول أن تقوم كميات سنة ١٩٧٦ م بالأثمان التى كانت سائدة سنة ١٩٧٥ م وفى هذه الحالة نحصل على قيمة الناتج القومى سنة ١٩٧٦ م بأسعار سنة ١٩٧٥ م أى أننا نتخذ أسعار سنة ١٩٧٥ م أساساً لتقويم الناتج القومى فى سنة أخرى ومقتضى ذلك أن السلعة التى أصبح ثمنها ١٢٠٠ جنيه سنة ١٩٧٦م كان ثمنها ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٧٥ م أى أن ما قيمته ١٢٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٦ م كانت قيمته س سنة ١٩٧٥ م

$$\frac{١٢٠٠ \times ١٠٠٠}{١٢٠٠} = ١٠٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

∴ الناتج القومى سنة ١٩٧٦م قيمته الحقيقية ١٠٠٠ مليون جنيه أى أنه لم يتغير من ١٩٧٥ م إلى ١٩٧٦ م وهو ما يتفق مع ما افترضناه من أن كميته وجودته لم يتغيرا وإنما الذى تغير فقط هو المستوى العام للأثمان .

الأسلوب الثانى لاستبعاد أثر تغير الأثمان عكسى ومؤداه أن تقوم كميات سنه ١٩٧٥ م بالأسعار السائدة سنة ١٩٧٦ م وفى هذه الحالة نحصل على الناتج القومى سنة ١٩٧٥ م بأسعار سنة ١٩٧٦ م أى تتخذ هذه السنة الأخيره أساساً لتقويم ناتج ١٩٧٥م ومؤدى ذلك أن :

السلعة التى كان ثمنها ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٧٥ م أصبح ثمنها ١٢٠٠ جنيه سنة ١٩٧٦ م .

∴ الناتج الذى كانت قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ م أصبحت قيمته س سنة ١٩٧٦ م

$$س = \frac{١٢٠٠ \times ١٠٠٠}{١٠٠٠} = ١٢٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

أى أن الناتج القومى سنة ١٩٧٥ م على أساس أثمان ١٩٧٦ م يساوى ١٢٠٠ مليون جنيه أى يساوى نفس قيمته سنة ١٩٧٦ م وهو ما يتفق مع ما افترضناه من أن الكمية والجودة لم يتغيرا وإنما مستوى الأثمان فقط.

والخلاصة أنه لكى يستبعد أثر تغير الأثمان تقوم الكميات التى تنتج فى سنوات مختلفة على أساس الأثمان الجارية فى سنة معينة تتخذ سنة أساس، وبذلك نتخلص من التقلبات التى تطرأ على مستوى الأثمان ونصل إلى القيمة الحقيقية للإنتاج.

خامساً : الأرقام القياسية للأثمان :

واضح مما سبق أنه من المهم جداً معرفة نوع التغير الذى طرأ على المستوى العام للأثمان وهل ارتفع أم انخفض أم ظل كما هو، وما هو مدى التغير إذا كان هناك تغيير ... والواقع أنه يمكن التوصل إلى هذا عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية للاسعار، والفكرة الأساسية لهذه الأرقام هى اتخاذ سنة معينة، تعتبر ظروفها عادية أساساً للقياس، ومعنى هذا أن الأثمان السائدة فى هذه السنة تساوى ١٠٠ ثم تنسب أثمان السنوات الأخرى إلى سنة الأساس. مثال ذلك اتخاذ سنة ١٩٣٩ السابقة على الحرب العالمية الثانية أساساً ثم تنسب إليها أثمان السنوات الأخرى طبقاً لطوائف السلع المختلفة : المواد الغذائية ١٩٥٢ م = ٣٠٠، وسنة ١٩٦٠ م = ٦٠٠، وسنه ١٩٧٥ م = ٩٠٠، السلع الإنتاجية سنة ١٩٥٢ م = ٤٠٠ سنة ١٩٦٠ م = ٧٠٠، ١٩٧٥ م = ٨٠٠، وواضح أن ثمن المواد الغذائية مثلا كان سنة ١٩٥٢ م ثلاث أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٣٩ م وهكذا.

وتوجد أنواع متعددة من الأرقام القياسية :

للجملة ، للتجزئة ، لنفقات المعيشة ، للأجور ، للإنتاج الصناعى ، للإنتاج الزراعى ، للإنتاج الخدمى إلخ ... وكلها توضح مدى تغير الأثمان فى المجال الذى تعنى به . ويعتبر وضع الأرقام القياسية من أعقد المشكلات الإحصائية ، فالاقتصاد القومى يحتوى على آلاف السلع والخدمات ، ومن الواضح أن سلوك كل منها ، من حيث ما يطرأ على ثمنها من تغيرات ليس متماثلا ، فبعضها يرتفع ثمنه والبعض ينخفض ثمنه ، وفى الحالتين لا يكون الارتفاع أو الانخفاض بنفس النسبة لكل السلع والخدمات .

ومن ناحية ثانية ، نجد أن السلع تتفاوت فى أهميتها ، فارتفاع ثمن سلعة أساسية فى الإنتاج . (الصلب ، الكهرباء ...) أو ضرورية فى الاستهلاك (الخبز ، اللبن ...) ليس له نفس وزن ارتفاع ثمن سلعة كمالية ، ولهذا تتوقف دقة الرقم القياسى على عدد السلع التى يتناولها وعلى الوزن النسبى الذى يعطى لكل سلعة . فإذا كانت السلع التى ينصب عليها رقم قياسى معين غير ممثلة تمثيلاً دقيقاً لمجموع السلع المتداولة أو إذا كان الوزن الذى يعطى لكل منها أقل أو أكبر مما ينبغى ، فإن الرقم القياسى قد يبالغ أو على العكس يقلل من أهميته الانخفاض أو الارتفاع فى الأسعار .

ولهذا يجب أن يتناول الرقم القياسى مجموعة من السلع تمثل تمثيلا دقيقاً السلع المتداولة ، وأن يعطى لكل سلعة وزنها الحقيقى والأمثل فى التعبير الصادق عن التغير فى مستوى الأثمان . وهناك صعوبة أخرى فى وضع الرقم القياسى هى تعدد أثمان نفس السلعة فى الأماكن المختلفة لاستهلاكها بالإضافة إلى التمييز بين المستخدمين (صناعة ، أفراد) فى الثمن وكذلك الأخذ بنظام التسعير فى كثير من الدول مما يؤدى إلى وجود ثمنين لنفس السلعة أحدهما السعر الرسمى والآخر ثمن السوق الحر (السوداء) ، وغالباً ما يكون الأخير هو المعمول به فعلا والذى يعبر عن الندرة النسبية للسلعة بطريقة أدق ، فإذا اقتصر الرقم القياسى

على السعر الرسمي ولم يأخذ فى الاعتبار السعر الفعلى فإنه يفقد قيمته كمؤشر دقيق للتغير فى الأثمان . وهناك مشاكل أخرى تثور بمناسبة وضع رقم قياسي منها مثلا أن مجموعة السلع المتداولة فى سنة الأساس ليست هى بعينها نفس المجموعة فى سنة سابقة أو لاحقة. فبعض السلع الذى كان موجوداً فى سنة الأساس قد يختفى فى سنة لاحقة نتيجة للتغير فى الأذواق ، كما أنه قد توجد سلع جديدة لم تكن موجودة فى سنة الاساس نتيجة للتقدم الفنى والاكتشافات والابتكارات ، كما أن جودة السلعة قد تتقدم كثيراً مع احتفاظها بإسمها الذى عرفت به سنة الاساس ، ويعنى علم الإحصاء بمحاولة حل المشاكل المتقدمة وأمثالها والتى تثور بمناسبة وضع الأرقام القياسية لاقتصاد معين أو للاقتصاد العالمى .

المبحث الثانى

الدخل القومى

بحثنا فيما سبق المجهود الإنتاجى خلال سنة على أساس قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال هذة السنه . وقد أوضحنا أنه يمكن النظر إليه أيضا على أساس مجموع الدخول التى تم اكتسابها خلال نفس المدة . وليس هناك فرق بين هذين الأسلوبين إلا فى طريقة الحساب ، أما المحسوب فهو شىء واحد ، ومن هنا التساوى الضرورى بين المجهود الإنتاجى باعتباره قيمة السلع والخدمات وباعتباره مجموع الدخول . فقيمة السلعة تتحددبما بذل فيها من عناصر إنتاج أى أجور العمال وفوائد رأس المال وريع الأراضى والمبانى وأرباح المنظمين. قد توجد فوارق بين التقديرين ولكنها لا ترجع إلى فارق بين الناتج القومى والدخل القومى ، فهما شىء واحد ، وإنما ترجع إلى عدم دقة الإحصاءات المتعلقة بالدخول أو بقيم السلع والخدمات أوبهما معا .

ويوضح المثال التالى التطابق بين فكرتى الدخل القومى والناتج القومى :

نفترض أن مصنعا للملابس ينتج ماقيمة ١٠٠٠٠ جنيه سنويا ، هذه القيمة

يمكن تحليلها على النحو الآتى : ٢٠٠٠ أجور ، ٢٠٠٠ فوائد ، ٢٠٠٠ مواد أولية ، ٢٠٠٠ إيجار مبانى ، ٢٠٠٠ ربح . وواضح أن الأجور والفوائد والأرباح والإيجار تمثل دخولا لعناصر الإنتاج ولايبقى سوى مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه ثمن المواد الأولية . هذه المواد عبارة عن ناتج مصنع فى مرحلة سابقة ، وبالتالى يمكن تحليله بنفس الطريقة السابقة إلى ٤٠٠ أجور، ٤٠٠ فوائد ، ٤٠٠ مواد أولية ، ٤٠٠ أرباح ، ٤٠٠ إيجار ، وكل هذه دخول ماعدا ثمن المواد الأولية وهو هنا أيضا ناتج مصنع فى مرحلة سابقة ويمكن تحليله أيضا ، وبهذا نجد أن قيمة الناتج النهائى يمكن تحليلها إلى مجموعة من الدخول . هذا المثال يوضح تطابق فكرتى الناتج والدخل القوميين ، ويمكن بالتالى معرفة نسبة كل فئة من الدخول إلى المجموع الكلى ، ولهذا أهميته من وجهة نظر توزيع الدخل القومى على فئات المجتمع المختلفة ولمعرفة العبء الضريبى الذى تتحمله كل فئة من فئات الدخول . إلخ .

وواضح أن الفرض فيما سبق أن الشخص يحصل على دخله لقاء عمل يقوم به أو خدمة يؤديها رأس مال يملكه ، أى أن هذا هو أساس التساوى بين الناتج القومى والدخل القومى . ولكن هناك بعض أنواع الدخول لا تمثل عملا أو إنتاجا من جانب من يحصل عليها ، وأمثلتها الإعانات التى تمنحها الدولة فى حالة العجز أو الشيخوخة أو المرض أوتعدد أفراد الأسرة أو البطالة إلخ . وكذلك المصروف الذى يعطيه الأب لإبنه والهبات بين الأقارب . هذه الدخول تسمى بالبنود التحويلية لأنها تقتصر على تحويل الدخل من شخص أدى عملا إلى شخص لم يؤد عملا ولم يقدم خدمة يستحق عليها دخلا .

ومن الواضح أن قيمة هذه الدخول التحويلية لاتحتسب فى قيمة الدخل القومى لأنها لم تنتج عن نشاط إنتاجى .

وعلى العكس مما تقدم توجد حالات يؤدى فيها عمل أوخدمة دون أن

يتم دفع دخل من شخص إلى آخر (١) . مثال ذلك شخص يقيم فى منزل يملكه فهو لايدفع إيجاراً رغم أن خدمة المنزل خدمة حقيقية وتعتبر جزءاً من الناتج القومى ، ولو تصورنا أن هذا الشخص أجر منزله لشخص آخر فإنه يحصل على إيجار لاشك فى احتسابه ضمن الدخل القومى . والأمر بالمثل فيما يتعلق باستهلاك مزارع لجزء من محصوله أو لأداء الزوجه أعمالا منزليه لاتتقاضى عنها أجراً . فى كل هذه الحالات ليست هناك مدفوعات من شخص إلى شخص آخر ، ومع هذا فنحن بصدد خدمات حقيقية لاشك فى أنها تكون جزءا من الناتج القومى ، ولهذا نقدر قيمة هذه الخدمات بطريقة حكمية أى على أساس ثمن المثل وتحتسب فى الدخل القومى على هذا الأساس . ولهذا النوع من الدخول أهمية كبيرة فى البلاد المتخلفة لأن جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادى يتم على أساس اكتفائى دون أن يتم تداوله فى السوق .

المبحث الثالث

الحسابات القومية (٢)

وضحنا فيما سبق كيفية حساب المجهود الإنتاجى للمجتمع فى خلال فترة معينة (سنة)، على أنه على الرغم من الأهمية القصوى لحساب الناتج القومى أو الدخل القومى إلا أن هذا ليس كل شىء . فاقتصاد أى بلد جهاز معقد جداً يحتوى على ملايين الأفراد الذين يسعون وراء أرزاقهم فى مهن متعددة ويشمل ملايين الصفقات والعمليات التى تتعلق بإنتاج السلع وتقديم الخدمات وآلاف المشروعات التى تتعامل فيما بينها ومع الأفراد والسلطات العامة . ولتسهيل هذا كله تتداول النقود بين أيدى كثيرة ، ويتم إنتاج وتداول كميات

(١) أنظر أبراهام . الدخل القومى ، المرجع السابق ص ٢٢

(٢) أنظر بصفة خاصة جان مارشفسكى : الحسابات القومية ، المرجع السابق وكذلك .

Nalinvaud, Initiation à la Comptabilité Nationale, Paris, Imprimerie Nationale, P. U. F., 1960

هائلة من المواد الأولية التى تتحرك فى خط سير طويل من وقت إنتاجها كمادة أولية حتى تصل إلى المستهلك النهائى فى شكل سلعة تامة الصنع .

فإلى جانب ضرورة معرفة الجهاز الإنتاجى فى أبعاده الخارجية التى يعبر عنها الناتج أو الدخل القومى ، يجب أن نعرف دقائق هذا الجهاز نفسه ، وهذا هو موضوع الحسابات القومية ، ونقطة البداية فيها تقسيم كل وجوه النشاط الاقتصادى إلى قطاعات وبيان الدخول التى تكونت فى كل قطاع وطريقة التصرف فيها ، وبهذا يمكن حصر المصادر التى تأتى منها دخول كل قطاع وطريقة تسربها إلى القطاعات الأخرى أى التدفقات أو العلاقات المتبادلة بين المشروعات والأفراد والسلطات العامة . وتختلف تقسيمات النشاط الاقتصادى من دولة إلى أخرى طبقاً لمدى توافر البيانات عن القطاعات المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد والأهداف المتنوعة التى يرمى إليها التقسيم أى الأغراض المختلفة التى يمكن أن تستخدم فيها الحسابات القومية . والغالب أن تميز هذه الحسابات بين قطاعات ثلاثة رئيسية :

١ — القطاع الإنتاجى : ويشمل كل العمليات الإنتاجية فى الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات سواء كان القائم بها فرداً أم مشروعاً ، وسواء كان المشروع عاماً أم خاصاً ، وسواء كانت السلعة المنتجة استهلاكية أم إنتاجية ، ويوضع لهذا القطاع حساب خاص يبين فى جانب موارده وفى الجانب الآخر استخدامات هذه الموارد

١ ـ حساب القطاع الإنتاجى

الموارد	الاستخدامات
(أ) نفقات الأفراد على السلع والخدمات الاستهلاكية (ب) نفقات المشروعات على السلع الرأسمالية والمخزون . (ج) نفقات الحكومة على السلع والخدمات . (د) قيمة الصادرات والتحويلات الدورية من الخارج مطروحاً منها قيمة الواردات والتحويلات الدورية إلى الخارج	(هـ) مدفوعات للأفراد في صورة أجور وأرباح وفوائد وإيجارات (ريع) (و) أرباح محتجزة في المشروعات ومقابل إهلاكات (ز) الضرائب المباشرة على أرباح المشروعات والضرائب المفروضة على السلع

٢ ـ القطاع الاستهلاكى : أو قطاع الأفراد بوصفهم مستهلكين ، ويوضع له حساب خاص يبين مواردهم وكيفية استخدامهم لهذه الموارد على النحو الآتى :

٢ ـ حساب القطاع الاستهلاكى

الموارد	الاستخدامات
ـ دخول الأفراد من القطاع الإنتاجى (البند هـ في القطاع الإنتاجى)	(أ) الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات (البند (أ) من القطاع الإنتاجى) . (ب) الضرائب المباشرة على دخول الأفراد . (ج) مدخرات الأفراد .

٣ — حساب القطاع الحكومى

الموارد	الاستخدامات
(أ) الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المشروعات (١/ز)	(جـ) نفقات الحكومة على السلع والخدمات (١/جـ)
(ب) الضرائب المباشرة على دخول الأفراد (٢/ب)	(د) اعتمادات التكوين الرأسمالى فى القطاع العام

ويوضح التقسيم السابق الصلة بين القطاعات المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد ، وكيفية حصوله على موارده واستخدامه لها ، ويتجلى هذا فى كون بعض البنود موارد لقطاع واستخدامات لقطاع آخر . ويمكن بداهة عمل تقسيمات فرعية أوتحتية لكل بند يبين تفصيلا كل دقائق الجهاز الإنتاجى . وقد سبق أن بينا الأهمية القصوى للتكوين الرأسمالى ، ولهذا عادة مايكون له حساب مستقل تتكون موارده من : (أ) مدخرات الأفراد (البند ٢ / جـ) ، ب — الأرباح المحتجزه ومقابل الإهلاكات (١ / و) جـ — اعتمادات التكوين الرأسمالى فى المشروعات العامة (٣/د) . أما استخدامات هذا الحساب فتتمثل فى نفقات المشروعات على السلع الرأسمالية والمخزون (١ / ب)

إلى جانب هذا التقسيم للحسابات القومية ، يوجد تقسيم آخر هام هو حسابات المستخدم/ المنتج : فإذا كان التقسيم السابق يركز على تكون الدخول واستخداماتها فإن تقسيم المستخدم/ المنتج يركز على العلاقات المتبادلة بين المشروعات . فبالنسبة مثلا لصناعة السيارات نجد أنها تستخدم عمالا ومواد أولية متنوعة تحصل عليها من صناعة الحديد والصلب والكهرباء والبلاستيك والزجاج والكاوتش إلخ وهى تقترض من البنوك أو من الحكومة . فتوضع قيمة كل مستخدم من هذه المستخدمات فى عمود لصناعة السيارات .

وواضح أن صناعة السيارات تبيع منتجاتها للأفراد وللحكومة وللصناعات الأخرى وتصدر جزءاً منه . فتوضع قيمة المنتج فى صف أفقى يحتوى على مبيعات صناعة السيارات للقطاعات الأخرى ، وبهذا نحصل على بيان مبسط للعلاقات المتبادلة بين صناعة السيارات وسائر أجزاء الاقتصاد القومى ، ويتم عمل ذلك بالنسبة لكل صناعة من الصناعات ، فتقسيم المستخدم/ المنتج يقسم الاقتصاد إلى قطاعات وقد يضم كل قطاع مجموعة من المشروعات التى تستقل بإنتاج سلعة من السلع بحيث أن تقسيم القطاعات يطابق تقسيم الاقتصاد إلى صناعات مع تعريف هذه الأخيرة تعريفاً واسعاً بحيث تشمل الزراعة والخدمات ويضاف إليها قطاع الأفراد وقطاع الحكومة وقطاع التكوين الرأسمالى وقطاع التجارة الخارجية . وتفرغ بيانات العلاقات المتبادلة بين القطاعات فى جداول تبين أعمدتها الرأسية استخدامات كل قطاع من القطاعات ، وصفوفها الأفقية مبيعات كل قطاع لسائر القطاعات وبهذا تتضح شبكة العلاقات المتبادلة بين القطاعات بصورة مبسطة .

وبالإضافة إلى حساب القطاعات وحساب المستخدم المنتج يوجد حساب آخر فى إطار الحسابات القومية هو حساب التدفقات النقدية ، وموضوعه تيار الإنفاق النقدى وحركة الأرصدة النقدية والائتمان فى الاقتصاد . وهى تقسم الاقتصاد أيضاً إلى قطاعات متعددة ، ولكنها تهتم بالمؤسسات النقدية المالية كالبنوك وشركات، التأمين والأفراد والحكومة ، والعلاقات المالية والنقدية بين هذه القطاعات ، فى حين تهتم الحسابات الأخرى بالعلاقات الإنتاجية بين القطاعات فى صورتها الكمية العينية ولا تقتصر حسابات التدفقات النقدية على العمليات الجارية خلال سنة معينة ولكنها تتناول أيضاً حركة الأرصدة النقدية ومركز الدائنية والمديونية لكل قطاع بصرف النظر عن المناسبة التى تمت فيها هذه الحركة وتفرغ هذه العمليات فى جداول تبين الموارد النقدية لكل قطاع وكيفية استخدامه لها (مركز الدائنية والمديونية لكل قطاع) .

وواضح أن الحسابات القومية بأنواعها ليست أداة فقط لمعرفة العلاقات المتبادلة بين القطاعات أو الدخول والتصرف فيها ولكنها تتخذ أساساً لصياغة السياسية الاقتصادية بآجالها المختلفة وكذلك فى التخطيط الاقتصادى وتحقيق الأهداف المتنوعة التى تسعى إليها الدولة الحديثة .

المبحث الرابع

العوامل التى تحدد مستوى الدخل القومى

درسنا فيما سبق طرق حساب الدخل القومى ، ويهمنا الآن أن ندرس **العوامل التى تحدد** مستوى هذا الدخل ، هذه العوامل هى الاستهلاك والادخار **والاستثمار(١)** وسندرسها على التوالى ؟

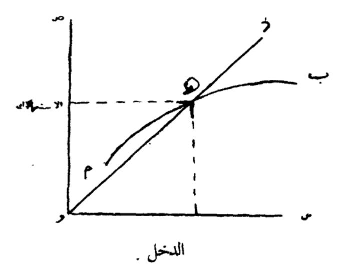
أولا : الاستهلاك ، يمكن تقسيم الاستهلاك إلى استهلاك عام (الدولة **والقطاع العام**) واستهلاك خاص (الأفراد والمشروعات الخاصة) ويتم **الاستهلاك العام** فى إطار الموازنة السنوية للدولة ووحدات القطاع العام التى **توزع مواردها** بين استهلاك واستثمار .

أما الاستهلاك الخاص فإنه يتأثر بعدة عوامل أهمها مقدار الدخل الحقيقى والمدخرات السابقة وأخيراً سعر الفائدة على المدخرات .. ولكن يلاحظ أن المدخرات السابقة لا تكون دائماً متاحة بسهولة للإنفاق الجارى بالنسبة لمحدودى الدخل أما أصحاب الدخول المرتفعة فإن ارتفاع دخولهم يغنيهم عن الالتجاء إلى مدخراتهم السابقة . وفيما يتعلق بسعر الفائدة على المدخرات ليس من المقطوع به ماذا كان يزيد أو يحد من الاستهلاك . فالسعر المرتفع يغرى البعض على الادخار للاستفادة منه ولكن السعر المرتفع قد يجعل مقدار الادخار أقل مما كان يمكن أن يكون عليه لو كان هذا السعر منخفضاً ، فإذا رغب شخص

(١) انظر G. Sin Kin, Introduction to Macroeconomic Theory, 3d, ed., Irwin Homewood, Illinois 1970, pp. 38-44.

فى توفير مبلغ ١٠٥ جنيه وكان سعر الفائده ٥٪ فإنه يضطر لإدخار ١٠٠ جنيه ، أما إذا كان سعر الفائدة ١٠٪ فإنه لايحتاج إلا لإدخار مبلغ ٩٥ جنيه فقط فسعر الفائدة قد يزيد من الإدخار ويقلل من الاستهلاك أو العكس .

ولهذا فأهم عامل يؤثر على الاستهلاك هو مقدار الدخل الحقيقى . فبالرغم من اختلاف الأفراد فى كيفية تصرفهم فى دخولهم إلا أن استقراء مجموع تصرفات المستهلكين يدل على أن كل زيادة فى الدخل تقترن بزيادة فى الاستهلاك ولكن الزيادة فى الاستهلاك تكون بمقدار أقل من الزيادة فى الدخل وذلك لسببين : الأول هو قابلية الحاجات الإنسانية للتشبع ، والثانى الحاجة للادخار لتحقيق مستوى معيشى أفضل فى المستقبل . وقد سبق أن أوضحنا أن الادخار عبارة عن امتناع عن الاستهلاك ، وبالتالى فإن مجموع المدخرات يكمل مجموع الاستهلاك ليتكون منهما الدخل القومى .. وتسمى زيادة الاستهلاك بنسبة أقل من زيادة الدخل دالة الاستهلاك ، وتسمى العلاقة بين الدخل والاستهلاك الميل للاستهلاك ، ويمكن توضيح هذه العلاقة بيانياً على النحو التالى :



الدخل .

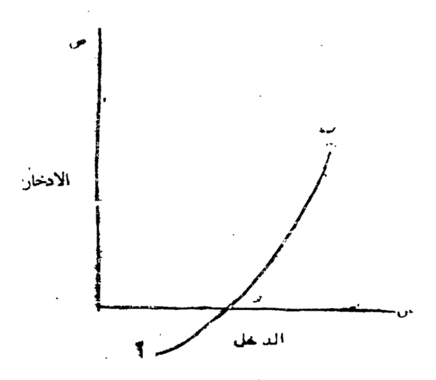
فيقاس الدخل على المحور السينى والاستهلاك على المحور الصادى ويمثل المحور ود زاوية مقدارها ٤٥ درجة مع كل من المحورين السابقين ، ومن

خصائص هذا الخط ، كما هو معروف أن أى نقطة عليه تبعد بعداً متساوياً عن كل من المحورين الرأسى والأفقى ، ويمثل المنحنى أ ب منحنى الاستهلاك أو دالة الاستهلاك فعند النقطة هـ يتساوى كل من الدخل والاستهلاك ، أما على يسارها فيكون الاستهلاك أكبر من الدخل (ادخار سلبى) ، وعلى يمينها يكون الدخل أكبر من الاستهلاك ويمثل الفرق بينهما مقدار الادخار . وتسمى العلاقة بين مقدار الاستهلاك ومقدار الدخل الميل المتوسط للاستهلاك ، فإذا كان مقدار الدخل ٦٠٠ جنيه ومقدار الاستهلاك ٥٠٠ جنيه فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون $\frac{٥٠٠}{٦٠٠}$ أما الميل الحدى للاستهلاك فهو العلاقة بين الزيادة فى الاستهلاك بالنسبة للزيادة فى الدخل أى $\frac{\text{الزيادة فى الاستهلاك}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$ ، فإذا زاد الدخل من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه فزاد الاستهلاك من ٥٨٥ إلى ٦٦٠ جنيه فإن الميل الحدى للاستهلاك يكون $\frac{٧٥}{١٠٠}$ ويتضح من هذا أنه مادام الاستهلاك يزيد بمقدار أقل من زيادة الدخل فإن كلا من الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك يكونان أقل من الواحد الصحيح .

ثانياً : الادخار : حيث أن الدخل يقسم بين ادخار واستهلاك فمن الواضح أن هناك علاقة بين الدخل والادخار لأن مجموع الاستهلاك والادخار يساوى الدخل كما سبق أن بينا . على أنه إذا كان كلا من الاستهلاك والادخار يزيدان بزيادة الدخل إلا أن الادخار ولنفس الأسباب ، يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل وتسمى هذه الظاهرة دالة الادخار ، وتسمى العلاقة بين الدخل والادخار بالميل للادخار ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانياً على النحو التالى :

فيقاس الدخل على المحور الأفقى والادخار على المحور الرأسى . وواضح أنه دون النقطة هـ يكون الإدخار سلبياً وصفراً عند هذه النقطة ثم يصبح موجباً فوقها . وتؤثر نفس العوامل التى تؤثر على الاستهلاك على الادخار ، وإن

كان ذلك فى اتجاه عكسى . فالدخل الحقيقى هو أهم عاملى يحدد الادخار ، كذلك المدخرات السابقة وسعر الفائدة ، فإذا كان هذا الأخير يقلل من الاستهلاك فمعنى هذا أنه يزيد من الادخار ، وهكذا . . .



وكما هو الحال بالنسبة للاستهلاك نجد أن الميل المتوسط للادخار هو العلاقة بين مقدار الادخار ومقدار الدخل أى $\frac{\text{مقدار الادخار}}{\text{مقدار الدخل}}$ ، فإذا كان الدخل ٦٠٠ جنيه أنفق منها ٥٨٥ جنيه فأن الميل المتوسط للادخار يكون $\frac{\text{١٥}}{\text{٦٠٠}}$.

فإذا ارتفع الدخل من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه انفق منها ٦٦٠ فإن الميل الحدى للادخار عبارة عن $\frac{\text{مقدار الزيادة فى الادخار}}{\text{مقدار الزيادة فى الدخل}}$ أى $\frac{\text{٢٥}}{\text{١٠٠}}$ ، ويلاحظ أن حاصل جمع الميل المتوسط أو الحدى للادخار والميل المتوسط أو الحدى للاستهلاك يساوى بالضرورة واحداً صحيحاً .

هذا ويلاحظ أن التحليل السابق يفترض عدم حدوث تغيير أساسى فى هيكل الاستهلاك أى أن الميل للاستهلاك وللادخار لم يتغيرا بحيث يظل توزيع الدخل بين استهلاك وادخار على ماهو عليه .أما إذا حدث مثل هذا التغيير نتيجة زيادة جوهرية فى الدخل أو نتيجة ارتفاع ضخم فى الأثمان أو فى معدل نمو السكان أو فى كيفية توزيع الدخل القومى على الفئات المكونة للمجتمع أو نتيجة حرب أو أزمة حادة أو تدخلت الحكومة بقصد الحد من الاستهلاك فإن من شأن هذه العوامل كلها أو بعضها أن يتغير كلا من الميل الحدى والمتوسط للادخار والاستهلاك ، ومؤدى هذا انتقال دالة الاستهلاك والادخار نحو اليمين أو اليسار طبقاً لنوع التغير ومداه .

ثالثاً : الاستثمار : سبق أن أوضحنا المقصود بالاستثمار عند دراسة التكوين الرأسمالى أى الإضافة الصافية لرأس المال القومى فى خلال فترة معينة. ويلاحظ اختلاف هذا المعنى عن المعنى الشائع للاستثمار . فتكوين شركة ابتداء يعد استثماراً أما تداول أسهمها أو حصصها فلا يعد استثماراً جديداً وإنما مجرد نقل ملكية السهم أو الحصة من شخص إلى آخر دون أن يزيد الاستثمار . وقد قدمنا أن الادخار امتناع عن الاستهلاك ، فما هى العلاقة بين الادخار والاستثمار ؟ بعبارة أخرى هل يتحول كل ادخار إلى استثمار أم أن هناك فرق بينهما ؟ الواقع أنه إذا تم الادخار بوساطة شخص قام باستثماره فإن الادخار يتحول مباشرة إلى استثمار ، مثال ذلك أن يمتنع مزارع عن استهلاك قدر من محصوله يشق بقيمته ترعة أو مصرفاً أو يشترى آلة لخدمة أرضه ، فهو هنا قد أدخر واستثمر فى نفس الوقت أى أضاف إلى الطاقة الإنتاجية لأرضه ، فيجب أن تتوفر الفرصة الاستثمارية حتى يتحول الادخار إلى استثمار . ولكن قد يحدث أن ينفصل قرار الادخار عن قرار الاستثمار ، أى أن يكون الباعث على الادخار مستقلا عن الباعث على الأستثمار أى عن وجود أو عدم وجود فرصة استثمارية . فالأفراد قد يدخرون لتأمين مستقبل أولادهم أو لشراء سلعة استهلاكية إلخ . . وإذا كنا بصدد مشروع فقد يكون الادخار لتكوين

احتياطى ... إلخ فى هذه الحالات لايتحول الادخار بالضرورة إلى استثمار . . كذلك إذا مول الاستثمار بقروض أجنبية فإننا نكون بصدد استثمار بدون ادخار محلى ..

وتقتضى دراسة الاستثمار تحديد المقصود بالباعث عليه والمقصود ، بالكفاءة الحدية لرأس المال وأخيراً دراسة الآثار غير المباشرة للاستثمار أو ما يعرف بالمضاعف .

١ — الباعث على الاستثمار : الواقع أن الباعث على الاستثمار هو الرغبة فى الحصول على ربح . وتتوقف فرص الحصول على ربح على وجود اكتشافات جديدة أو أساليب فنية جديدة أو اكتشاف موارد جديدة . . إلخ أى أنها تتوقف على عوامل لايمكن التنبؤ بها مقدماً كما أنها لاتوجد دائماً وبشكل منتظم . بعبارة أخرى يتحمل المستثمر قدراً من المخاطرة عندما يقوم باستثماره ، وقد سبق أن أوضحنا ذلك عند دراسة الفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال والمتداول إقلنا أن طول الفترة التى يستخدم فيها النوع الأول تتضمن قدراً من عدم اليقين والمخاطرة بالنسبة للمستثمر ، ولهذا تتوقف الاستثمارات على توقعات المنظمين فيما يتعلق بفرص الحصول على ربح وما إذا كانت متفائلة أم متشائمة ، ولهذا يتعتبر الاستثمار من أهم أسباب التقلبات الاقتصادية (١) فعلى أى أساس يتخذ المنظم قراره بالاستثمار ، الواقع أن هذا الأساس ، كما هو الحال بالنسبة لأى قرار اقتصادى ، هو المقارنة بين النفقة والعائد ، وتتمثل نفقة الإستثمار فى سعر الفائدة الذى يتحمله المستثمر على رأس المال أما عائد الاستثمار فيتمثل فيما يسمى بالكفاءة الحدية لرأس المال . فما هو المقصود بهذه الكفاءة ؟ بعبارة أخرى متى يكون الإستثمار فى سلعة رأسمالية مربحاً ؟

إذا فرضنا أن مشروعاً معيناً يستطيع شراء سلعة رأسمالية ثمنها ٨٠٠٠ جنيه وعائدها السنوى الصافى فى المستقبل ، أى بعد دفع كل النفقات ،

(١) أنظر M. J. Bailey, National Income and The Price Level, Study in Macrotheory, Mc Graw — Hill, London, 1962 ch. IX

١٠٠٠ جنيه ، وإذا فرضنا أن هذا المشروع يستطيع أن يقترض (أو أن يقرض) بسعر الفائدة السائد فى السوق ، وان هذا السعر هو ١٠٪ ، ففى هذه الحالة يكون أمام هذا المشروع أحد حلين لاستثمار أمواله : الأول أن يشترى السلعة الرأسمالية وان يكسب منها ، ١٠٠٠ جنيه سنوياً أو أن يقرض ثمنها (٨٠٠٠ جنيه) بسعر الفائدة ١٠٪ ويحصل على ٨٠٠ جنيه سنوياً . من الواضح أنه من الأفضل للمشروع الإستثمار الرأسمالى لأن عائده أعلى .

إذا بصفة عامة إذا رمزنا بـ (س) لتيار للدخل السنوى الصافى للسلعة الرأسمالية و بـ (ص) لثمنها و بـ (هـ) لسعر الفائدة ، الذى يعبر بدقة عن نفقة الاختيار بالنسبة لرأس المال ، فإن السلعة الرأسمالية تشترى إذا كانت.

$$س > ص هـ$$

حيث أن س هى عائد السلعة الرأسمالية فى حين أن ص هـ تمثل ما كان يمكن كسبه باستثمار ثمن هذه السلعة بسعر الفائدة السائد فى السوق . بعبارة أخرى يكون من المربح شراء السلعة الرأسمالية طالما أن عائدها السنوى يزيد على عائد ثمنها إذا استثمر على أفضل وجه ممكن آخر ، أى بسعر الفائدة فى السوق .

وبطريقة جبرية بسيطة يمكن أن نضع المعادلة السابقة فى صورتين أخريين تعبر كلاهما عن القاعدة التى تحدد متى يكون الاستثمار الرأسمالى مفيداً .

الصورة الأولى هى قسمة طرفى المعادلة على (هـ) وبذلك نحصل على المعادلة الآتية : $\frac{س}{هـ} > ص$ ، فالجانب الأيمن للمعادلة ليس إلا القيمة الحالية لتيار الدخل المتولد من الآلة . فمن المفيد شراء الآلة عندما تزيد القيمة الحالية لعائدها الصافى فى المستقبل على ثمنها .

: الصورة الثانية هي قسمة طرفي المعادلة على (ص) ، وبهذا تصبح المعادلة الأصلية على الوجه الآتي : $\frac{س}{ص}$ = هـ ، فالجانب الأيمن للمعادلة ليس إلا الدخل السنوي الصافي للآلة كجزء من ثمنها ، ويسمى هذا معدل عائد رأس المال ، فمن المفيد شراء الآلة طالما أن عائدها كجزء من ثمنها يزيد على سعر الفائدة وقت شرائها .

والقاعدة العامة فيما تقدم أن سعر الفائدة في جميع الحالات السابقة يجب أن يعبر بدقة عن نفقة الاختيار الحقيقية لرأس مال المشروع ، فإذا كان على المشروع أن يقرر ما إذا كان من صالحه استثمار أصوله في آلة معينة ، فيجب عليه أن يقارن بين الآلة وأفضل استخدام آخر لأصوله . وعلى هذا الأساس فإن القواعد التي تحكم هذه القرارات تنطبق أيضاً على القرار المتعلق باستخدام أصول المشروع الخاصة والقرارات المتعلقة بالاقتراض .

٢ — الكفاءة الحدية لرأس المال على مستوى الاقتصاد ككل . (١)

انصب التحليل السابق على سلعة رأسمالية واحدة (آلة مثلا) ، أما بالنسبة للاقتصاد ككل فإنه يترتب على تزايد تراكم رأس المال بالنسبة لمعرفة فنية ثابتة وحجم سكاني ثابت تعميق رأس المال مما يؤدي إلى انطباق قانون تناقص الغلة وانخفاض العائد الحدي لرأس المال .

ولمعرفة لماذا يجب أن يحدث هذا لابد من التفرقة بين مشروع فردي والاقتصاد ككل .

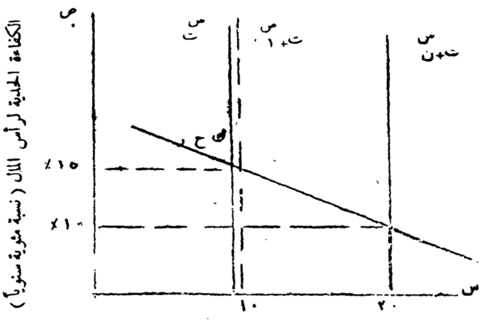
فعندما يريد مشروع معين أن يتوسع في إنتاجه ، فإنه يستطيع شراء قطعة أرض أخرى وأن يبني عليها مصنعاً آخر مماثلا للمصنع الذي يملكه وأن

(١) أنظر J. Lindauer, Macroeconomics, 2 nd ed., J. Wiley and Sons, New york, pp. 102 – 105

يستأجر عمالا جدداً لتشغيله . بهذه الطريقة يضاعف المشروع ما يملكه فعلا فكل عامل فى المصنع الجديد سيكون له نفس القدر من رأس المال الذى كان لأى عامل فى المصنع القديم ، ويظل متوسط نصيب العامل من الناتج الكلى ومن رأس المال كما هو ، ويطلق على هذا توسعة رأس المال. ولكن العمال الجدد فى المشروع لابد أن يسحبوا من الأعمال التى كانوا يقومون بها ، فما يستطيع مشروع فردى أن يفعله لا يستطيع الاقتصاد ككل أن يفعله فى حالة التشغيل الكامل .

ففى هذه الحالة إذا زاد حجم رأس المال وظل حجم السكان ثابتاً فإن متوسط نصيب العامل من رأس المال لابد وأن يزيد ويعنى هذا استخدام طرق كثيفه رأس المال فى الإنتاج وهذا هو المقصود بتعميق رأس المال كما قلمنا . وطالما أن رأس المال منتج فإن الناتج يزيد ولكن رأس المال يخضع كغيره من عناصر الإنتاج لقانون تناقص الغله . فمقدار الناتج بالنسبة لوحدة من رأس المال لابد أن ينخفض بعد حد معين لأن كل وحدة من رأس المال يتناقص نصيبها من وحدات العمل والأرض التى تعمل معها . وهكذا كلما زاد استخدام الطرق كثيفة رأس المال فإن ناتجه الحدى ينخفض ، فالمنحنى الذى يبين الكفاءة الحدية لرأس المال فى هذه الظروف يتجه من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين كما هو موضح فى الشكل التالى :

فتقاس الكفاءة الحدية لرأس المال على المحور الصادى وحجم رأس المال على المحور السينى ، وتمثل الكفاءة الحدية لرأس المال ، كما قدمنا ، العائد الصافى لوحدة من رأس المال بعد خصم جميع النفقات وتنخفض هذه الكفاءة بفعل قانون تناقص الغلة فى ظل فن إنتاجى وحجم سكانى ثابتين . فإذا كان رصيد رأس المال (س ت) فى السنة (ت) فإن سعر الفائدة فى حالة التوازن يكون ١٥٪ . لأنه إذا انخفض سعر الفائدة عن هذا الحد فإن أى



حجم الأصول الرأسمالية فى المجتمع (بالمليون)

شخص يكون من مصلحته الاقتراض لكى يستثمر ويكسب الفرق . إذاً ، فرضنا أن رصيد رأس المال زاد من (س ت) إلى (س ت + ١) فى خلال سنة واحدة فإن هذا لايؤثر كثيراً على سعر الفائدة لمرونة الكفاءة الحدية لرأس المال ، أما إذا استمر حجم رأس المال فى الزيادة بالنسبة لفن إنتاجى وحجم سكانى ثابتين فإن الكفاءة الحدية لرأس المال تنخفض ، فإذا زاد مثلا إلى (س ت + ن) فإن الكفاءة الحدية وبالتالى سعر الفائدة فى حالة التوازن ينخفضان إلى ١٠ ٪ مثلا إذا زاد رصيد المجتمع من رأس المال من ١٠ مليون إلى ٢٠ مليون كما هو موضح فى الشكل السابق .

ولكن هل تقتصر آثار الاستثمار على آثاره المباشرة أم أن الأمر يتعدى ذلك ؟

٣ — آثار المضاعف التى تترتب على الاستثمار : (١)

إذا فرضنا أن الدولة قررت إنشاء مستشفى تكاليفه ١٠ مليون جنيه فإن

(١) أنظر W. L. Smith, Macroeconomics, Irwin, Illinois, 1970, pp. 126–133.

هذا المبلغ يوزع على العاملين فى المشروع أى أنه يتحول إلى أجور للعاملين وأرباح للمنظم وفوائد لرأس المال وريع للأرض التى تستخدم فى إنشاء المستشفى . تتكون إذا مجموعة من الدخول ، فما هو مصير هذه الدخول ؟ الواقع أن من يحصلون عليها سينفقون جزءاً منها ويدخرون الجزء الآخر ، وواضح أن الجزء الأول هو الأكبر ، ويتم هذا طبقاً للميل الحدى للاستهلاك فإذا كان هذا الأخير ٨ فمعنى هذا أن ٨ مليون جنيه ستنفق على سلع وخدمات فى حين يدخر ٢ مليون . وواضح أن المبلغ الذى سينفق يمثل دخولا لمنتجى السلع والخدمات التى سينفق عليها ، وسيقوم هؤلاء المنتجين بإنفاق جزء كبير من الدخول التى يحصلون عليها فإذا كان ميلهم الحدى للاستهلاك هو نفسه بالنسبة للمجموعة الأولى فعنى هذا أنهم سينفقون ٦ر٤ مليون جنيه ويدخرون ٦ر١ مليون ، وهنا أيضاً تكون الـ ٦ر٤ مليون دخولا جديدة لأصحاب السلع والخدمات التى تنفق عليها ينفقون أربعة أخماسها ويدخرون خمسها وهكذا . . . ينتج عن الإنفاق المبدئى موجات متتالية ومتناقصة من الدخول وفى كل مرحلة يتم توزيع الموجة الجديدة من الدخل بين الاستهلاك والادخار طبقاً للميل الحدى للاستهلاك . والسؤال الآن هو كيف يتم حساب مجموع هذه الموجات ؟ إذا فرضنا أن الزيادة الأولية كانت (١) فيمكن حساب مجموع هذه الموجات طبقاً للمعادلة التالية :

١ + س + س ٢ + س٣ . . . . س ن ، وتكون س أقل من الواحد الصحيح ، بعبارة أخرى يمكن حساب التغير فى الدخل بضرب قيمة التغير فى الإنفاق × $\frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$

لأن قيمة المضاعف = $\frac{\text{التغير فى الدخل}}{\text{التغير فى الإنفاق}}$

$= \frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$

$= \frac{١}{\text{الميل الحدى للإدخار}}$

$$\frac{١}{١/٥} = ٥$$

أى أن قيمة المضاعف تساوى مقلوب الميل الحدى للادخار فإذا كان هذا الأخير = $\frac{١}{٥}$ فإن المضاعف = ٥ ، أى أن مجموعة الدخول التى تتكون ابتداء من إنفاق مبدئى قدره جنيه مثلا هو خمسة جنيهات.

ويلاحظ أن تحديد الميل الحدى للادخار للجماعة صعب جداً ، ويتوقف أساساً على كيفية توزيع الدخل القومى على فئات المجتمع المختلفة وميول كل فئة الحدية للادخار وللاستهلاك فهو لا يختلط بمتوسط هذه الميول .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن هناك حدوداً معينة لتطبيق نظرية المضاعف بدونها لا ينتج أثره . هذه الحدود تنتج عن عدم استقرار المضاعف من ناحية وعن تحركات الأثمان من ناحية ثانية وهيكل الاقتصاد أخيراً .

فعدم استقرار العادات الاستهلاكية للفئات الاجتماعية المختلفة يؤدى إلى عدم استقرار المضاعف . فهذه العادات لا تتوقف فقط على مستوى الدخل ولكنها تتأثر بعوامل أخرى كتوقعات الوحدات الاقتصادية بالنسبة لمستوى الإنفاق العام مثلا أو أى أحداث يمكن أن تؤثر على مستوى الاستهلاك كحرب أو أزمة . وبالمثل إذا استخدم المستفيدون من الدخول الجديدة هذه الدخول أو جزءاً منها فى الإكتناز أو فى سداد ديون سابقة فإن آثار المضاعف لا تتحقق .

أما فيما يتعلق بحركات الأثمان فإن التحليل السابق يفترض أنه من الممكن زيادة العرض فى كل مرحلة من مراحل تكون الدخول لمواجهة الزيادة فى الطلب أى أنه توجد فى جميع فروع الإنتاج التى تتجه إليها الزيادة فى الطلب طاقات إنتاجية غير مستغلة واحتياطى غير مستخدم من عناصر الإنتاج .

فالمضاعف لا يحدث أثره إلا فى حالة التشغيل الناقص أما فى حالة التشغيل الكامل فإنه لا يؤدى إلا إلى ارتفاع الأثمان مما يؤثر على الاستهلاك

ولهذا لا تنتج آثارة كاملة لأن هذه الآثار تمتصها الزيادة فى الأثمان .

ولنفس الأسباب المتقدمه لا تتحقق آثار المضاعف إلا إذا طبق على اقتصاد يمكن أن تؤدى الزيادة فى الطلب فيه إلى زيادة فى الإنتاج ، أى أنه لا يمكن تطبيقه على اقتصاد لا يستجيب فيه العرض للزيادة فى الطلب لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى أى لعدم وجود الجهاز الإنتاجى الكافى أو لعدم استجابه النشاط الإنتاجى للحوافز النقدية أو لهذه الأسباب مجتمعة ، ولهذا فصلاحية المضاعف للدول المتخلفة محدودة إلا فيما تؤدى إليه من ارتفاع الاثمان وما يترتب على هذا من تقييد الاستهلاك .

رأينا حتى الآن العناصر المكونة للناتج القومى وكيفية صياغة الحسابات القومية والعوامل التى تحددمستوى الدخل القومى وقدسبق أن أوضحنا أن مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يتوقف على حجم ما ينتجه من سلع وخدمات فى فترة معينة ، وسندرس ، فيما يلى كيفية توزيع الدخـــل القومى ، أى المقصـــــــود بتوزيع الدخل على أفراد المجتمع وكيفية قياس مدى المساواه فى هذا التوزيع وذلك لأن الرفاهية الأقتصادية لاتتوقف فقط على حجم السلع والخدمات المنتجة ولكن أيضاً على مدى المساواة فى توزيعها فكلما كان هذا التوزيع عادلا زاد مستوى الرفاهية الاقتصادية والعكس بالعكس .

المبحث الخامس

التوزيع الشخصى للدخل القومى

هناك معنيين لتحديد المقصود بتوزيع الدخل القومى . الأول هو التوزيع الوظيفى ويقصد به تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج فى الدخل القومى ، ويتوقف نصيب كل عنصر على كميته وما يدفع من ثمن لقاء

خدماته فى العملية الإنتاجية ، فنصيب العمل مثلا يتوقف على عدد العمال ومقدار ما يدفع لهم من أجور (١) .

التعريف الثانى لتوزيع الدخل هو ما يطلق عليه التوزيع الشخصى ، ويقصد به تحديد نصيب كل فرد من الدخل القومى ، وهنا نجد أن هذا التحديد لاينشأ فقط من العمل الذى يقوم به كل فرد وإنما أيضاً مما قد يملكه من أرض ورأس مال فى النظم الاقتصادية التى تقر هذه الملكية ، فإذا كان دخل شخص ١٠٠ جنيه شهريا فقد يحصل عليها من عمله وقد يحصل على جزء منها من عمله وجزء آخر من منزل يملكه ويؤجره أو أرض له يستثمرها وهنا أيضاً نجد أن نصيب الفرد من الدخل القومى يتوقف على كمية ما يملكه من عناصر الإنتاج وما يدفع من ثمن مقابل خدمات هذه العناصر فى العمليه الإنتاجية ، وواضح أن العلاقة هنا طردية أيضاً كما هو الحال بالنسبة للتوزيع الوظيفى ، فكلما زادت كمية مورد وارتفع ثمنه زاد نصيبه فى الدخل القومى ، وكلما زادات كمية الموارد التى يملكها فرد وارتفع ثمنها زاد نصيبه من الدخل القومى . وسندرس فيما يلى التوزيع الشخصى ومدى المساواة فى هذا التوزيع وكيفية قياسها .

والواقع أن هذا الموضوع فى غاية الأهمية ، فله جوانب سياسية واجتماعية ولكن له أيضا آثار اقتصادية هامه جداً تتجلى فى أن كيفية توزيع الدخل القومى على الفئات الاجتماعية المختلفة ، وميول هذه الفئات الاستهلاكية هى التى تحدد قدرة المجتمع ككل على الادخار وبالتالى على الاستثمار . كما أن مستوى الأجور فى كل مهنة هو الذى يحدد مدى إقبال عنصر العمل عليها . . وقد قدمنا أن الدخل الشخصى يتوقف على العمل الذى يقوم به الشخص وما

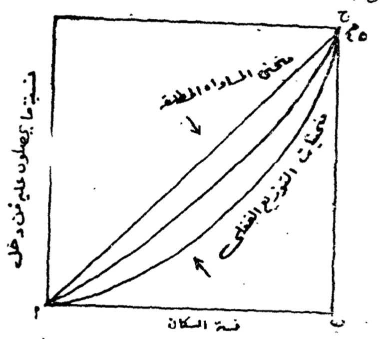
(١) يلاحظ أن نظرية التوزيع الوظيفى تركز اهتمامها على ثمن مساهمة كل عنصر فى خلق الناتج القومى ، أما الكمية التى يساهم بها كل عنصر فتهتم بها فروع أخرى من النظرية الاقتصادية هى نظريات التشغيل والنمو والتنمية .

يملكه من عناصر إنتاج ، ولذلك فإن نظام الملكية يعتبر من أهم العوامل التى تحدد نصيب الأفراد فإذا تركزت الملكية (أو إذا كانت هناك طبقية فى التعليم) فإن درجة المساواه تقل إلى حد كبير ، ولذلك فكل إجراء من شأنه تحقيق المساواة فى الملكية بوضع حدا أقصى لها (الإصلاح الزراعى بالنسبة للملكية الزراعية) أوجعلها للمجتمع (وكذلك مجانيه التعليم) يؤدى إلى درجة أعلى من المساواة فى توزيع الدخل . ولكن لايجب أن يفهم من هذا أن الملكية هى العامل الوحيد فلاشك أن العمل هو المصدر الأساسى للدخل بالنسبة لعدد كبير من الأفراد ، فإذا زاد ثمن العمل أى حجم الأجور بالنسبة لثمن الأرض أو رأس المال فلا جدال فى أن هذا يؤدى إلى قدر أكبر من المساواه فى توزيع الدخل القومى بعبارة أخرى تساهم ملكية الموارد التى للفرد والعمل الذى يقوم به فى تحديد نصيبه من الدخل القومى ، ويتوقف هذا على الأثمان النسبية للموارد التى يملكها والعمل الذى يقوم به ، والأمر مرجعه فى النهاية ، فى تحديد الأهمية النسبية لمكونات الدخل إلى العلاقة بين ثمن العمل وثمن غيره من الموارد التى يملكها الفرد .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن تحقيق المساواه المطلقة فى توزيع الدخل القومى أمر مستحيل ، بل أن آثاره ضاره جداً على إنتاجية الأفراد . فلو فرضنا أن المساواة المطلقة فى ملكية الأرض ورأس المال قد تحققت سواء بتوزيعهما بالتساوى التام على جميع أفراد المجتمع أو بنقل ملكيتهما إلى المجتمع فإن العمل يظل سبباً أساسياً للتفاوت فى مستوى الدخل . فالعمل ليس من نوع واحد ولتوفير الحوافز الضرورية ورفع المستوى المهنى والثقافى للعاملين لابد أن يكون هناك تفاوت فى الدخول ، فلا يعقل أن يتساوى أجر المهندس وأجر العامل اليدوى والعامل الفنى وإلاما أنفق أى شخص أى جهد أوقت فى سبيل تحسين مستواه المهنى والثقافى ، فتوفير الحوافز الإنتاجية يتطلب دون أدنى شك قدرا معينا من التفاوت فى الدخل .

إذا انتهينا إلى هذه النتيجة يصبح السؤال هو كيف يمكن أن نقيس مدى

المساواة فى توزيع الدخل بين الأفراد ؟ الواقع أن ذلك يتم باستخدام مايسمى بمنحنى لورنز نسبة إلى إسم العالم الذى صاغه (١) ، والفكرة الاساسية لهذا المنحنى هى المقارنة بين نسبة معينة من مجموع السكان ونسبة ما تحصل عليه من الدخل القومى . فإذا فرضنا أن ٥ ٪ من السكان يحصلون على ٥ ٪ من الدخل ثم نظرنا إلى مجموعة أخرى تمثل ١٠٪ من السكان فوجدنا أنها تحصل على ١٠ ٪ من الدخل وهكذا . . . . أى أن نسبة معينة من السكان تحصل على نسبة مماثلة من الدخل فإننا نكون بإزاء تساوى مطلق فى توزيع الدخل . ومن الممكن أن نتصور عكس هذا الفرض تماماً بمعنى أن كل السكان لا يحصلون على شىء من الدخل القومى الذى يحصل عليه بأكمله شخص واحد فقط . هذين الفرضين يمثلان الوضعين المتطرفين فى توزيع الدخل أى التساوى المطلق والتفاوت المطلق . والواقع طبعا غير ذلك إذ يتم التوزيع الفعلى بين حدى هذين الوضعين المتطرفين ، ويمكن تمثيل ذلك بيانياً على النحو التالى :



M. C. Lorenz, „Methods of Measuring the Concentration of Wealth The American Statistical Association vol. 9. 1905 pp. 206 – 219. (1)

فيتم قياس نسبة السكان على المحور الأفقى ونسبة ما يحصلون عليه من الدخل على المحور الرأسى . ويمثل المنحنى (أ ج) زاوية مقدارها ٤٥ درجة مع المحورين الأفقى والرأسى أى أن كل نقطة عليه تبعد بعدا متساويا عن هذين المحورين فهو إذا منحنى التساوى المطلق . أما منحنى التفاوت المطلق فهو المنحنى (أ ب ج) والحقيقة تتوسط هذين الفرضين المتطرفين كما قلنا ، وهى موضحة فى الشكل بمنحنيات التوزيع الفعلى . ويلاحظ أنه كلما اقترب منحنى التوزيع الفعلى من المنحنى (أ ج) قلت درجة عدم المساواة وكلما ابتعد عنه زادت درجة عدم المساواه .

ويستخدم منحنى لورنز ليس فقط فى قياس مدى المسآواة فى توزيع الدخل وإنما فى مجالات أخرى أيضاً . فهو يستخدم فى مقارنة درجة التساوى فى بلاد مختلفة فى نفس الوقت أو فى نفس الدولة فى فترتين مختلفتين ويمكن كذلك استخدامه فى قياس تأثير الإجراءات المختلفة التى تتخذ فى إطار السياسة الاقتصادية أو التخطيط الاقتصادى على المساواة فى توزيع الدخل كفرض ضرائب تصاعدية على الدخل وعلى رأس المال أو رفع أجور العمال ،أو إشراكهم الأرباح أو تخفيض أثمان السلع الضرورية لرفع القوة الشرائية لمحدودى الدخل إلخ ويتم ذلك بمقارنة منحنى لورنز قبل تنفيذ مثل هذه الإجراءات وعمل منحنى آخر للتوزيع بعد تنفيذها .

الفصل الثانى

التنمية الاقتصادية

ينقسم العالم حالياً إلى مجموعتين من الدول : الدول المتقدمة التى يتمتع الأفراد فيها بمستوى معيشى مرتفع ومستوى ثقافى واجتماعى متقدم ، والدول النامية أو المتخلفة التى ينخفض فيها المستوى المعيشى والثقافى للأفراد . وليس لهذا التقسيم علاقة بالنظام السياسى أو الاجتماعى ، فالدول الأولى تضم نظما اشتراكية ورأسمالية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) وكذلك الثانية (ساحل العاج والجزائر) كما أن درجات التقدم أو التخلف تختلف . والواقع أن هذا الوضع يثير مشاكل لا حصر لها كما أنه يهدد السلم العالمى لما يمكن أن يقع من صدام مسلح بين هاتين المجموعتين من الدول ، ومن هنا اهتمام المنظمات الدولية والمفكرين فى كلا المجموعتين به ، وزاد من هذا الاهتمام حصول عدد كبير من الدول المتخلفة على استقلالها وتحررها من الاستعمار الذى كان ولايزال يحاول استغلالها اقتصاديا ومما يساهم فى تفاقم هذا الوضع أن القدرة على النمو أكبر فى الدول الغنية ، لارتفاع الدخل فيها وقدرتها على الادخار والاستثمار . منها فى الدول الفقيرة ، فمعدلات النمو فى الأولى تتراوح بين ٧ و ٩ ٪ فى حين لا تتجاوز ٥ ٪ فى الثانية . ويزيد من حدة هذا الموقف أن الدول الغنية حاولت لزيادة نفوذها السياسى وضمان أسواق واسعة لمنتجاتها ، أن تجذب الدول المتخلفة إلى دائرة نفوذها وأن تفرض عليها اتباع نموذج التنمية الذى سارت عليه والذى يلائم مصالحها ، ووقعت دول نامية كثيرة فى هذا الفخ وطبقت سياسات مستوردة لا تتفق مع أوضاعها ولا مع مصالحها . على أن تردد أبناء الدول الفقيره على الدول الغنية جعلهم يدركون مدى الهوة التى تفصل بينهم وبين أبناء الدول المتقدمة وساعد فى إحساسهم بمشكلة التخلف الرهيبة ، والإحساس بمشكلة هو الخطوه الأولى نحو حلها ، فما هى أبعاد مشكلة التخلف وما هى الوسائل التى يمكن اتباعها لحل هذه المشكلة ؟.

المبحث الأول

خصائص التخلف الاقتصادى وعقباته

نقطة البدء فى هذه الخصائص هى انخفاض الناتج القومى أى الدخل القومى فى الدول المتخلفة وبالتالى انخفاض نصيب كل فرد منه ، ويترتب على هذا انخفاض قوتهم الشرائية وقدرتهم على الادخار ، وعدم القدرة على التوسع فى الاستثمار الضرورى لزيادة الطاقة الإنتاجية ، كما يحول دون ذلك أيضاً عدم وجود الطلب الكافى نتيجة انخفاض الدخل . وقد سبق أن أوضحنا صعوبات التكوين الرأسمالى فى البلاد المتخلفة ورأينا معدل الاستثمار الضرورى للتنمية وأن ما يتم تكوينه فعلا أقل بكثير من هذا الحد ، وواضح أننا هنا بإزاء ما أصطلح على تسميته فى علم الاقتصاد بالحلقة المفرغة للفقر . إذ يترتب على انخفاض الدخل والاستثمار عدم القدرة على التوسع فى التعليم العام والفنى وانتشار الأمية وانصاف المتعلمين على نطاق واسع وعدم توافر الكفايات الفنية التى لاغنى عنها كالمهندسين بكافة أنواعهم والأطباء والاقتصاديين بمختلف تخصصاتهم والمحاسبين والإداريين الخ . ويؤدى هذا إلى تخلف وسائل الإنتاج وعدم قدرة هذه الكوادر على استيعاب الفنون الإنتاجية المتقدمة والإسراف والتبذير فى استخدام القدر المحدود المتاح من رأس المال وارتفاع نفقة الإنتاج ، فإذا كنا بصدد إنتاج وطنى مماثل لإنتاج يتم فى دولة متقدمة لوجدنا أن جودة المنتجات الوطنية أقل بكثير فى حين أن نفقة إنتاجها أكبر بكثير ، على الأقل فى المراحل الأولى للتنمية . ولهذا يستحيل عليها أن تنافس منتجات الدول المتقدمة سواء محليا أو خارجيا . وأكثر من هذا نادرا ما توجد مثل هذه الصناعات ، فأصحاب رؤوس الأموال يتجهون إلى أنواع الاستثمار المضمونة السهلة التى تضمن لهم عائدا مرتفعا دون جهد يذكر كالتجارة أو المضاربات العقارية على الأراضى والمنازل التى يرتفع ريعها نتيجة الزيادة السكانية والعمرانية . فهم لا يتجهون إلى أنواع الاستثمار التى تتطلب قدرا من المخاطرة وتتطلب وقتا كما هو الحال فى

الدول المضيفة ، وإنما يقتصرون على أنواع الاستثمار السهلة المضمونة وينتج عن ذلك أن تبقى موارد الدول المتخلفة دون استغلال بل وأكثر من هذا فإن التجار والمستوردين يحاربون التصنيع لأنه يقضى على أرباحهم ؛ يضاف إلى هذا كله عدم الاستقرار السياسى فى كثير من الدول المتخلفة ، وواضح ضرورة هذا الاستقرار لأمكان إتباع سياسة تنمية متصلة ومتجانسة ، فالصراع على السلطة يؤدى إلى عدم الاستقرار والسبب الرئيسى فى هذا الصراع هو الرغبة فى الاستئثار بالقدر الأعظم من الدخل القومى المنخفض كما قلنا وبهذا لا يبقى إلا قدر ضئيل للغالبية العظمى من السكان وتزداد حدة الصراع .

وواضح أن حلقة الفقر التى تكلمنا عنها تكتمل . فنقطة البدء فيها انخفاض الدخل وبالتالى عدم القدرة على التكوين الرأسمالى لضعف القوة الشرائية وعدم توافر الحد الأدنى من الخدمات والتعليم الضرورى لضمان قوة عاملة صحية وقادرة ، وبالتالى تخلف أساليب الإنتاج وعدم وجود الابتكار والتجديد وعدم توافر الاستقرار السياسى وكل هذه العوامل تساهم بدورها فى انخفاض الدخل إذ لا يمكن زيادته فى ظلها . وبالتالى يصبح أهم هدف هو كسر هذه الحلقة والعمل على زيادة الدخل ، وقد سبق أن أوضحنا كيف يمكن رفع قدرة المجتمع المتخلف على زيادة التكوين الرأسمالى عن طريق الادخار الإجبارى واستخدام البطالة المقنعة ، كما أوضحنا الحدود التى تفرض نفسها على هذه السياسة والتى يجب أن تكون واضحة لتلافى آثارها الضارة . ولا يقتصر الأمر على الأوضاع الداخلية للدولة المتخلفة . فكل دولة تدخل فى علاقات مع غيرها من الدول . وما يهمنا هنا هو العلاقات التى توجد بين المجموعتين اللتين تكلمنا عنهما أى الدول ، المتقدمة والدول المتخلفة .

فالدول المتخلفة توجد فى حالة تبعية اقتصادية للخارج ، ويتجلى هذا فى أكثر من مجال . فهى كثيراً ما تعتمد فى الحصول على ما يلزمها من النقد الأجنبى الضرورى لشراء السلع الصناعية من الدول المتقدمة ، على تصدير عدد محدود جداً من المواد الأولية الزراعية أو الاستخراجية إلى هذه الدول .

كما أن ارتباط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة استعمارياً جعل الدول المتخلفة ترتبط بالدول المتقدمة فى أنظمة نقدها وائتمانها . ولهذين السببين فكل تغير فى أثمان المواد الأولية أو فى نظم النقد فى الدول المتقدمة ينعكس أثره بمنتهى القسوة على اقتصاد الدول المتخلفة . فأى انكماش اقتصادى فى الدول المتقدمة يؤدى إلى انخفاض ما تستورده من مواد أولية وبالتالى انخفاض حصيلة الدول المصدرة لهذه المواد من النقد الأجنبى ولما كان مستوى الاستهلاك فيها منخفضاً فإنها لا تستطيع تخفيض وارداتها من السلع الاستهلاكية وبهذا تضطر إلى تخفيض وارداتها من السلع الرأسمالية . ومن ناحية أخرى فقد أدى استقلال الدول النامية ورغبتها فى استغلال مواردها بنفسها إلى أن حاولت الدول المتقدمة ونجحت فى إيجاد بدائل لما كانت تستولى عليه من الدول المتخلفة ، وأوضح أمثلة لذلك الألياف الصناعية التى حلت إلى حد كبير محل الألياف الطبيعية ، كالقطن والصوف فى صناعة المنسوجات والمطاط الصناعى الذى حل محل المطاط الطبيعى ، والمحاولات التى تبذل حالياً لإيجاد بديل من الطاقة النووية بالنسبة للبترول كمصدر أساسى للطاقة . يضاف إلى ذلك أن الكفاءة الإنتاجية فى الدول المتقدمة فى تقدم مستمر ، ولهذا تستخدم المواد الأولية بفعالية أكبر أى أنها تحتاج إلى قدر أقل منها للحصول على نفس الناتج . ومن ناحية أخرى سبق أن ذكرنا أن جودة المنتجات فى الدول النامية أقل من مثيلاتها فى الدول المتقدمة الصناعية وبالتالى لا تستطيع منافسة هذه الأخيرة ويتطلب هذا الوضع حماية جمركية من الدول الناشئة لمنتجاتها الوطنية ، ولكن كلامنا هنا ينصب على قدرتها على تصدير هذه المنتجات إلى الخارج للحصول على النقد الأجنبى ، وهذا يتطلب من الدول المتقدمة أن تمنح منتجات الدول المتخلفة بعض المزايا كتخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على هذه السلع عند وصولها إلى الدول المتقدمة أو تحديد حصة من الناتج القومى للدول المتخلفة يصدر للدول المتقدمة ولكن هذه المزايا يقاومها رجال الصناعة

فى الدول الأخيرة ، كما أنها تثير مشاكل عملية كثيرة يحاول هؤلاء مضاعفتها للحد من أثرها عند ما توجد .

هذه هى الصورة سواء فى داخل الدولة المتخلفة أو فى علاقاتها بالدول المتقدمة ، فما هى وسائل العلاج الممكنة ؟ هذه الوسائل يطلق عليها سياسات التنمية وسندرسها فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

المبحث الثانى

سياسات التنمية

قدمنا أن الاختناق الأساسى فى الدول المتخلفة هو انخفاض الدخل وبالتالى انخفاض القدرة على التكوين الرأسمالى ، واتجاه القدر الضئيل منه إلى استثمارات سهلة ومضمونة ولكنها لا تفيد كثيراً عملية التنمية . وقد سبق أن أوضحنا عند دراسة التكوين الرأسمالى أن زيادة فى الدخل القومى مقدارها ٥٪ تتطلب استثماراً قدره ١٥٪ من الدخل القومى إذا كان معامل الاستثمار ٣ و٢٠٪ من هذا الدخل إذا كان المعامل ٤ ، وأن ما يتم استثماره فعلا يقل كثيراً عن هذه النسبة . ولهذا يجب أن تنصب سياسة التنمية على تعويض هذا النقص . وقلنا أن هذا التعويض يتم بالعمل على زيادة المدخرات الاختيارية أو الإجبارية بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورفع أثمان السلع أو هذه الوسائل مجتمعة كل ذلك للحد من الاستهلاك وإمكان تكوين فائض يستخدم فى التكوين الرأسمالى وقلنا أيضاً أنه يمكن التوسع فى الإصدار النقدى وأنه يترتب عليه ارتفاع الأثمان والحد من الاستهلاك . وبينا حدود هذه الوسائل كلها فالمغالاة فى الضرائب تحد من إمكانيات الادخار ، وكذلك رفع الأثمان عن طريق الضرائب غير المباشرة أو الإصدار النقدى يترتب عليه تخفيض القوة الشرائية فإذا انخفضت دون حد معين فإن هذا يؤدى إلى نقص الطلب على منتجات الصناعة مما يحول دون توسعها . كذلك إذا استخدمت حصيلة الضرائب أو الفائض الناتج عن الإصدار أو رفع الأثمان لا فى أغراض التنمية وإنما فى الإنفاق الحكومى الاستهلاكى فإننا لا نحقق الهدف المنشود وهو التنمية

وإنما تقتصر على تحويل الإنفاق الاستهلاكي من مجموعة إلى أخرى .

هذا عن المصادر الداخلية الممكنة لتمويل التنمية وحدودها ، ويضاف إليها القروض والمساعدات الخارجية . وقد تكلمنا عنها أيضاً عند الحديث عن التكوين الرأسمالي وعن الاستثمار فقلنا أن الاستثمار يمكن أن يتم بلا ادخار داخلي إذا تم تمويله عن طريق قروض ومساعدات أجنبية . ولكن يلاحظ أن حجم هذه القروض والمساعدات غالباً ما يكون محدوداً أي لا يمكن الاعتماد عليه بصفة رئيسية لتمويل التنمية ، كما أنه يمثل عبئاً مستقبلا عند سداد القرض وفوائده فضلا عما يمكن أن ترتبط به من شروط سياسية أو عسكرية تتنافى مع استقلال الدول النامية ومتطلبات تنميتها .

ولهذا فالمصدر الأساسي لتمويل التنمية يجب أن يكون المجهود الذاتي للدول المتخلفة والذى أو ضحنا وسائله المختلفة .

وأيا كانت وسيلة التمويل فإن التساؤل يثور عن النموذج الذى يجب اتباعه حتى تنجح عملية التنمية وهل هو النموذج الرأسمالي أم النموذج الاشتراكي . سبق أن تعرضنا لهذا الموضوع عند دراسة المشكلة الاقتصادية وكيفية حل النظم الاقتصادية المختلفة لهذه المشكلة . ونضيف هنا أن لكل دولة مشاكلها الذاتية المتميزة عن مشاكل سائر الدول وأن محاولة كل معسكر جذب الدول النامية إليه في اتباع نموذجه قد ترتب عليها نتائج ضارة بهذه الدول ، ولهذا حاولت أن تجد لها طريقا ثالثا يتمثل في مراعاة الاعتبارات المحلية ومحاولة الأخذ بالنواحي الإيجابية لكل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي ولهذا وجدت تجارب كالتجربة اليوغسلافية في التسيير الذاتي للمشروعات والتجربة الصينية وغيرها . فالدول النامية يجب عليها أن تدرس تجارب الدول الأخرى لا لتأخذ منها بحذافيرها ولكن لتستعين بالوسائل والمناهج التي نجحت في مثل ظروفها ، فلم يعد التخطيط مثلا قاصراً على الدول الاشتراكية بل يؤخذ به على نطاق واسع في الدول الرأسمالية كذلك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فهو ضخم في

كلا المعسكرين والفرق بينهما فى الدرجة وليس فى الطبيعة ، كذلك ضرورة وجود قدر من الاستقلال الذاتى للمشروعات ولامركزية الإدارة الاقتصادية لتلافى أخطاء التخطيط المركزى الجامد كل هذه وسائل يؤخذ بها على نطاق متزايد فى الاقتصاديات الاشتراكية .

ولكى تنجح السياسة الاقتصادية الداخلية للدول النامية لابد أن يعدل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بما يضع حداً للإجحاف بحقوق الدول النامية .

فهذه الأخيرة يجب أن تنوع إنتاجها حتى لاتعتمد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع فى صادراتها وما يعتريها من هزات تؤثر على اقتصادها تأثيراً ضاراً .

كما يجب أن تنظم تجارة المواد الأولية بما يضع حداً لتكتل الدول الصناعية المتقدمة وفرضها السياسة التى تلائم مصالحها ففى الوقت الذى تزيد فيه باستمرار أثمان السلع الصناعية التى تنتجها الدول الصناعية المتقدمة تنخفض أثمان المواد الأولية التى تنتجها الدول النامية وتسمى هذه الظاهرة ظاهرة المقص أى اتساع الهوة بين هذين النوعين من الأثمان بما يضر باستمرار بمصالح الدول النامية ، ولن يتأتى هذا إلا عن طريق التنسيق بين سياسات الدول الأخيرة وتكوينها اتحادات اقتصادية تستطيع الوقوف فى وجه التكتلات الاقتصادية فى الدول المتقدمة ولعل من أهم الأمثلة المعاصرة لهذا والتى يجب أن توجد بالنسبة لسائر السلع والمواد الأولية للدول النامية ، هو منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)(١) .

(١) أنظر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية مؤلف أستاذنا الدكتور محمد زكى شافعى م الكتاب الأول معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٦٦ ، والكتاب الثانى دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .

الباب الرابع

الأثمان

مقدمة :

موضوع نظرية الثمن وأهميتها :

الثمن هو مبلغ من النقود يدفع فى سبيل الحصول على سلعة معينة . ويعبر ثمن السلعة عن قيمة مبادلتها بالنسبة للسلع الأخرى . فإذا كان ثمن قنطار القطن ١٥٠ جنيه وثمن أردب القمح ٥٠ جنيه فمعنى ذلك أن قيمة مبادلة القطن بالنسبة للقمح هى :

١ قنطار قطن = ٣ أردب قمح

أردب قمح = $\frac{١}{٣}$ قنطار قطن

وإذا كان ثمن الدراجة ٣٠٠ جنيه فإن قيمة مبادلتها بالقطن والقمح تكون
١ دراجة = ٢ قنطار قطن = ٦ أرادب قمح .

فثمن السلعة معبراً عنه بالنقود ، ليس إلا تعبيراً عن قيمة مبادلة هذه السلعة بالسلع الأخرى .

وفى المجتمعات البدائية ، حيث لم يكن للنقود كوسيط للمبادلة وجود وحيث كانت المبادلات تتم عن طريق المقايضة ، كانت الأثمان عبارة عن قيم المبادلة بين السلع المختلفة بمعنى أن قنطار القطن كان يبادل بثلاثة أرادب قمح .

وقد أدت عيوب المقايضة إلى ظهور النقود كمقياس مشترك للقيم وأصبح لكل سلعة ثمن نقدى يعبر عن قيمة مبادلتها بالنسبة للسلع الأخرى . هذا

التعبير النقدى عن قيمة السلع لا ينفى أن موضوع نظرية الثمن هو دراسة قيمة مبادلة السلع بالنسبة للسلع الآخرى ، أى أن موضوع نظرية الثمن هو الإجابة على السؤال الآتى : لماذا تساوى السيارة ، مثلا ، أربعين دراجة والدراجة قنطارين من القطن وهكذا ؟ ومعنى هذا أن نظرية الثمن تعنى بثمن السلعة فى علاقته بأثمان السلع الأخرى أى المستوى النسبى للأثمان المختلفة . ولكن نظرية الثمن لا تعنى بثمن السلعة فى ذاته فهذا هو موضوع نظرية النقود التى تحاول تفسير قيمة النقود أو تفسير المستوى المطلق للأثمان . فإذا كان ثمن قنطار القطن يساوى مثلا ١٥٠ جنيه وأردب القمح خمسون جنيه وإذا حدث أن تضاعفت الأثمان بحيث أصبح قنطار القطن يساوى ثلاثمائة جنيه وأردب القمح ١٠٠ جنيه فإننا نكون بإزاء ظاهرتين متميزتين الأولى هى العلاقة النسبية بين القمح والقطن أى قيمة مبادلة القطن بالقمح وهى فى هذه الحالة لم تتغير إطلاقا وهذا هو موضوع نظرية الثمن التى يطلق عليها أيضا نظرية القيمة لأنها تدرس ، كما قدمنا العلاقة النسبية بين قيم السلع المختلفة .

والظاهرة الثانية هى المستوى المطلق للأثمان أو القوة الشرائية للنقود فإن تضاعف مستوى الأثمان يعنى انخفاض القوة الشرائية بمقدار النصف وهو ماتحاول النظرية النقدية تفسيره .

والواقع أن نظرية الثمن هى حجر الأساس فى الدراسات الاقتصادية فهذه النظرية تهدف إلى تفسير سبب ارتفاع أثمان بعض السلع بالنسبة للبعض الآخر والعوامل التى تؤثر فى ثمن السلع ارتفاعاً وانخفاضا ، ففى النظام الرأسمالى يتم تخصيص الموارد عن طريق التغير فى ثمن سلع بالنسبة للسلع الأخرى وحتى فى النظام الاشتراكى لم تنعدم أهمية دراسة الثمن فهو يعتبر أداة لا غنى عنها بالنسبة للسلطة المركزية لتحديد أو لتشجيع استهلاك سلع معينه لما تبتغيه من أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية إلخ .

ولا تقف أهمية دراسة الثمن عند هذا الحد فهى تتجاوزه إلى مجال الرفاهية الاقتصادية فستوى معيشة الفرد يتوقف على دخله فإذا زاد هذا الدخل

وبقيت الأثمان ثابتة ارتفع مستوى معيشته والعكس بالعكس ولهذا يجب أن نعرف العوامل التى تحدد دخل الفرد ، فدخل الفرد ليس إلا ثمن الخدمة التى يؤديها كمنتج . فإذا كان عاملا فإن دخله يتوقف على ثمن العمل أى الأجر ، وإذا كان مالكاً لأرض فإن دخله يتوقف على ثمن الخدمة التى تؤديها هذه الأرض فى الإنتاج وهكذا . . فالصلة وثيقة بين ثمن الخدمة التى يؤديها العنصر وبين مقدار مايحصل عليه من دخل ، وهذا يحدد بالتالى مستوى رفاهيته الاقتصادية .

وقد كانت قيم الأشياء من أهم الظواهر التى شغلت المفكرين منذ أقدم العصور ، فقد تسألوا عن السبب الذى يجعل كمية معينة من الذهب تزيد فى قيمتها عن كمية مماثلة من الملح أو الماء وهل هنالك صفة كامنة فى الشىء تجعله مرتفع القيمة ، وماهى هذه الصفة ، وهل لندرة الأشياء علاقة بقيمتها أم أن هذه القيمة ترجع إلى منفعتها ؟ .

وقد تعرض آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الحديث ، لهذه المشكلة وبذل جهداً كبيراً فى مؤلفه ثروة الأمم الذى نشر سنة ١٧٧٦ لتفسير هذه الظاهرة (١) . ويمكن إجمال فكر آدم سميث فى هذا الخصوص فيما يلى :—

١ — التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل ، فقد كان آدم سميث يرى أن لكل شئ قيمتان الأولى هى قيمة الاستعمال أى قيمة الشئ بالنسبة لمن يستعمله بصرف النظر عن قيمة السوق ، والثانية قيمة المبادلة وهى القيمة التى تتبادل بها السلعة فى السوق ، وقد تختلف القيمتان اختلافا بيناً ، فالماء له قيمة مرتفعة جداً فى الاستعمال ومع هذا فقيمته التبادلية محدودة وبالعكس فالماس قيمته الاستعمالية ضئيلة فى حين أنه باهظ القيمة فى المبادلة .

٢ — لم يحاول آدم سميث أن يفسر قيمة الاستعمال أو أن يربط بينها

---

(١) A. Smith, The wealth of Nations op. cit. , p.32

وبين قيمة المبادلة وركز جهده على الأخيرة محاولا تفسيرها . وعنده أن المجتمعات تمر بمرحلتين الأولى فطرية قبل تراكم رأس المال وقبل أن تصبح الأرض محلا للملكية الفردية ويكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد في هذه المرحلة ، ولهذا يعتبر العمل هو أساس القيمة بمعنى أن قيمة السلعة تتحدد بمقدار ما يبذل فيها من عمل . ولكن المجتمع لا يلبث أن يتجاوز هذه المرحلة الفطرية فيتراكم راس المال وتصبح الأرض محلا للملكية الخاصة فلا يكفى العمل لكي يكون أساساً لقيمة مبادلة السلعة لأن الرأسمالي لا بد أن يحصل على مقابل لاستخدام رأسماله ، كما يجب أن يحصل مالك الأرض على مقابل لاستخدامها ، وعلى هذا فلا بد أن يكفي ثمن السلعة لدفع أجر العامل وربح رأس المال (أو الفائدة) وريع الأرض أى أن قيمة مبادلة سلعة معينة تتحدد بنفقة إنتاجها من أجور وأرباح (أو فوائد) وريع ، وهذه هي نظرية نفقة الإنتاج في تحديد قيمة المبادلة .

ومن الواضح أن آدم سميث قد تردد بين نظريتي العمل ونفقة الإنتاج كأساس لتحديد القيمة . ثم تبعه ريكاردو ، فلم يتردد في نبذ نظرية نفقة الإنتاج والأخذ بنظرية العمل ومحاولة تعميمها لأن نظرية نفقة الإنتاج تقتصر على تفسير قيمة السلعة بأثمان عناصر الإنتاج أى بقيمة سلع أخرى تحتاج هي نفسها إلى تحديد . وعلى هذا أخذ ريكاردو (١) بنظرية قيمة العمل ومؤداها أن قيمة السلعة تتحدد بما يبذل فيها من عمل ، أما رأس المال فهو ليس إلا عملا مختزناً . وبالنسبة للأرض وضع ريكاردو نظريته في الريع ومؤداها أنه ما يحصل عليه صاحب الأرض ولا يدخل في تحديد قيمة السلعة وإنما يتحدد بها ، أى أن ريع الأرض لا يعتبر سبباً في قيمة السلعة وإنما نتيجة لهذه القيمة . وقد كان لهذه النظرية أبلغ الأثر على المدرسة التقليدية بل أنها أصبحت أساساً للفكر الاشتراكي ،

---

(١) D. Ricardo. The Principles of Political Economy and Taxation, Every Man's library. 1955. p. 5

فقد أخذ بها ماركس وأقام عليها نظرياته الخاصة بالاستغلال وتناقص معدل الربح إلخ...

على أننا إذا أمعنا النظر فى النظرية التقليدية لوجدنا أنها تفسر القيمة بصفة كامنة فى السلعة سواء كانت نفقة إنتاجها أو كمية العمل المبذول فى هذا الإنتاج ، ولكنها لم تهتم بمنفعة السلعة كأحد عناصر تحديد القيمة. لا شك أن تفرقة آدم سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة تحتوى على تعرض لفكرة المنفعة لأن قيمة الاستعمال ليست إلا منفعة السلعة بالنسبة لمن يستعملها ولكنه لم يهتم ببحث هذه الظاهرة أو تطويرها ولم تنجح محاولات بعض من تبعوه لاخذها فى الاعتبار أمام سيطرة أفكار ريكاردو .

ولا شك أن منفعة السلع عنصر هام من عناصر تحديد قيمتها ولا يمكن الاقتصار فى هذا الشأن على نفقة إنتاجها أو كمية العمل المبذولة فى إنتاجها . فقد يتكلف إنتاج سلعة معينة آلاف الساعات أو آلاف الجنيهات ولكنها قد تكون رديئة الصنع وغير صالحة لأداء الغرض الذى أنتجت من أجله ، وبهذا تكون عديمة القيمة بالرغم مما بذل فى إنتاجها من جهد أو نفقة . وقد كان من أوائل المفكرين فى هذا المجال الاقتصادى الفرنسى كونديلاك (١٧٧٦) والألمانى جوسن (١٨٥٤) ولكن فكرة المنفعة لم تأخذ مكانها الصحيح فى نظرية القيمة إلا عندما ظهرت النظرية التقليدية الحديثة على أيدى جيفونز الإنجليزى وفالراس الفرنسى ومنجر النمساوى . فإليهم يرجع الفضل فى اكتشاف فكرة المنفعة الحدية وقانون تناقصها أى بيان العلاقة الصحيحة بين المنفعة والقيمة .(١)

وواضح مما تقدم أن النظرية التقليدية تفسر القيمة بنفقة الإنتاج أو كمية العمل وأن النظرية التقليدية الحديثة أدخلت فكرة المنفعة ، ومن السهل بعد ذلك الربط بين هذه العناصر وبين العرض والطلب باعتبارهما القوتين اللتين تحددان قيمة السلعة .

---

(١) انظر F. Perroux : « La valeur », P.U.F., Paris pp. 158 — 302.

فمنفعة السلعة تعبر عن طلب المستهلك . فالشخص يطلب السلعة لمنفعتها بالنسبة له أى لصلاحيتها لإشباع حاجة من حاجاته ولهذا فالمنفعة عنصر أساسى فى دراسة الطلب . أما نفقة الإنتاج فهى من العوامل الأساسية فى تحديد عرض السلعة لأن النفقة التى يتحملها المنتج تحدد مدى استعداده لإنتاجها . ولهذا فالنفقة عنصر أساسى فى دراسة عرض السلعة . وقد كان للاقتصادى الإنجليزى الفرد مارشال الفضل فى الربط بين العرض والطلب وعلاقتهما بتحديد ثمن السلعة وتقلباته وبالمنفعة ونفقة الإنتاج .

ومن الواضح كذلك أن كيفية تحديد الثمن تتوقف على الوضع الخاص بكل منتج فقد يكون واحداً من كثرة تنتج السلعة وقد ينفرد بإنتاجها ولاشك أن سلطاته تختلف فى الحالتين ، وإلى جانب هذين الوضعين توجد أوضاع أخرى كثيرة سندرسها تفصيلا ولذلك سنبدأ بدراسة الثمن فى المنافسة الكاملة ثم فى ظل الاحتكار وأخيراً فى ظل المنافسة غير الكاملة .

الفصل الأول

الثمن فى المنافسة الكاملة

تتحقق المنافسة الكاملة بالنسبة لسلعة معينة إذا توافرت الشروط الأربعة الآتية :

(١) كثرة البائعين والمشترين :

والكثرة هنا مدلول معين ، فهى تتوفر إذا كان ما يبيعه أحد المنتجين لا يمثل إلانسبة تافهة من مجموع عرض السلعة وكذلك إذا كان ما يحصل عليه أحد المشترين لا يمثل إلانسبة تافهة من مجموع طلب للسلعة ، بمعنى أنه لا يكون فى استطاعة أحد المنتجين أو أحد المشترين على انفراد أن يؤثر فى ثمن السلعة عن طريق الزياد أو الإنقاص فى الكمية التى ينتجها أو يطلبها . وينتج عن توافر الكثرة بهذا المعنى أن يصبح الثمن مستقلا تماماً عن تصرفات منتج فرد أو مشتر واحد ، فهو لا يتأثر إلا بمجموع تصرفات المنتجين أو المشترين. أما إذا استطاع منتج واحد أو مشتر واحد أن يؤثر على ثمن السلعة فإن المنافسة الكاملة لا تتحقق .

(٢) التجانس المطلق بين وحدات السلعة :

يجب لكى تتوافر المنافسة الكاملة أن تتجانس وحدات السلعة تجانساً مطلقاً بحيث تقوم كل وحدة مقام الأخرى تماما. فى إشباع نفس الحاجة كالقطن أو القمح من صنف معين .

أما إذا كانت بعض الوحدات لا تقوم مقام الوحدات الأخرى فى إشباع نفس الحاجة فإننا لا نكون بصدد سلعة واحدة وإنما بصدد سلع متعددة ، فالسيارات تعتبر أصنافاً متعددة لأن كل صنف منها لا

يقوم مقام غيره فى إشباع نفس الحاجة لأن بعض المشترين يفضل بعض هذه الأصناف على بعضها الآخر .

ويتعين لكى تتوافر المنافسة الكاملة أن تتجانس وحدات السلعة التى يعرضها أحد المنتجين تجانساً مطلقاً مع سائر الوحدات التى يعرضها باقى المنتجين بحيث يستوى لدى المشترى أن يحصل على السلعة من المنتج (أ) أو (ب) أو (جـ) إلخ ...

والعبرة فى توافر التجانس بما يقوم فى ذهن المشترى ، فإذا اعتقد صواباً أو خطأ — أن الوحدات التى ينتجها (أ) تقوم تماما مقام الوحدات التى ينتجها (ب) فى إشباع حاجته تحقق شرط التجانس المطلق ، أما إذا اعتقد أن وحدات (أ) تختلف قليلا أو كثيراً عن وحدات (ب) ولا تستوى فى إشباع حاجته فإن شرط التجانس لا يتحقق .

(٣) العـــلم :

يجب لكى تتحقق المنافسة الكاملة ، أن يكون كل بائع وكل مشتر على علم تام بثمن السلعة الذى يطلبه سائر المنتجين ويدفعه سائر المشترين وأن يكون على علم أيضا بالشروط الأخرى إلى جانب الثمن — التى تخص بيع السلعة أو شرائها .

(٤) حرية الدخول وعدم الاتفاق :

ويجب أن يكون ممكناً لأى شخص أن ينتج السلعة ، أى أنه يجب أن لا تكون هناك عوائق فى وجه من يريد إنتاج السلعة سواء كانت هذه العوائق من صنع الدولة أو أحد المنتجين بعبارة أخرى يجب أن يكون كل شخص حراً فى أن يخصص موارده لإنتاج السلعة التى يختارها إذا رأى فى ذلك تحقيقاً لمصلحته الخاصة . ويجب أيضاً أن لا يكون هناك اتفاق بين البائعين أو المشترين على وضع حد أدنى للثمن الذى تباع به السلعة أو حد أقصى للثمن الذى تشترى به ، وألا يكون هناك أى اتفاق على كيفية السلوك الخاص بإنتاج السلعة أو بيعها أو شرائها .

ويضيف البعض (١) أنه حتى تتحقق المنافسة الكاملة يفترض أن المنتجين يعملون فى أماكن قريبة بعضها من بعض حتى يمكن استبعاد نفقات النقل ، بعبارة أخرى لا يتوافر التجانس بين السلع بالمعنى الاقتصادى إلا إذا كانت فى نفس المكان وبهذا يستبعد اختلاف الأثمان الذى يرجع إلى نفقات النقل .

فإذا توافرت الشروط السابقة أى الكثرة والتجانس والعلم والحرية بالنسبة لإنتاج سلعة معينة تحققت المنافسة الكاملة فى إنتاجها ، أما إذا تخلف شرط أو أكثر فإن المنافسة تكون غير كاملة . ومن الواضح أن المنافسة الكاملة صعبة التحقق وأصعب شروطها توافراً شرطى التجانس والعلم ، فكثيراً ما يعمد المنتج إلى المغايرة بعض الشيء بين السلعة التى ينتجها والسلعة التى ينتجها منافسوه (أحسن صنفاً ، أو أكثر احتمالا) أو إلى أداء خدمة خاصة للمشترى وبهذا يعتقد هذا الأخير أن سلعة المنتج الذى يتعامل معه تختلف عن سلع الآخرين وينعدم شرط التجانس . ويصدق هذا بصفة خاصة على المنتجات الصناعية حيث تتعدد العلامات التجارية ويستخدم الإعلان .

أما فيما يتعلق بشرط العلم ، فمن الواضح أيضاً أنه صعب التحقق إذ يصعب أن يعرف كل بائع أو مشترى بما يفعله تماما سائر المنتجين والمشترين.

ولكن يحدث أن تقترب ظروف إنتاج سلعة معينة من حالة المنافسة الكاملة . ويصدق هذا بصفة خاصة على بعض السلع الزراعية كالقمح أو القطن ~~حيث يتوفر التجانس~~ المطلق وكثرة البائعين والمشترين والحرية بالنسبة لكل صنف من الأصناف ، كما يتحقق العلم عن طريق تنظيم أسواقها تنظيما عالميا بما يوفر العلانية التامة .

وأيا ماكان الأمر فإذا تحققت شروط المنافسة الكاملة فإن ذلك يؤدى إلى وحدة الثمن فى السوق ، أما إذا تخلفت أو تخلف بعضها فإن الأثمان تتعدد . . ويقصد بالسوق عادة مكان يجتمع فيه البائعون والمشترون لسلعة

(١) A. Stonier and D. Hague Atext book oF Economic Theory longmans. 1950 p. 226.

معينة . ولا يلزم فى ذلك أن تكون البقعة واحدة وإنما يكفى أن يكون هناك اتصال بين البائعين والمشترين ، وقد كانت هذه الصلة فى الماضى شخصية ولهذا ارتبطت فكرة السوق بالمكان الواحد . ولكن بعد التقدم الهائل فى وسائل المواصلات بأنواعها المختلفة أصبح من الممكن وجود هذه الصلة بين البائعين والمشترين وإن فصلت بينهم آلاف الكيلومترات .

وإذا كان ثمن السلعة يتوحد فى المنافسة الكاملة فإنه يجب أن تعرف العوامل التى تحدده وقد سبق أن رأينا أن ثمن السلعة يتوقف على طلبها الكلى وعرضها الكلى والعلاقة بينهما ولهذا سندرس على التوالى الطلب الكلى والعرض الكلى وتحدد الثمن نتيجة للتفاعل بينهما ثم ندرس مكونات كل من الطلب الكلى والعرض لنحدد مقوماتهما الأساسية :

المبحث الأول

الطلب الكلى

يقصد بالطلب الكلى على سلعة معينة الكمية التى يكون المشترون قادرين ومستعدين لشرائها بثمن معين كحد أقصى (١) خلال مدة معينة. فحتى يكون من الممكن تحديد الطلب لابد من معرفة عاملين : الثمن والزمن (٢) .

فالطلب الكلى على القمح لايمكن تحديده إلا إذا كان ثمنه معروفاً . لأن الطلب على القمح ، كأى سلعة أخرى يتفاوت باختلاف ثمنه . فالكمية المطلوبة عندما يكون الثمن منخفضاً تختلف عن الكمية المطلوبة عندما يرتفع الثمن . والأمر بالمثل فيما يخص عامل المدة فمجموع ما يطلب من سلعة خلال يوم واحد يختلف عن مجموع ما يطلب منها خلال أسبوع أو شهر أو سنة . والطلب الذى يعتد به هو الطلب المقترن بالقدرة على دفع الثمن والاستعداد لدفعه . فمجرد الرغبة — مهما اشتدت — لاتكفى

---

(١) أنظر M. Friedman Price Theory Provisional Text, chicago, 1962, p. 13.

(٢) أنظر فى تحديد المقصود بالزمن فى علاقته بالطلب المرجع السابق ص ١٥ .

لتكوين الطلب إذا كانت مجردة عن القدر أو عن الاستعداد . وسندرس على التوالى العلاقة بين الطلب والثمن ثم منحنى الطلب وأخيراً مرونته .

أولا : العلاقة بين الثمن والطلب : قانون الطلب

يؤثر تغير ثمن السلعة على الكمية المطلوبة منها ، كما أن تغير الكمية المطلوبة من سلعة يؤثر على ثمنها ؛ وسنقتصر هنا على دراسة تأثير تغير الثمن على الطلب .

ويتلخص تأثير الثمن على الطلب فى أنه إذا زاد ثمن السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها ، وعلى العكس إذا انخفض ثمنها زادت الكمية المطلوبة منها . وتتضح هذه العلاقة فيما يسمى بجدول الطلب ، وسنضرب مثالا على هذا بجدول الطلب على السلعة (أ) مثلا .

« جدول الطلب على السلعة (أ) »

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٤٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٠٠٠ وحدة (فى الأسبوع مثلا)

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٣٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٢٠٠ وحدة (فى نفس المدة)

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٢٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٥٠٠ وحدة (فى نفس المدة) .

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ١٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ٢٠٠٠ وحدة (فى نفس المدة)

ففى هذا الجدول هناك أربع فروض(١) للثمن وبيان الكميات المطلوبة عند كل ثمن ومن الواضح أنه يمكن إضافة فروض أخرى للثمن أعلى من ٤٠٠ أو أقل من ١٠٠ ، وظاهر من الجدول أن تأثير الثمن على الكمية المطلوبة

---

(١) هذه الفروض تعبر عن حالات ممكنة وهى بهذا تختلف عن الكميات المطلوبة فعلا من سلعة من السلع فى ظل ظروف معينة . أنظر K·E. Boulding, Economic Analysis, revised ed., H. Hamilton, London, 1949, p. 126.

تأثير عكسى لأن ارتفاع الثمن يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة كما يؤدى انخفاضه إلى زيادتها .

ولكن يلاحظ أن الكمية المطلوبة من سلعة لاتتوقف على ثمنها فقط وإنما تتوقف على عوامل أخرى . غير أنه لما كان جدول الطلب يهدف إلى توضيح تأثير ثمن السلعة فقط أى تأثيره وحده على الكمية المطلوبة منها ؛ وجب افتراض بقاء العوامل الأخرى بلاتغيير .

هذه العوامل الأخرى هى عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم وأثمان السلع الأخرى ، فمن الواضح أن الكمية المطلوبة من سلعة تتوقف على عدد المستهلكين فإذا زاد عددهم زادت الكمية المطلوبة وإذا نقصوا نقصت . ولهذا فإن الفروض الواردة فى جدول الطلب تفترض بقاء عدد المستهلكين دون تغيير حتى يمكن القطع بأن التغيير فى الكمية المطلوبة يرجع إلى التغيير فى الثمن فقط . وبالمثل نجد أن الكمية المطلوبة من سلعة تتوقف على مقدار دخل المستهلكين فإذا زاد دخلهم زادت الكمية المطلوبة والعكس بالعكس . وهنا أيضاً نفترض فى جدول الطلب بقاء دخل المستهلكين إلى جانب عددهم كما هو حتى يمكن توضيح أثر الثمن فقط على الكمية المطلوبة . كذلك تتأثر الكمية المطلوبة بذوق المستهلكين . فقد تتغير أذواقهم بحيث يزيد إقبالهم على سلعة معينة فيزيد الطلب عليها أوعلى العكس ينصرفوا عنها فيقل طلبهم عليها ولهذا يفترض جدول الطلب بقاء ذوق المستهلكين كما هو — إلى جانب عددهم ودخلهم — حتى نتأكد من أن التغيير فى الكمية المطلوبة يرجع فقط إلى التغيير فى الثمن . وأخيراً نجد أن الكمية المطلوبة من سلعة تتوقف على اثمان السلع الأخرى ، فالذرة مثلا ينافس القمح فى إشباع الحاجة إلى الغذاء فإرتفاع ثمن الذرة يؤدى إلى انصراف بعض المستهلكين عنه إلى القمح أى أن ارتفاع ثمن الذرة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من القمح ، وبالعكس إذا انخفض ثمن الذرة فإن بعض المستهلكين يقبلون عليه وينصرفون عن القمح أى أن انخفاض ثمن الذرة يؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة من القمح . ولهذا تفترض الحالات الواردة فى جدول القمح

بقاء أثمان السلع البديلة — إلى جانب عدد المستهلكين ودخلهم وأذواقهم — دون أي تغيير حتى نستطيع أن نقطع بأن التغير في الكمية المطلوبة يرجع إلى التغير في الثمن فقط .

هذه العوامل الأربعة — عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم وأثمان السلع الأخرى — تكون مايسمى بظروف الطلب وهي التي نفترض بقاءها على حالها طالما أننا بإزاء جدول معين . فالحالات التي يتضمنها الجدول رقم (١) مثلا تتشابه تماماً من حيث عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم وأثمان السلع الأخرى والمتغيران الوحيدان هما الثمن والكمية المطلوبة .

أما إذا حدث تغيير في ظرف الطلب بأن تغير عامل أو أكثر من العوامل السابقة فإننا نكون بإزاء أحد فرضين :

الفرض الأول :

أن يؤدى التغير إلى زيادة الطلب على السلعة وذلك نتيجة لزيادة عدد المستهلكين أو دخلهم أو تغير أذواقهم بالإقبال على السلعة أو تزداد أثمان السلع المنافسة ، في هذا الفرض يحدث تغيير بالزيادة في ظروف الطلب ، فيبطل الجدول السابق ويحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة فيصبح الطلب على السلعة (أ) في المثال السابق كالآتي : —

جدول الطلب على السلعة (أ) بعد حصول تغير بالزيادة في ظروف الطلب

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٤٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها (في أسبوع مثلا) ١٢٠٠ وحدة

—	—	—	٣٠٠ —	—	—	—	١٥٠٠ —
—	—	—	٢٠٠ —	—	—	—	٢٠٠٠ —
—	—	—	١٠٠ —	—	—	—	٢٨٠٠ —

وواضح هنا أيضاً أن العلاقة بين التغير في الثمن والتغير في الكمية علاقة عكسية دائماً ، ولكن يتضح من مقارنة الجدولين السابقين أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن قد زادت عما كانت عليه والسبب في هذا واضح

لأن الجدول الثانى يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية على أساس عدد أكبر من المستهلكين أو دخل أكبر إلخ . ولكن يجب أن يلاحظ أن الحالات المذكورة فى الجدول الثانى تتشابه تماماً فيما بينها من حيث عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم إلخ .. وهنا أيضاً المتغيران الوحيدان هما الثمن والكمية . (١)

الفرض الثانى :

أن يؤدى تغير ظروف الطلب إلى نقص الطلب على السلعة بأن ينخفض عدد المستهلكين أو دخلهم أو ينصرفوا عن السلعة أو تنخفض أثمان السلع المنافسة .

فى هذه الحالة يكون هناك تغير بالنقص فى ظروف الطلب ويبطل الجدول الأصلى ليحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية كالآتى :—

جدول الطلب على السلعة (أ) بعد حصول تغيير بالنقصان فى ظروف الطلب :

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٤٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (فى أسبوع مثلا) = ٨٠٠ وحدة

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٣٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (فى أسبوع مثلا) = ١٠٠٠ .

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٢٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (فى أسبوع مثلا) ١٢٠٠ وحدة

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ١٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (فى أسبوع مثلا) ١٥٠٠ وحدة

هنا أيضاً نجد أن العلاقة بين الثمن والكمية علاقة عكسية كما هو الحال دواماً ولكن نجد أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن قد قلت عما كانت عليه فى

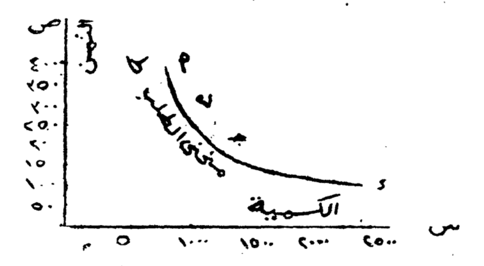
---

(١) واضح أن الحديث عن تغير ظروف الطلب يعنى أن جدول الطلب (ومنحناه) قد تغير تماماً أنظر بولدينج ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ وكذلك — R. Lipsey. An introduction to Positive economics. 2nd ed. 1966. P92

الجدول الأصلى والسبب فى هذا واضح لأن الجدول الثالث يفترض عدداً أقل من المستهلكين أو دخل أقل .. إلخ ولكن يلاحظ أن الحالات المذكورة فى الجدول الأخير تتشابه تماماً فيما بينها من حيث عدد المستهلكين ودخلهم وأذواقهم وأثمان السلع الأخرى والمتغيران الوحيدان هما الثمن والكمية .

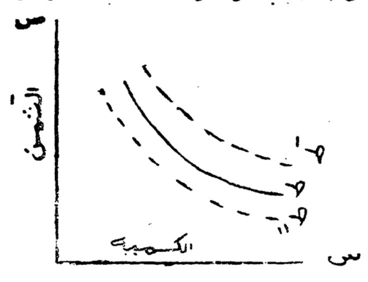
ثانياً : منحنى الطلب :

رأينا أن جدول الطلب يبين العلاقة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها . ومن الممكن دائماً أن نعبر عن العلاقة التى يتضمنها أى جدول للطلب على النحو الآتى . تقاس الكمية المطلوبة على المحور السينى والثمن على المحور الصادى وتمثل كل حالة من الحالات المذكورة فى الجدول بنقطة ، ومن مجموع حالات جدول الطلب نحصل على عدد معين من النقط ، فإذا تعددت الحالات بما فيه الكفاية فإننا نحصل فى النهاية على منحنى يعبر عن العلاقة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية يسمى منحنى الطلب كما هو موضح فى الشكل التالى الذى يعبر عن الحالات الواردة فى الجدول رقم (١) :



فى هذا الشكل تقابل النقطة (أ) الحالة الأولى فى جدول الطلب الأصلى والنقطة (ب) الحالة الثانية والنقطة (جـ) الحالة الثالثة والنقطة (د) الحالة الرابعة .

ويلاحظ أن منحنى الطلب يتجه إلى أسفل نحو اليمين ومعنى ذلك أنه كلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة ، وكلما ارتفع الثمن انخفضت الكمية المطلوبة . ويلاحظ أيضاً أن منحنى الطلب يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة فى جدول معين على افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فالانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى يفترض عدم حدوث أى تغيير فى ظروف الطلب أى أن الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى يقابل الانتقال من حالة إلى أخرى فى نفس الجدول . أما إذا حدث تغير فى ظروف الطلب فإن المنحنى (ط) يبطل ويحل محله منحنى جديد يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية فى الوضع الجديد . فإذا كان التغير بالزيادة فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع المنحنى (طَ) ويعبر انتقال المنحنى إلى اليمين عن زيادة الكمية المطلوبة عند كل ثمن ، أما إذا كان التغير بالنقص فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع المنحنى (طً) معبراً عن نقص الكمية المطلوبة عند كل ثمن .



ومن اليسير تفسير عكسية العلاقة بين الثمن والكمية . فالطلب الكلى على سلعة ما ليس إلا مجموع طلب الأفراد عليها وطلب الفرد على سلعة معينة يرتبط بثمنها فإذا ارتفع هذا الثمن انخفض طلبه لها وبالعكس إذا انخفض الثمن زاد طلبه عليها فالعلاقة العكسية بين الثمن والطلب الكلى تلزم حتماً عن وجود علاقة مماثلة بين الثمن وطلب كل فرد . أما تفسير عكسية العلاقة على المستوى الفردى فسندرسها عند دراسة الطلب الفردى .

ثالثاً : مرونة الطلب(١) :

هذه العلاقة العكسية بين الثمن والطلب الكلى تصدق على كافة السلع مع استثناءات قليلة تؤكد القاعدة العامة(٢) ، ولكن السلع تتفاوت فيما بينها من حيث مدى حساسية الطلب على أثر تغير الثمن بنسبة معينة . فالطلب على بعض السلع شديد الحساسية بحيث أنه لو تغير ثمنها تغيراً طفيفاً لأدى هذا إلى تغير الكمية المطلوبة منها تغييراً كبيراً وبالنسبة لسلع أخرى نجد أن الطلب عليها قليل الحساسية بحيث أن تغيراً كبيراً فى ثمنها لا يؤدى إلا إلى تغير طفيف فى الكمية المطلوبة منها ، وطبقا لهذه الحساسية جاءت التفرقة بين الطلب المرن والطلب غير المرن ، والطلب المتكافىء المرونة .

(١) فيكون الطلب مرنا إذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير فى الثمن بحيث تكون $\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$ أكبر من الواحد الصحيح

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) مثلا ١٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٠٠٠ وحدة ، فإذا انخفض ثمن الوحدة إلى ٨٠ قرش تصبح الكمية المطلوبة ١٨٠٠ وحدة . فلمعرفة مرونة الطلب على السلعة (أ) ننظر إلى التغير فى الثمن فنجده قد انخفض من ١٠٠ إلى ٨٠ أى بنسبة ٢٠٪ أما الكمية المطلوبة فقد زادت من ١٠٠٠ إلى ١٨٠٠ أى بنسبة ٨٠٪ ،

(١) انظر - G.J. Stigler The Theory of Price 3 rd ed Macmillan N.Y. 1966 PP 326 - 333 .

(٢) حتى فى الحالات الاستثنائية لا يمكن أن نتصور أن تزيد الكميات المطلوبة كلما ارتفع الثمن إلا لكان من الممكن زيادة الثمن إلى ما لا نهاية وهو أمر مستحيل . أنظر R . A . Bilas Micro - economic Theory Mc Graw - Hill 1967 . P 13

وبهذا تكون مرونة الطلب على السلعة أ $\frac{٨٠٪}{٢٠٪}$ = ٤ أى أكبر من الواحد الصحيح ولهذا يعتبر الطلب على السلعة (أ) مرنا فى هذه الحالة .

ويوضح الجدول التالى الطلب على السلعة (أ) ومرونته فى حالات مختلفة .

« مرونة الطلب على السلعة (أ) فى حالات مختلفة »

ثمن الوحدة بالقرش	النسبة المئوية للتغير فى الثمن	الكمية المطلوبة	النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة	مقدار مرونة الطلب	الإيراد الناشىء عن البيع بالجنيه
١	٢	٣	٤	٥	٦
١٠٠		١٠٠٠			١٠٠٠
٨٠	٢٠٪	١٨٠٠	٨٠٪	٤	١٤٤٠
٦٠	٢٥٪	٣١٥٠	٧٥٪	٣	١٨٩٠
٤٠	٣٣ $\frac{١}{٣}$٪	٥٢٥٠	٦٦ $\frac{٢}{٣}$٪	٢	٢١٠٠

ففى هذا الجدول يعبر العمود الثانى عن النسبة المئوية للتغير فى الثمن عند الانتقال من حالة إلى الحالة التى تليها ، ويبين العمود الرابع نسبة التغير فى الكمية المطلوبة من حالة إلى الحالة التى تليها فعند الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية تكون نسبة التغير فى الثمن ٢٠٪ وفى الكمية المطلوبة ٨٠٪

وبهذا تكون المرونة $\frac{٨٠٪}{٢٠٪}$ = ٤ ، وهذا ما يبينه العمود الخامس ، أما العمود الأخير فيبين الإيراد الناشىء عن البيع فى كل حالة ونحصل عليه بضرب الكمية المباعة فى الثمن . ففى الحالة الأولى عندما كان ثمن الوحدة ١٠٠ قرش والكمية ١٠٠٠ متر يكون الإيراد ١٠٠ × ١٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ قرش أى ١٠٠٠ جنيه .

ومن ناحية أخرى إذا ركزنا اهتمامنا على عمود المرونة وعمود الإيراد لاتضح لنا ما يلي :

(أ) أن المرونة تزيد على الواحد الصحيح فى جميع الحالات المذكورة فى الجدول ومعنى هذا أن الطلب مرن فى جميع هذه الحالات .

(ب) أن مقدار المرونة يختلف من حالة إلى آخر ، وهو ينخفض كلما انخفض الثمن ، وهذا تطبيق لقاعدة أن مرونة الطلب عند طبقات الثمن العليا تكون أكبر منها عند طبقات الثمن الدنيا ، ويترتب على هذا منطقيا أن الطلب على سلعة معينة قد يكون مرنا عند ثمن معين ، فإذا انخفض الثمن انخفاضاً كافياً فإن الطلب يصبح غير مرن . فالواقع أنه لاتوجد سلعة يكون الطلب عليها مرنا فى جميع الحالات ومهما انخفض الثمن ، لأنه إذا انخفض هذا الأخير عن حد معين يصبح الطلب غير مرن ، والصحيح هو أن بعض السلع يكون الطلب عليها مرنا فى أغلب الحالات ، فيقال أن الطلب عليها مرن من باب التغليب .

(ج) أن الإيراد الناشئ عن البيع — أى ما ينفقه المشترون على السلعة — يزيد مع انخفاض الثمن ، وهذا تطبيق لقاعدة أنه فى حالة مرونة الطلب يزيد الإيراد مع انخفاض الثمن ويقل فى حالة ارتفاع الثمن وتفسير ذلك بسيط ، فمرونة الطلب تعنى أنه إذا انخفض الثمن بنسبة بسيطة فإن ذلك يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الكمية المطلوبة . هذه الزيادة تعوض ، البائع عما ضاع عليه بسبب انخفاض الثمن ، وينتج عن ذلك زيادة الإيراد الناشئ عن البيع . وبالعكس إذا ارتفع الثمن بنسبة بسيطة فإن ذلك يؤدى إلى نقص الكمية المباعة بنسبة كبيرة . هذا النقص الكبير يضيع كل مكسب ينتج عن زيادة الثمن ، ويترتب على هذا نقص الإيراد الناشئ عن البيع .

٢ — يكون الطلب غير مرن إذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة

أصغر من نسبة التغير فى الثمن بحيث تكون $\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$ أصغر من الواحد الصحيح .

مثال :

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ب) ٤٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة ١٠٠٠ وحدة ، وإذا انخفض الثمن إلى ٣٠٠ تصبح الكمية المطلوبة ١٢٠٠ وحدة . لمعرفة مرونة الطلب على السلعة (ب) ننظر إلى التغير فى الثمن فنجد أنه انخفض من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ ، فتكون نسبة التغير فى الثمن $\frac{١٠٠}{٤٠٠}$ أى ٢٥٪ ، أما الكمية المطلوبة فقد ارتفعت من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ ، فتكون نسبة التغير فى الكمية $\frac{٢٠٠}{١٠٠٠}$ أى ٢٠٪ وبهذا تكون مرونة الطلب : —

$\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$ أى $\frac{٢٠٪}{٢٥٪} = \frac{٤}{٥}$ أى أقل من الواحد الصحيح :

وبالتالى يعتبر الطلب على السلعة (ب) غير مرن فى هذه الحالة.

ويوضح الجدول التالى الطلب على السلعة (ب) مع بيان مقدار المرونة فى حالات مختلفة .

جدول الطلب على السلعة (ب) مع بيان مقدار المرونة فى حالات مختلفة .

ثمن الوحدة بالقروش	النسبة المئوية للتغير فى الثمن	الكمية المطلوبة	النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة	مقدار مرونة الطلب	الإيراد الناشىء عن البيع (بالجنيه)
١	٢	٣	٤	٥	٦
٤٠٠		١٠٠٠			٤٠٠٠
٣٠٠	٪٢٥	١٢٠٠	٪٢٠	٤/٥	٣٦٠٠
٢٠٠	٪٣٣ ١/٣	١٥٠٠	٪٢٥	٣/٤	٣٠٠٠
١٠٠	٪٥٠	٢٠٠٠	٪٣٣ ١/٣	٢/٣	٢٠٠٠

ويقرأ هذا الجدول بنفس الطريقة التى يقرأ بها الجدول السابق وإذا ركزنا على عمودى المرونة والإيراد الناشىء عن البيع لاتضح لنا ما يلى :

(أ) إن مقدار المرونة يقل عن الواحد الصحيح ، ومعنى هذا أن الطلب على القمح غير مرن فى جميع الحالات المذكورة فى الجدول .

(ب) إن مقدار المرونة ينخفض كلما انخفض الثمن : وهذا تطبيق لقاعدة أن مرونة الطلب عند طبقات الثمن العليا تكون أكبر منها عند طبقات الثمن الدنيا ، وينتج عن ذلك منطقياً أن الطلب قد يكون غير مرن عند ثمن معين فإذا ارتفع الثمن ارتفاعاً كافياً أصبح الطلب مرناً ، بعبارة أخرى لاوجود لسلعة يكون الطلب عليها غير مرن فى جميع الحالات ومهما ارتفع الثمن ، والأدق هوأن بعض السلع يكون الطلب عليها غير مرن فى أغلب الحالات فيقال أن الطلب غير مرن من باب التغليب .

(ج) إن الإيراد الناشئ عن البيع —أى ما ينفقه المشترون على السلعة — ينخفض مع انخفاض الثمن ، وهذا تطبيق لقاعدة أنه إذا كان الطلب غير

مرن ، فإن الإيراد الناشئ عن البيع ينخفض مع انخفاض الثمن ويزيد بزيادته ، فالطلب غير المرن يعني أن انخفاض الثمن بنسبة كبيرة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة بسيطة . هذا الانخفاض الكبير فى الثمن يؤدى إلى ضياع كل مكسب ينتج عن الزيادة فى الكمية المطلوبة ، ويترتب على ذلك انخفاض إيراد المبيعات . وبالعكس فإن ارتفاع الثمن بنسبة كبيرة يؤدى إلى انخفاض الكمية بنسبة بسيطة فالارتفاع الكبير فى الثمن يعوض البائع عما ضاع عليه بسبب الانخفاض البسيط فى الكمية المطلوبة ، ويترتب على ذلك زيادة إيراد المبيعات .

٣ ــ يكون الطلب متكافئ المرونة إذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة مساوية لنسبة التغير فى الثمن بحيث تكون : $\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$ مساوية للواحد الصحيح .

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ج) ٥٠ قرشا تكون الكمية المطلوبة منها ١٠٠٠ وحدة وإذا انخفض الثمن إلى ٤٧ قرشا تصبح الكمية المطلوبة ١٠٦٠ وحدة . فلمعرفة مرونة الطلب على السلعة ج ننظر إلى التغير فى الثمن نجد أنه انخفض من ٥٠ قرشا إلى ٤٧ قرشا، فتكون نسبة التغير فى الثمن $\frac{٣}{٥٠}$ أى ٦٪ ،أما الكمية فقد زادت من ١٠٠٠ إلى ١٠٦٠ فنسبة التغير فى الكمية $\frac{٦٠}{١٠٠٠}$ أى ٦٪ وبهذا تكون مرونة الطلب

= $\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية ٦٪}}{\text{نسبة التغير فى الثمن ٦٪}}$ = ١ ، ولهذا يعتبر الطلب على السلعة (ج) فى هذه الحالة متكافئ المرونة .

تطبيقا لما تقدم إذا ارتفع ثمن ثلاث سلع ، أ ، ب ، ج بنسبة واحدة ولتكن ١٠ ٪ وترتب على هذا الارتفاع انخفاض الكمية المطلوبة من

أ بنسبة ٢٠ ٪ ، ومن ب بنسبة ١٠٪ ومن ج بنسبة ٥٪ فإن الطلب على أ يكون مرنا ومقدار المرونة (٢ ٢٠٪ / ١٠٪) الطالب على ب متكافئ المرونة ومقدار المرونة ، (١ ١٠٪ / ١٠٪) والطلب على ج غير مرن ومقداو المرونة (١/٢ ٥٪ / ١٠٪)

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن سبب مرونة الطلب ، بمعنى لماذا يكون الطلب على بعض السلع مرنا وعلى بعضها غير مرن ؟ تستلزم الإجابة على هـذا السؤال الإشارة إلى حقيقتين : الأولى أن أساس الطلب هو إشباع حاجة معينة فا لطلب على الخبز أساسه الحاجة إلى الغذاء وهكذا ، والثانية أن كل حاجة إنسانية يمكن إشباعها بأكثر من سلعة واحدة فالحاجة إلى الخبز مثلا يمكن إشباعها عند الضرورة بالأرز أو الفاكهة أو غيرهما من المأكولات ، فلكل سلعة بديل عنها يقوم مقامها فى إشباع الحاجة إليها .

غير أن هذا البديل يتفاوت من حيث صلاحيته فى إشباع نفس الحاجة . فقد تقل هذه الصلاحية إلى حد كبير فيعتبر بديلا ناقصا ، كالأرز بالنسبة للخبز والشاى بالنسبة للماء ، وبالعكس قد تكون هذه الصلاحية كبيره فيعتبر بديلا كاملا كالمنسوجات القطنية بالنسبة للمنسوجات الحريرية. ومن الواضح أنه إذا وجد بديل كامل للسلعة فإن أدنى ارتفاع فى ثمنها يؤدى إلى انصراف المستهلكين عنها إلى السلعة البديلة ، ومعنى هذا أن أى ارتفاع فى ثمن السلعة التى لها بديل كامل يؤدى إلى انخفاض المطلوب منها بنسبة كبيرة أى أن الطلب عليها يكون مرنا ، كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات الحريرية ، فارتفاع ثمنها بنسبة بسيطة يؤدى إلى انصراف

المستهلكين عنها إلى المنســــــــــوجات القطنية أو التيلية . ويلاحظ أنه إذا كانت المنسوجات القطنية بديل كامل عن المنسوجات الحريرية فإن العكس صحيح أيضاً أى أن المنسوجات الحريرية تعتبر بديلا كاملا للمنسوجات القطنية ، فالعلاقة بين السلعتين علاقة تبادليه ، وبالتالى فأدنى انخفاض فى ثمن المنسوجات الحريرية يؤدى إلى زيارة الطلب عليها زيادة كبيرة لأن مستهلكى المنسوجات القطنية سينصرفون عنها إلى المنسوجات الحريرية . ومن الواضح أيضا أنه إذا كان بديل السلعة ناقصا نقصا كبيراً فإن الطلب عليها يكون غير مرن ، لأن المستهلك لا يجد فى البديل مايشبع حاجته للسلعة ، وبالتالى فإنه يضطر لقبول الارتفاع الكبير فى ثمنها لأنه لا يستطيع أن ينصرف عنها إلى غيرها ويؤدى هذا إلى أن الطلب عليها لاينخفض رغم الارتفاع الكبير فى ثمنها ، أو الأدق ينخفض الطلب عليها ولكن بمقدار بسيط لايتناسب مع الارتفاع الكبير فى ثمنها ، وهذا هو الطلب غير المرن ومثال ذلك الطلب على الخبز لأن البديل عن الخبز وليكن الأرز مثلا ، لايقوم مقامه تماما فى إشباع نفس الحاجة . وكما أن الأرز بديل ناقص بالنسبة للخبز فالعكس صحيح أيضا أى أن الخبز بديل ناقص عن الأرز ، فإذا انخفض ثمن الخبز فإن الطلب عليه لايزيد إلا بمقدار بسيط لأن مستهلكى الأرز لايتحولون عنه إلى الخبز عندما ينخفض ثمن هذا الأخير .

وينتج مما تقدم أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتوقف على درجة كمال البديل عنها . فكلما زادت درجة كمال البديل ازدادت المرونة والعكس بالعكس أى تصل المرونة إلى أقصاها عندما يبلغ البديل درجة الكمال المطلق وإلى أدناها عند ماينعدم البديل تماما(١) .

---

(١) يلاحظ أن وجود البديل أو عدم وجوده يتوقف على تعريفنا للسلعة ، فإذا كان هذا التعريف ضيقا كان وجود البديل أسهل وعلى العكس إذا كان واسعاً . أنظر . ج . فريد مان نظرية الثمن المرجع المشار إليه ص ٢٢ . ومن ناحية أخرى يتوقف وجود البديل على الفترة الزمنية موضع الأعتبار ، فكلما كانت طويلة سهل وجود البديل والعكس صحيح . أنظر ستيجلر ، نظرية الثمن . المرجع المشار إليه ص ٢٦ .

ويلاحظ أن معيار كمال البديل أو نقصه معيار شخصي وليس موضوعيا فقد يكون البديل كاملا من وجهة نظر مستهلك معين، ولكنه يكون ناقصا بالنسبة لمستهلك آخر، وهنا يكون الطلب مرنا بالنسبة للأول وغير مرن بالنسبة للثاني، ومثال ذلك الطلب على السجائر فهو مرن بالنسبة لمن لم تتأصل فيه عادة التدخين ويستطيع أن ينصرف عنها إلى غيرها من العادات وغير مرن بالنسبة للمدخن الذي لا يستطيع أن يتوقف عن التدخين.

المبحث الثاني

العرض الكلي

العرض الكلي لسلعة معينة هو الكمية التي يكون المنتجون أو التجار مستعدين لبيعها بثمن معين (كحد أدنى) (١) خلال مدة معينة. فالعرض الكلي — كالطلب الكلي — لا يتحدد إلا إذا عرف الثمن والمدة.

فمعرفة الثمن لا تحتاج لعناء كثير لأن مجموع ما يعرض من سلعة عندما يكون ثمنها منخفضاً غير مجموع ما يعرض منها عندما يرتفع ثمنها.

أما عنصر الزمن فهو مهم جداً في تحديد عرض السلعة، وهو يفوق أهميته بالنسبة لأهميته في تحديد طلب السلعة، وذلك لأن إنتاج كل سلعة يستغرق وقتاً قد يطول أو يقصر طبقاً لطبيعة السلعة والظروف المحيطة بإنتاجها. فلا يمكن مثلا زيادة إنتاج القطن إلا بعد انقضاء المدة اللازمة لنمو أشجاره، وكذلك لا يمكن زيادة إنتاج السيارات أو المنسوجات إلا بعد انقضاء الفترة الضرورية لزيادة إنتاجها.

فالمدة القصيرة هي المدة التي لا تسمح للمنتجين بزيادة الكمية المنتجة وتأتي الزيادة في العرض — أو نقصه — من الكميات المخزونة لدى التجار. وقد قدرنا هذه المدة في حالة القطن بشهر، ولكنها تشمل بداهة كل فترة أقل من المدة اللازمة للتغيير في كمية الإنتاج. أما المدة المتوسطة فهي التي

(١) أنظر ج. فريد مان. نظرية الثمن، المرجع المشار إليه، ص ١٦.

تسمح للمنتجين بان يغيروا من الكمية المنتجة عن طريق الزيادة أو النقص فيما يستخدمونه من عناصر الإنتاج المتغيرة كالعمال والمواد الأولية . وقدقدرنا هذه المدة فى حالة القطن بسنه . أما المدة الطويلة فهى تلك التى تسمح للمنتجين بتغيير الطاقة الإنتاجية لمشروعاتهم بشراء آلات وبناء منشآت أو التغيير من المساحة المزروعة أو التنقل بين فروع الإنتاج المختلفة ، وقد قدرنا هذه المدة فى حالة القطن بثلاث سنوات ولكنها تشمل بداهة كل فترة تزيد عن ذلك .

وواضح أن المدة القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة تختلف من سلعة إلى أخرى طبقاً لطبيعة السلعة وظروف إنتاجها ، فالمدة القصيرة قد تكون يوماً واحداً بالنسبة لبعض السلع وقد تصل إلى بضع سنوات (كبناء السفن مثلا). فليس المهم هو تحديد مقدار المدة ، فهذه ليست إلا مسألة فنية ، وانما المهم هو المدلول الاقتصادى لكل مدة من المدد السابقة — فالمدة القصيرة لا تسمح للمنتج بإحداث أى تغيير والمتوسطة تسمح له بتغيير جزئى ، والطويلة تسمح له بتغيير كلى يلائم الوضع الجديد الذى يواجهه (١) .

وسنتبع فى دراسة العرض الكلى نفس الترتيب الذى اتبعناه فى دراسة الطلب الكلى فندرس العلاقة بين الثمن والعرض ثم منحنى العرض وأخيراً مرونة العرض .

أولا : العلاقة بين الثمن والعرض : قانون العرض

تتلخص العلاقة بين الثمن والعرض فى أنه إذا زاد ثمن سلعة زادت الكمية المعروضة منها ، وإذا انخفض ثمنها إنخفضت الكمية المعروضة منها . كما أن تغير الكمية المعروضة يؤثر على الثمن ، وسنقتصر هنا على دراسة أثر الثمن على العرض ، وقد جرى الاقتصاديون على بيان العلاقة بين الثمن والعرض فيما يسمى بجدول العرض ويبين الجدول التالى عرض السلعة (أ) مثلاً .

---

(١) أنظر ستيجلر ، نظرية الثمن ، المرجع المشار إليه ، ص ١٠٧

جدول عرض السلعة (أ)

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) ٤٠٠ قرش تكون الكمية المعروضة منها (خلال مدة معينة) ٢٥٠٠ وحدة، .

—	—	٣٠٠ —	—	—	—	— ٢٠٠٠	—
—	—	٢٠٠ —	—	—	—	— ١٥٠٠	—
—	—	١٠٠ —	—	—	—	— ١٠٠٠	—

وظاهر من هذا الجدول أن تأثير الثمن على الكمية المعروضة تأثير طردى ، بمعنى أن زيادة الثمن تؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة ، كما يؤدى انخفاض الثمن إلى انخفاض الكمية المعروضة .

ويلاحظ أن الكمية المعروضة من سلعة معينة لا تتوقف على ثمنها فقط وإنما تتوقف على عوامل أخرى . ولكن لما كان جدول عرض القمح يهدف إلى بيان تأثير الثمن فقط على الكمية المعروضة ، وتأثيره وحده ، وجب افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها . وهذه العوامل الأخرى هي أثمان عناصر الإنتاج (إيجار الأرض ، أجور العمال ، فائدة رأس المال) التى تساهم في إنتاج السلعة ، والمستوى الفنى للإنتاج (١) ومستوى الإعانات والضرائب . فالكمية التى يستعد المنتج لعرضها تتوقف على نفقة إنتاجه ، إذا انخفضت هذه النفقة زادت الكمية التى يستعد لعرضها عند كل ثمن ، أما إذا ارتفعت النفقة انخفضت الكمية التى يستعد لعرضها عند كل ثمن ، ولهذا فالحالات المذكورة فى جدول العرض السابق تفترض بقاء أثمان عناصر الإنتاج بدون أى تغيير حتى نستطيع أن نقطع بأن التغير فى الكمية المعروضة

---

(١) أنظر R. Lipsy.Pcositive Economics. op . cit P.84-85.

مرجعه التغير فى الثمن وحده ، والأمر بالمثل فيما يتعلق بالمستوى الفنى للإنتاج فإذا حدث تحسن فى وسائل الإنتاج بأن اكتشفت آلة جديدة أو ظهر نوع جديد من السماد مثلا فإن هذا يمكن المنتجين من تخفيض نفقة إنتاجهم ويؤدى ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة ، وبالعكس إذا تصورنا حدوث تدهور فى وسائل الإنتاج فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع نفقة الإنتاج وبالتالى نقص عرض السلعة . ولهذا فالحالات المذكورة فى جدول العرض السابق تفترض بقاء المستوى الفنى للإنتاج — إلى جانب أثمان عناصر الإنتاج — دون أى تغيير حتى نستطيع أن نجزم بأن التغير فى الكمية المعروضة يرجع إلى التغير فى الثمن فقط .

ويصدق هذا أخيراً على مستوى الإعانات والضرائب فمنح إعانة أو زيادة مقدارها يؤدى إلى تخفيض نفقة الإنتاج وزيادة الكمية المعروضة وبالعكس ففرض ضريبة أو زيادة مقدارها يؤدى إلى ارتفاع نفقة الإنتاج ونقص الكمية المعروضة بالتالى . ولهذا تفترض حالات جدول العرض بقاء مستوى الإعانات والضرائب - إلى جانب أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفنى — بلا تغيير حتى يمكن التأكد من أن التغير فى الكمية المعروضة يرجع إلى التغير فى الثمن فقط .

هذه العوامل الثلاثة — أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفنى ومستوى الإعانات والضرائب — هى التى تكون ما يسمى بظروف العرض ، وهى التى نفترض بقاءها على حالها طالما أننا بصدد جدول معين ، فالحالات الواردة فى الجدول السابق تتشابه تماماً فيما بينها بالنسبة للعوامل المذكورة آنفاً ، والمتغيران الوحيدان هما الكمية والثمن . أما إذا حدث تغير فى ظروف العرض(١) فإن ذلك لا يخرج عن أحد فرضين :—

الفرض الأول : أن يؤدى التغير إلى زيادة عرض السلعة ، بأن ينخفض ثمن عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج أو تتحسن وسائل الإنتاج أو تعطى إعانة لإنتاج السلعة أو تنخفض الضرائب المفروضة عليها . فى هذه الحالة

(١) المرجع السابق ص ٨٧ — ٨٨

يكون هناك تغير بالزيادة فى ظروف العرض ، ويبطل الجدول السابق ويحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة الجديدة، فيصبح جدول عرض السلعة(ا) أ مثلا كما يلى :

جدول عرض السلعة(أ) بعد حدوث تغير بالزيادة فى ظروف العرض

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) ٤٠٠ قرش تكون الكمية المعروضة (خلال مدة معينة) ٣٠٠٠ وحدة

— — — ٣٠٠ — — — — ٣٥٠٠ —
— — — ٢٠٠ — — — — ٢٠٠٠ —
— — — ١٠٠ — — — — ١٥٠٠ —

وواضح من الجدول أن العلاقة بين الثمن والكمية علاقة طردية كما هو الحال دائما ولكن يتضح من مقارنة هذا الجدول بالجدول السابق أن الكمية المعروضة عند كل ثمن زادت عما كانت عليه ، وسبب هذا واضح فالمفروض أن الجدول الثانى يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية على أساس مستوى أقل لأثمان عناصر الإنتاج أو مستوى أحسن لفن الإنتاج... إلخ وبالتالى فمن الطبيعى أن تزيد الكمية المعروضة عند كل ثمن . ولكن يجب أن يكون واضحا أن الحالات الواردة فى الجدول الثانى تتشابه تماما فيما بينهما من حيث أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفنى ومستوى الإعانات والضرائب ، والمتغيران الوحيدان هنا هنا أيضا ، الثمن والكمية فقط طالما أننا بصدد جدول معين .

أما الفرض الثانى : فهو أن يكون التغيير من شأنه نقص عرض السلعة وذلك بأن يرتفع ثمن أحد أو كل عنصر الإنتاج أو يحصل تدهور فى فن الإنتاج أو تفرض ضريبة على إنتاج السلعة . فى هذه الحالة يقال أنه قد حصل تغير بالنقص فى ظروف العرض ، ويبطل جدول العرض الأول ويحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة بين الكمية والثمن فى الوضع الجديد كما يلى :—

جدول عرض السلعة (أ) بعد حدوث تغير بالنقص فى ظروف العرض

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ا) ٤٠٠ قرش تكون الكمية المعروضة منها (خلال مدة معينة) ٢٠٠٠ وحدة .

— — —	٣٠٠	— — — — — —	١٥٠٠	—
— — —	٢٠٠	— — — — — —	١٠٠٠	—
— — —	١٠٠	— — — — — —	٨٠٠	—

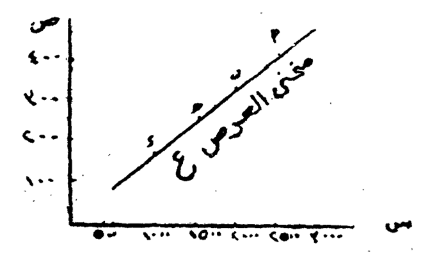
ويتضح من مقارنة هذا الجدول بالجدول الأصلى أن الكمية المعروضة قد نقصت عند كل ثمن عما كانت عليه ، وسبب هذا واضح فالفرض أن الجدول الثالث يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية على أساس أثمان أعلى لعناصر الإنتاج أو مستوى أسوأ لفن الإنتاج ... إلخ ومن ثم كان من الطبيعى أن تنخفض الكمية المعروضة عند كل ثمن . ولكن يجب أن نتذكر أن الحالات الواردة فى الجدول الثالث تتشابه تماما فيا بينها من حيث أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفنى ومستوى الإعانات والضرائب ، والمتغيران الوحيدان هما الكمية والثمن .

ثانياً : منحنى العرض :

رأينا أن جدول العرض يوضح العلاقة بين التغير فى ثمن سلعة والتغير فى الكمية المعروضة منها على افتراض بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير : ويمكن تمثيل ذلك بيانيا على النحو الآتى : تقاس الكمية المعروضة على المحور السينى ، ويقاس الثمن على المحور الصادى وتمثل كل حالة من الحالات الواردة فى جدول معين بنقط على الرسم ، وبتوصيل هذه النقط تحصل على منحنى يمثل العلاقة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية هو منحنى العرض ويلاحظ أن هذا المنحنى يتجه إلى أعلى نحو اليمين ومعنى ذلك أنه كلما

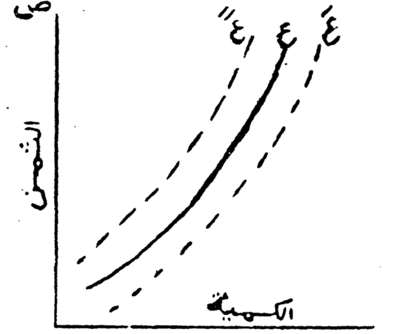
انخفض الثمن انخفضت الكمية المعروضة ، وكلما زاد الثمن زادت الكمية المعروضة .

ويلاحظ أيضاً أن منحنى العرض يمثل العلاقة بين الثمن والكمية فى جدول معين ، على افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها . أما إذا حصل تغير فى ظروف العرض ، فإن المنحنى (ع) يبطل ويحل محله منحنى جديد يصور



الوضع الجديد . فإذا كان التغير بالزيادة فإن المنحنى (ع) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع المنحنى (عَ) فى الشكل التالى وانتقال المنحنى إلى اليمين يعنى زيادة الكمية المعروضة عما كانت عليه عند كل ثمن ، أما إذا كان التغير بالنقص فإن المنحنى ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع المنحنى (عً) فى الشكل التالى معبراً عن انخفاض الكمية المعروضة عما كانت عليه عند كل ثمن .

وقد أوضحنا فيما سبق طردية العلاقة بين الثمن والكمية المعروضة ، ويهمنا الآن معرفة سبب هذه الطردية . الواقع أن العرض الكلى لسلعة معينة ليس إلا مجموع ما يعرضه الأفراد المنتجون لهذه السلعة ، فإذا نظرنا إلى



عرض كل منتج على انفراد وجدنا أن العلاقة بين الثمن والكمية التي يعرضها المنتج الفرد علاقة طردية ، هذه العلاقة الطردية بين الثمن وما يعرضه المنتج الفرد هي التي تؤدى إلى وجود علاقة مماثلة بين الثمن والعرض الكلى ، أما تفسير طردية العلاقة بين الثمن والعرض على المستوى الفردى فندرسها عند دراسة العرض الفردى .

ثالثا : مرونة العرض(١) :

تصدق العلاقة الطردية السابق توضيحها على عرض كافة السلع مع بعض الاستثناءات التي يمكن إغفالها . غير أن السلع تتفاوت فيما بينها من حيث مدى حساسية العرض بالنسبة للتغير في الثمن فعرض السلع شديد الحساسية بحيث أن تغيراً طفيفا في الثمن يؤدى إلى تغير الكمية المعروضة بنسبة كبيرة ، في حين أن عرض البعض الآخر قليل الحساسية بحيث أن تغير ثمنها بنسبة كبيرة لا يؤدى إلى تغير الكمية المعروضة إلا بنسبة يسيره . ومن هنا كانت التفرقة بين العرض المرن والعرض غير المرن ، والعرض المتكافىء المرونة .

١ — فيكون العرض مرنا إذا كانت نسبة التغير في الكمية المعروضة

(١) أنظر بولد ينج ، التحليل الاقتصادى ، المرجع المشار اليه ص ١٢٧ — ١٢٨ .

أكبر من نسبة التغير فى الثمن أى أن تكون $\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$ أكبر من الواحد الصحيح .

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ا) ٥٠ قرشاً تكون الكمية المعروضة ١٢٠٠ وحدة فإذا زاد الثمن إلى ٥٢ قرشاً تصبح الكمية المعروضة ١٤٤٠ وحدة . فإذا نظرنا إلى نسبة التغير فى الثمن وجدنا أنها $\frac{٢}{٥٠}$ أى ٤ ٪ أما نسبة التغير فى الكمية فهى $\frac{٢٤٠}{١٢٠٠}$ أى ٢٠ ٪ فتكون مرونة العرض $\frac{٪٢٠}{٪٤}$ = ٥ أى أكبر من الواحد الصحيح ، ولهذا يعتبر العرض مرناً فى هذه الحالة .

٢ — يكون العرض غير مرن إذا كانت نسبة التغير فى العرض أقل من نسبة التغير فى الثمن بحيث تكون $\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$ أقل من الواحد الصحيح .

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ب) ٤٠٠ قرشاً تكون الكمية المعروضة ٢٥٠ وحدة ، فإذا زاد الثمن إلى ٤١٦ قرشاً تصبح الكمية المعروضة ٢٥٥ وحدة ، فنسبة التغير فى الثمن $\frac{١٦}{٤٠٠}$ = ٤ ٪ أما نسبة التغير فى الكمية فهى $\frac{٥}{٢٥٠}$ أى ٢ ٪ وبهذا تكون المرونة $\frac{٪٢}{٪٤}$ = $\frac{١}{٢}$ أى أقل من الواحد الصحيح ، ولهذا يعتبر العرض غير مرن فى هذه الحالة .

٣ — يكون العرض متكافىء المرونة إذا كانت نسبة التغير فى الكمية مساوية لنسبة التغير فى الثمن بحيث تكون $\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$ مساوية للواحد الصحيح .

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ج) ٦٠٠ قرشاتكون الكمية المعروضة ٤٠٠٠ وحدة فإذا ارتفع الثمن إلى ٦٢٤ قرشاتصبح الكمية المعروضة ٤١٦٠ وحدةنسبة التغير فى الثمن $\frac{٢٤}{٦٠٠}$ أى ٤٪ ، ونسبة التغير فى الكمية $\frac{١٦٠}{٤٠٠٠}$ أى ٤٪ وبهذا تكون المرونة $\frac{٤٪}{٤٪}$ = ١ ، ولهذا يعتبر العرض متكافىء المرونة فى هذه الحالة .

تطبيقا لما تقدم إذا انخفض ثمن ثلاث سلع (أ) ، (ب) ، (ج) ، بنسبة واحدة هى ٥ ٪ وترتب على هذا الانخفاض فى الثمن أن انخفضت الكمية المعروضة من (أ) بنسبة ١٥٪ ومن (ب) بنسبة ٥٪ ومن (ج) بنسبة ١٪ ، يكون عرض (أ) مرنا ومقدار المرونة ٣ ($\frac{١٥٪}{٥٪}$) وعرض (ب) متكافىء المرونة ومقدار المرونة ١ ($\frac{٥٪}{٥٪}$) وعرض (ج) غير مرن ومقدار المرونة $\frac{١}{٥}$ ($\frac{١٪}{٥٪}$) .

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن سبب مرونة العرض الواقع أن مرونة العرض تتوقف على مدى السهولة التى يستطيع بها المنتج أن يغير من مقدار إنتاجه زيادة ونقصا طبقا للارتفاع أو الانخفاض فى ثمن السلعة . فإذا كان من اليسير على المنتج أن يزيد من عرض السلعة عند ارتفاع ثمنها ، وأن يخفض من عرضها عند انخفاض ثمنها ، فإن عرضها يكون مرنا ، وبالعكس إذا كان من العسير على المنتج التغيير من عرض السلعة طبقا للتغير فى ثمنها كان عرضها غير مرن . ولكن ما هى العوامل التى تجعل التغيير فى العرض يسيراً أو عسيراً ؟ الواقع أن هذه العوامل تتوقف على المدة موضع الاعتبار(١) ويوضح المثال الآتى أهمية عامل الزمن فى تحديد عرض السلعة :

---

(١) [illegible] ص ٢٤٢ .

نفرض أن ثمن قنطار القطن ١٥ جنيها ، وأن الكمية المعروضة فعلا عند هذا الثمن هى ٨ ملايين قنطار ، فإذا زاد ثمن القنطار إلى ثلاثين جنيها ، فما هى الكمية التى تعرض من القطن ؟ .

واضح أن الثمن المفترض يزيد كثيراً عن الثمن السائد ، وأن كثيرا من المنتجين والتجار يغريهم الثمن الجديد ، ويرغبوا فى زياده الكمية التى يعرضونها للاستفادة منه ، ولكن قدرتهم على زيادة الكمية تتوقف بداهة على المدة التى يبقى فيها الثمن الجديد سارياً .

فإذا كانت هذه المدة شهرا ، فمن الواضح أنها فترة قصيرة لاتسمح للمنتجين بزيادة إنتاجهم من القطن مثلا لأنه يستغرق بضعة شهور ، ولهذا فإن زيادة العرض خلال شهر لا يمكن أن تأتى إلا من المخزون لدى التجار فقط . أما إذا كانت هذه المدة سنة ، فمن الواضح أن المنتجين يستطيعون خلال هذه الفترة أن يزيدوا من إنتاجهم بالعناية بانتقاء البذور والتسميد ومكافحة الآفات وزيادة عدد العمال وغير ذلك من أساليب زيادة المحصول . فالكمية التى يمكن عرضها بعد سنة تزيد على الكمية التى يمكن عرضها بعد شهر لأنها تشمل المخزون لدى التجار وزيادة المحصول . أما إذا كانت المدة ثلاث سنوات فلا شك أن المنتجين يستطيعون زيادة مساحة الأرض المزروعة قطناً على حساب المحاصيل الأخرى أو باستصلاح أراضى جديدة أو يقومون بشراء آلات زراعية تزيد من محصول القطن ، يضاف إلى ذلك أن هذه المدة تعتبر مدة كافية لتحول الأفراد من الأنشطة الأخرى التى يقومون بها إلى زراعة القطن . ولهذا فالكمية التى يمكن عرضها بعد ثلاث سنوات تزيد على الكمية التى يمكن

عرضها بعد سنة لأنها تشمل فوق المخزون وزيادة المحصول عن طريق العناية بأساليب الزراعة الزيادة التى تنتج عن التوسع فى المساحة المزروعة وشراء آلات جديدة واشتغال عدد من المنتجين الجدد بزراعة القطن .

وواضح مما تقدم أن لعامل المدة أهمية ضخمة فى تحديد الكمية المعروضة وقد جرى الاقتصاديون على التفرقة بين ثلاث أنواع من المدد : القصيرة والمتوسطة والطويلة .

ففى المدة القصيرة لايستطيع المنتج أن يغير من مقدار إنتاجه . ولهذا يأتى التغيير فى العرض من الكمية المخزونة لدى التجار . فإذا كانت هذه الكمية كبيرة كان من السهل زيادة عرضها عند ارتفاع ثمنها ، وبالتالى يكون عرضها مرنا ، وبالعكس إذا كانت الكمية المخزونة قليلة أو منعدمة ، فإنه يكون من الصعب زيادة عرضها عند ارتفاع ثمنها ، وبالتالى يكون عرضها غير مرن .

أما بالنسبة للقدرة على تخفيض العرض عند انخفاض الثمن فإنها تتوقف بداهة على قابلية السلعة للتخزين ، فإذا كانت قابلة للتخزين كان من السهل تخفيض الكمية المعروضة عند انخفاض الثمن وبالتالى يكون عرضها مرنا وبالعكس إذا كانت السلعة غير قابلة للتخزين لسرعة تلفها فإن البائع يكون مضطراً لقبول الثمن مهما انخفض ، وبالتالى يكون عرضها غير مرن . والخلاصة أنه فى المدة القصيرة تتوقف مرونة العرض على الكمية المخزونة فى حالة ارتفاع الثمن ، وعلى القابلية للتخزين فى حالة انخفاض الثمن .

أما فى المدة المتوسطة والطويلة فإن مرونة العرض تتوقف — إلى حد كبير — على مدى قدرة عناصر الإنتاج على التنقل من إنتاج معين إلى إنتاج آخر فإذا كان من اليسير على هذه العناصر أن تتحول من إنتاج السلعة (أ) إلى غيرها من السلع أو أن تتحول من إنتاج هذه السلع إلى إنتاج السلعة (أ) ، فإنه يكون من اليسير تغيير الكمية المعروضة من (أ) طبقاً للتغير فى ثمنها ، وبالتالى يكون عرضها مرنا . فالواقع أن أدنى انخفاض فى ثمن السلعة

---

(١) أنظر بولدينج ، التحليل الاقتصادى : المرجع المشار إليه ، ص ٢٤٢ .

يدفع عناصر الإنتاج إلى التحول عنها إلى غيرها ، وبالتالى تنخفض الكمية المعروضة منها إنخفاضاً كبيراً ، كما أن أدنى ارتفاع فى ثمنها يدفع عناصر الإنتاج إلى التحول من غيرها إليها ، وبالتالى تزيد الكمية المعروضة منها زيادة كبيرة . وكما نعرف فإن تغير الكمية بنسبة كبيرة على أثر تغير بسيط فى الثمن يعنى أن العرض مرن . وعلى العكس إذا كان من العسير على عناصر الإنتاج أن تتحول إلى إنتاج السلعة (أ) أو من إنتاجها إلى غيرها من السلع فإنه يكون من الصعب تغيير الكمية المعروضة منها طبقاً للتغير فى ثمنها ومن ثم يكون عرضها غير مرن .

وواضح مما تقدم الشبه بين سبب مرونة الطلب وسبب مرونة العرض ، فهو فى الحالتين وجود بديل . فمرونة الطلب مرجعها قدرة المستهلكين على أن ينصرفوا عن السلعة التى يرتفع ثمنها إلى بديل يقوم مقامها فى إشباع نفس الحاجة ، ومرونة العرض مرجعها قدرة المنتجين على أن ينصرفوا عن السلعة التى ينخفض ثمنها إلى بديل عنها فى الإنتاج ، ولكن يجب أن لا يفهم من هذا أن السلعة ذات الطلب المرن يكون عرضها مرناً بالضرورة ، فقد يكون للسلعة بديل من وجهة نظر المستهلك ومع هذا لا يستطيع منتجوها أن يتحولوا عنها إلى سلعة أخرى ، فيكون طلبها مرنا وعرضها غير مرن . وبالمثل قد يكون الطلب غير مرن والعرض مرناً إذا وجد البديل من وجهة نظر المنتج ولم يتوافر من وجهة نظر المستهلك .

المبحث الثالث

تكوين الثمن (١)

أولا : ثمن التوازن :

مما سبق يمكن أن نعرف كيف يتحدد ثمن السلعة . فلكل سلعة جدول للطلب عليها وجدول لعرضها ، و لنضرب مثالا لذلك بالسلعة (أ) :

الثمن	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
٤٠٠	١٠٠٠	٢٥٠٠
٣٠٠	١٢٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
١٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠

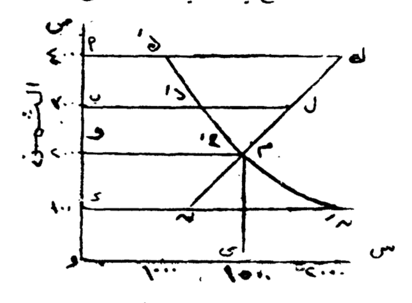
فإذا طلب المنتجون ٤٠٠ قرش للوحدة من السلعة (أ) فإن الطلب لن يتجاوز ١٠٠٠ وحدة في حين أن العرض سيبلغ ٢٥٠٠ وحدة عند هذا الثمن وبهذا يتجاوز العرض الطلب بـ ١٥٠٠ وحدة ، ومعنى هذا أن بعض المنتجين سيعجزون عن بيع ما لديهم من السلعة (أ) ، إذا بقى الثمن ٤٠٠ قرشا للوحدة ينتج عن ذلك تنافس بين المنتجين على البيع فينخفض الثمن . وهكذا تدريجياً يستمر التنافس بين المنتجين وانخفاض الثمن حتى يصل إلى ٢٠٠ قرش ، عند هذا الثمن نجد أن الكمية المطلوبة تساوى تماماً الكمية المعروضة وعلى هذا يكون هذا الثمن هو ثمن التوازن

فثمن التوازن هو الثمن الذى يجعل الكمية المطلوبة مساوية تماماً الكمية المعروضة . ويسمى ثمن التوازن لأن أى ثمن أعلى منه لا بد أن ينخفض إليه بسبب التنافس بين المنتجين كما أن أى ثمن أقل منه لا بد أن يرتفع إليه بسبب

(١) أنظر A. M. Levenson and B. S. Solon, Outline of Price Theory, Holt, Rinehart and winston, New york, 1961, PP. 31 - 43.

التنافس بين المشترين . ففى المثال السابق إذا انخفض الثمن إلى ١٠٠ قروش للوحدة نجد أن الكمية المطلوبة ٢٠٠٠ وحدة فى حين أن العرض عند هذا الثمن لا يتجاوز ١٠٠٠ وحدة ، ومؤدى هذا أن يعجز بعض المشترين عن الشراء ، وينتج عن هذا تنافس بين المشترين فيرتفع الثمن حتى يصل إلى ٢٠٠ قروش للوحدة لأنه الثمن الوحيد الذى يحقق التعادل التام بين العرض والطلب .

ويمكن تصوير ذلك بيانياً بمنحنى الطلب ومنحنى العرض ، فثمن التوازن يتحدد بنقطة التقاطع بين المنحنيين كما هو موضح فى الشكل الآتى :



المنحنى ك — ل — م — ن — يمثل منحنى العرض .

المنحنى كَ — لَ — مَ — نَ — يمثل منحنى الطلب .

[فثمن التوازن يتحدد عند النقطة م أو مَ أى نقطة تقاطع المنحنيين فعند هذه النقطة نجد أن الثمن (وجـ) (٢٠٠) يعادل تماما الكمية المعروضة والكمية المطلوبة (وى) (١٥٠٠ وحدة)]

ثانياً : تغير ثمن التوازن :

طالما أن ظروف العرض أو ظروف الطلب لم تتغير فإن ثمن

التوازن يظل كما هو. فهذا الأخير لا يتغير إلا إذا حدث تغيير فى ظروف العرض أو الطلب أو فيهما معا . وعلى هذا يجب أن نميز بين حالات ثلاث .

الحالة الأولى : تغير ظروف الطلب مع بقاء ظروف العرض ثابتة .

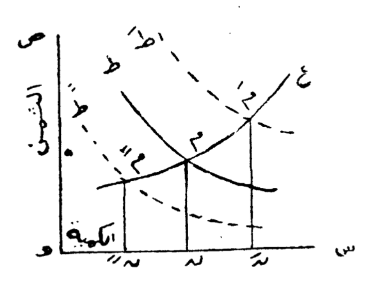
الحالة الثانية : تغير ظروف العرض مع بقاء ظروف الطلب ثابته .

الحالة الثالثة . تغير ظروف الطلب والعرض معا .

الحالة الأولى . تغير ظروف الطلب مع بقاء ظروف العرض ثابتة .

يكون التغير فى ظروف الطلب أما بالزيادة أو بالنقصان . فإذا حدث تغير بالزيادة فى ظروف الطلب على القمح مثلا بأن زاد عدد المستهلكين أو زادت دخولهم ، فإن جدول الطلب السابق يبطل ويحل محله جدول جديد تكون الكمية المطلوبة فيه عند كل ثمن أعلى مما كانت عليه ، ويترتب على ذلك أن الكمية المطلوبة عند ٢٠٠ قرش (ثمن التوازن قبل التغيير) تصبح أكبر من ١٥٠٠ وحدة ، وحيث أننا نفترض بقاء ظروف العرض على ماهى عليه ، فإن الكمية المعروضة عند هذا الثمن تظل ١٥٠٠ وحدة كما هى ، ويؤدى هذا إلى زيادة الطلب على العرض فيحصل تنافس بين المشترين ويرتفع الثمن . والخلاصة . أنه إذا زاد الطلب فى حين ظل العرض ثابتاً فإن الثمن يرتفع .

أما إذا حصل تغير بالنقص فى ظروف الطلب بأن انخفض عدد المستهلكين أو انخفضت دخولهم ، فإن جدول الطلب الأصلى يبطل ويحل محله جدول جديد تكون الكمية المطلوبة فيه عند كل ثمن أقل مما كانت عليه ، ويترتب على ذلك أن تصبح الكمية المطلوبه عند ٢٠٠ قرش أقل من ١٥٠٠ وحدة وحيث اننا افترضنا بقاء ظروف العرض على ماهى عليه فإن الكمية المعروضة عند ٢٠٠ قرش تظل ١٥٠٠ وحدة أى أن العرض يزيد على الطلب ، فيحدث تنافس بين المنتجين وينخفض الثمن . ففى حالة انخفاض الطلب مع بقاء العرض ثابتا ينخفض الثمن ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلى :

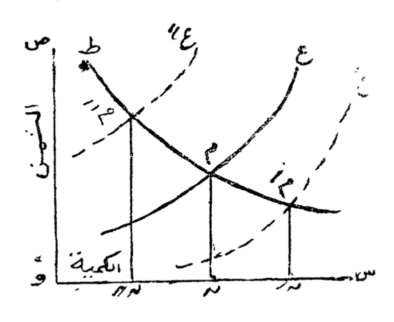


فالمنحنى ع يمثل منحنى عرض القمح ، والمنحنى ط يمثل منحنى الطلب قبل حدوث أى تغيير . يتحدد ثمن التوازن بنقطة التقاطع بين المنحنيين وهى فى هذا الشكل (م ن) ، وحيث أننا نفترض بقاء ظروف العرض ثابتة فيؤدى هذا الى أن منحنى العرض لا يغير موضعه . فإذا زاد الطلب فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع المنحنى (طَ) ، ويتحدد ثمن التوازن الجديد بنقطة تقاطع المنحنيين ع (الذى لم يتغير) و (طَ) وهى فى هذا الشكل (مَ نَ) وهى أعلى من (م ن) لأن ارتفاع الطلب مع بقاء العرض ثابتا يؤدى إلى ارتفاع الثمن . أما إذا انخفض الطلب فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع طً ، ويتحدد ثمن التوازن بنقطة تقاطعه مع منحنى العرض (ع) وهى فى هذا الشكل (مً نً) وهى أقل من (م ن) ، لأنه إذا انخفض الطلب مع بقاء العرض ثابتا انخفض الثمن .

الحالة الثانية . تغير ظروف العرض مع بقاء الطلب ثابتا :

لا يخرج التغير فى ظروف العرض أن يكون بالزيادة أو النقص . فإذا زاد العرض نتيجة انخفاض أثمان عناصر الإنتاج أو تحسن فن الإنتاج فإن جدول العرض يبطل ويحل محله جدول جديد تكون الكمية المعروضة فيه عند ثمن التوازن السابق (٢٠٠ قرش) أكثر من ١٥٠٠ وحدة وحيث أننا

نفترض بقاء الطلب ثابتا فإن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تظل ١٥٠٠ وحدة ، وينتج عن ذلك أن يزيد العرض على الطلب فينخفض الثمن . أما إذا نقص العرض لارتفاع أثمان عناصر الإنتاج أو لتدهور مستوى الفن الإنتاجى فإن الكمية المعروضة عند ثمن التوازن السابق (٢٠٠ قرش) تصبح أقل مما كانت عليه (١٥٠٠ وحدة) وحيث أن الطلب يظل كما هو أى ١٥٠٠ وحدة فيترتب على ذلك زيادة الطلب على العرض ويرتفع الثمن ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلى :ـ



فالمنحنى (ط) يمثل منحنى الطلب ، والمنحنى (ع) يمثل منحنى العرض قبل حدوث أى تغيير فيه ، ويتحدد ثمن التوازن بنقطة تقاطع المنحنيين (م ن) ، وبما أننا نفترض عدم تغير الطلب فإن المنحنى (ط) لا يغير موضعه . فإذا زاد العرض فإن المنحنى (ع) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع (عَ) ويتحدد ثمن التوازن الجديد بنقطة تقاطعه مع منحنى الطلب (الذى لم يغير موضعه) وهى فى الشكل (مَ نَ) وهى أقل من (م ن) لأن زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتاً تؤدى إلى انخفاض الثمن .

أما إذا نقص العرض فإن منحنى العرض ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع (عَ) ويتحدد ثمن التوازن بنقطة تقاطعه مع منحنى الطلب وهى فى الشكل (مً نً) وهى أعلى من (م ن) لأن انخفاض العرض مع بقاء الطلب ثابتاً يؤدى إلى ارتفاع الثمن .

الحالة الثالثة : تغير ظروف الطلب والعرض :

إذا تغيرت ظروف العرض والطلب فى نفس الوقت فلا يخرج الأمر عن أحد فروض أربعة :

(أ) أن يزيد الطلب وينقص العرض . ومثال ذلك أن يزيد عدد مستهلكى السلعة فى الوقت الذى تفرض فيه ضريبة على إنتاجها . وواضح هنا أن الثمن يرتفع لأن هذا الفرض أقوى من الفرض الذى يزيد فيه الطلب ويظل العرض ثابتاً .

(ب) أن يزيد العرض ويقل الطلب . ومثال ذلك أن تمنح إعانة لمنتجى السلعة فى الوقت الذى يقل فيه عدد مستهلكيها . وواضح هنا أن الثمن ينخفض لأن هذا الفرض أقوى من الفرض الذى يزيد فيه العرض ويبقى الطلب ثابتاً .

(ج) أن يزيد كلا من العرض والطلب فى نفس الوقت ومثال ذلك أن يزيد عدد مستهلكى السلعة وتعطى إعانة لمنتجيها . فى هذا الفرض قد يزيد الثمن وقد ينخفض وقد يظل ثابتاً . والأمر مرجعه فى النهاية مدى الزيادة فى الطلب بالنسبة إلى الزيادة فى العرض . فإذا كانت الزيادة فى الطلب كبيرة بالنسبة للعرض فإن الثمن يرتفع . وبالعكس إذا كانت زيادة العرض أكبر من زيادة الطلب فإن الثمن ينخفض أما إذا كانت زيادة الطلب مساوية للزيادة فى العرض فإن الثمن يبقى ثابتاً .

(د) أن ينقص كل من العرض والطلب فى نفس الوقت . وهنا أيضاً

قد يرتفع الثمن أو ينخفض أو يظل ثابتاً طبقاً لمدى النقص فى كل من العرض والطلب بالنسبة للآخر كما هو الحال فى الفرض السابق .

ثالثاً : الثمن الجبرى :

قد تؤدى قوى العرض والطلب إلى تحديد ثمن التوازن فى مستوى لا يتفق مع المصلحة العامة . فى هذه الأحوال تتدخل الدولة فى سوق السلعة وتحدد الثمن الذى تراه متفقاً مع المصلحة المذكورة و إن كان يختلف عن ثمن التوازن الذى يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب . وقد شاع هذا النوع من التدخل فى العصر الحاضر . فتعددت السلع التى تخضع لما يسمى بالتسعيرة الجبرية حيث تحدد الدولة ثمناً معيناً للسلعة وتجبر المتعاملين على احترامه بتوقيع جزاء على من يخالفه وترجع هذه السياسة فى مبدأ ظهورها لظروف الحرب الاستثنائية ، إذ يترتب على الحرب نقص السلع الاستهلاكية نتيجة اضطراب وسائل المواصلات وتخصيص جزء كبير من الموارد للإنتاج الحربى فى الوقت الذى يزيد فيه الإنفاق الحكومى وتزيد فيه دخول بعض الفئات زيادة كبيرة مما يترتب عليه زيادة الطلب الفعلى كثيراً وارتفاع أثمان سلع ضرورية ارتفاعاً ضخماً مما يجعلها بعيدة عن متناول العديدين لذلك لم تجد الحكومات حلا لهذه المشكلة إلا بوضع حد أقصى لثمن كثير من السلع ومن ناحية أخرى ففى فترات الانكماش ينخفض ثمن كثير من السلع ، وبصفة خاصة السلع الزراعية انخفاضاً كبيراً ، وتضطر الدولة للتدخل لحماية المنتجين من آثار التدهور بوضع حد أدنى لأثمان الحاصلات الزراعية أو السلع الأخرى التى ينخفض ثمنها ، وتسمى هذه السياسة بسياسة مساندة أو دعم الأثمان .

على أنه لا يكفى لنجاح مثل هذه السياسة وضع حد أقصى أو حد أدنى لثمن السلعة إذا كان هذا الثمن يبعد كثيراً عن ثمن التوازن الذى كان لابد أن يوجد لو تركت السوق حرة . فلو فرضنا أن الثمن الجبرى يقل كثيراً

عن ثمن التوازن فإن الكمية المطلوبة عند الثمن الحكومى تكون أكبر بكثير من الكمية المعروضة مما يؤدى إلى ارتفاع الثمن المحدد وقد يتم هذا علناً إذا كانت رقابة الحكومة ضعيفة وقد يتم فى الخفاء فتنشأ السوق السوداء (١) ، والأمر بالمثل عند تحديد حد أدنى لثمن السلعة ، فإذا كان هذا الثمن يزيد كثيراً عن ثمن التوازن فإن العرض يفوق الطلب مما يؤدى إلى انخفاض الثمن المحدد .

لهذه الأسباب يجب أن يقترن وضع حد أقصى أوحد أدنى لثمن السلعة بتدخل الدولة فى ظروف العرض والطلب لكى تصبح الكمية المعروضة مساوية للكمية المطلوبة عندالثمن الذى تحدده . فمثلا تضطر الدولة لتخفيض الطلب وجعله فى مستوى الكمية المعروضة إلى الأخذ بنظام التوزيع بالبطاقات ، أو التقنين ، ومقتضى هذا النظام أن لا يكون المستهلك حراً فى الحصول على الكمية التى يرغبها من السلعة فلا يجوز له أن يتجاوز القدر المخصص له مهما اشتدت حاجته للسلعة . أما زيادة العرض فتكون بأن تعمل الدولة على تخفيض أثمان المواد الأولية أو تخفيض الفائدة أو منح إعانات للمنتجين أو إعفائهم من الضرائب إلخ . وتقييد العرض يتم بشراء كميات من السلعة وتخزينها أوبتقييد المساحة التى تزرع من بعض الحاصلات أو منح إعانات للتوقف عن نوع معين من الإنتاج وتتم زيادة الطلب برفع الأجور وإعانة استهلاك بعض أنواع السلع إلخ ...

رابعاً : تحديد الثمن فى حالة السلع المتنافسة والسلع المتكاملة :

رأينا فيما تقدم كيف يتحدد الثمن نتيجة لقوى العرض والطلب . وقد قام تحليلنا على أساس فرض جوهرى هو أن ثمن كل سلعة يتحدد نتيجة لقوى العرض والطلب الخاصة بهذه السلعة ، أى أن ثمن السلعة لا يتأثر بظروف العرض والطلب الخاصة بالسلع الأخرى . وهذا الفرض يمكن

(١) أنظر بولدينج ، التحليل الاقتصادى ، المرجع المشار اليه ص ١٥٣ ، وانظر كذلك R. Lipsy, Positive Economics, op. cit., pp 114 - 116

قبوله طالما أن كل سلعة مستقلة عن السلع الأخرى . ولكن الواقع أن السلع يرتبط بعضها ببعض بحيث أن التغير فى ظروف العرض والطلب الخاصة بإحداها يحدث تغييراً فى ظروف العرض والطلب الخاصة بعدد كبير من السلع الأخرى . ومؤدى هذا أن ثمن السلعة يتغير لا بتغير ظروفها الخاصة فحسب وإنما تبعاً للتغير فى ظروف السلع الأخرى المرتبطة بها . والواقع أن السلع إما أن تكون متنافسة أو متكاملة وهذا التنافس أو التكامل قد يكون من ناحية الطلب أو من ناحية العرض .

١ — السلع المتنافسة من ناحية الطلب :

تكون السلع (أ) ، (ب) ، (ج) ، متنافسة من ناحية الطلب إذا كانت جميعها تصلح لإشباع حاجة واحدة بحيث يكون للمستهلك الخيار بينها ، وذلك كالمنسوجات القطنية والحريرية والكتانية أو الأصناف المختلفة من الفاكهة .

والقاعدة فى هذه الحالة أنه إذا ارتفع ثمن إحدى هذه السلع ارتفعت أثمان السلع المتنافسة معها ، وإذا انخفض ثمن إحداها انخفضت أثمان السلع المتنافسة معها . فإذا زاد الطلب على المنسوجات الحريرية بسبب زيادة عدد مستهلكيها لارتفع ثمنها ، ولكن ارتفاع ثمنها يؤدى إلى انصراف بعض المستهلكين عنها إلى المنسوجات القطنية أو الكتانية مما يؤدى إلى زيادة الطلب عليها ، وارتفاع ثمنها بالتالى . وبالعكس إذ انخفض الطلب على المنسوجات الحريرية انخفض ثمنها غير أن انخفاض ثمنها يؤدى إلى تحول بعض مستهلكى المنسوجات القطنية أو الكتانية عن هذه المنسوجات إلى المنسوجات الحريرية ، فينخفض الطلب على المنسوجات القطنية أو الكتانية وبالتالى ثمنها . وهكذا تتغير أثمان السلع المتنافسة من ناحية طلبها فى نفس الإتجاه ارتفاعاً وانخفاضاً .

٢ — السلع المتكاملة من ناحية الطلب :

تكون السلع (أ) ، (ب) ، (ج) ، متكاملة من ناحية الطلب إذا

كانت جميعها ضرورية لإشباع حاجة معينة ، بمعنى أن يكون المستهلك مضطراً للجمع بينها لإشباع هذه الحاجة ، ومثال ذلك السكر والشاى والأوانى الخاصة بعمله وتناوله فهى سلع متكاملة بهذا المعنى ، وكذلك الأحذية والجوارب ... إلخ .

والقاعدة فى هذه الحالة أنه إذا ارتفع ثمن إحدى السلع المتكاملة انخفضت أثمان السلع المتكاملة معها وإذا انخفض ثمن إحدى السلع المتكاملة ارتفعت أثمان السلع المتكاملة معها ، أى أن أثمان السلع المتكاملة تتغير من ناحية طلبها فى عكس الاتجاه ، ارتفاعاً وانخفاضاً . فإذا نقص عرض السكر لسبب فرض ضريبة عليه مثلا فإن هذا يؤدى إلى اوتفاع ثمنه ، غير أن ارتفاع ثمنه يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبه منه ، وهذا النقص يقترن حتما بنقص الكمية المطلوبة من السلع المتكاملة معه مما يؤدى إلى انخفاض ثمنها . وبالعكس إذا زاد عرض السكر بسبب تقدم فنونه الإنتاجية لأدى هذا إلى إنخفاض ثمنه غير أن انخفاض ثمنه يؤدى إلى زيادة الطلب عليه . هذه الزيادة تقترن حتما بالزيادة فى الطلب على السلع المتكاملة معه مما يؤدى إلى ارتفاع ثمنها .

٣ — السلع المتنافسة من ناحية العرض :

تكون السلع (أ) ، (ب) ، (جـ) ، متنافسة من ناحية العرض إذا كانت جميعها تحتاج لنفس عناصر الإنتاج ، بحيث يكون للمنتج الخيار فى أن يستخدم مالديه من عناصر فى إنتاج السلعه (أ) ، أو (ب) ، أو (جـ) مثال ذلك القمح والشعير فهما متنافسين لأنهما يحتاجان لنفس الأرض والعمل ونفس الوقت من السنة لزراعتهما .

والقاعدة فى هذه الحالة إذا ارتفع ثمن إحدى السلع المتنافسة من حيث العرض فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع أثمان كل السلع المتنافسه معها ، وإذا انخفض ثمن إحداها انخفضت أثمان كل السلع المتنافسة معها . فإذا زاد الطلب على القمح مثلا بسبب زيادة عدد المستهلكين فإن ثمنه يرتفع ، وهذا الإرتفاع

يدفع بعض المنتجين إلى زيادة إنتاجه ، هذه الزيادة تقتضى تحول بعض عناصر الإنتاج من السلع المنافسة له فيقل إنتاجهاما يرفع ثمنها . وبالعكس إذا نقص الطلب على القمح انخفض ثمنه وانصرف عنه المنتجون ، يؤدى هذا إلى تحول عناصر الإنتاج عنه إلى غيره من السلع المنافسة فيزيد إنتاجها وينخفض ثمنها ، وهكذا تتغير أثمان السلع المتنافسة من ناحية عرضها فى نفس الاتجاه إرتفاعا وانخفاضا .

٤ — السلع المتكاملة من ناحية العرض :

تكون السلع (أ) و (ب) و (ج) متكاملة من ناحية العرض إذا كانت تنتج حتماً عن عمليه إنتاجية واحدة بحيث يكون المنتج مضطراً للجمع بينها وذلك كالقطن وبذرته فهما سلعتين متكاملتين من ناحية العرض لأنهما ينتجان من عملية إنتاجية واحدة ولايستطيع المنتج أن يقتصر على إنتاج إحداهما دون الأخرى ، وكذلك الصوف واللحوم . . . إلخ .

والقاعدة فى هذه الحالة إذا ارتفع ثمن إحدى السلع المتكاملة من حيث العرض انخفضت أثمان السلع المتكاملة معها ، وبالعكس إذا انخفض ثمن إحدى هذه السلع أرتفعت أثمان السلع المتكاملة معها . وهكذا تتغير أثمان السلع المتكاملة من ناحية العرض فى عكس الاتجاه ارتفاعا وانخفاضا . فإذا زاد الطلب على القطن مثلا بسبب زيادة عدد المستهلكين ارتفع ثمنه ، ويؤدى هذا إلى أن يزيد المنتجين من إنتاجه مما يؤدى إلى زيادة المعروض من بذرة القطن وانخفاض ثمنها ، أما إذا نقص الطلب على القطن لانخفض ثمنه مما يؤدى إلى انصراف المنتجين عنه وبالتالى نقص عرض بذرة القطن ممايؤدى إلى ارتفاع ثمنها .

المبحث الرابع

الطلب الفردى وتوازن المستهلك

سبق أن بينا أن الطلب الكلى يتكون من مجموع مايطلبه الأفراد ، وأن العلاقه

العكسية بين الثمن والطلب الكلى تنتج عن وجود علاقة مماثلة بين الثمن والطلب الفردى ، وسندرس هنا بالتفصيل هذا الأخير وما يحدث فيه نتيجة لانخفاض الثمن وارتفاعه ، والقواعد التى تحكم تصرفات الفرد بالنسبة للسلع التى ينفق عليها دخله .

ويهمنا أن نلاحظ منذ البداية أنه إذا انخفض ثمن سلعة من السلع فإن المستهلك الفرد يزيد من طلبه عليها لسببين : السبب الأول أن المستهلك يحل السلعة التى انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التى بقى ثمنها ثابتا ، أى أنه يزيد من استهلاكه من السلعة التى انخفض ثمنها ويقلل بالتالى من استهلاكه للسلع الأخرى التى بقيت أثمانها دون تغيير ، وهذا هو ما يطلق عليه الاقتصاديون أثر الإحلال ، أما السبب الثانى فهو أن انخفاض ثمن السلعة ، مع بقاء الدخل النقدى للمستهلك ثابتا ، يؤدى إلى الزيادة فى دخله الحقيقى ، وهذه الزيادة تؤدى إلى زيادة الطلب على السلعة ، وهذا هو ما يسمى أثر الدخل(١) .
ولكن يلاحظ أن أثر الدخل قليل الأهمية بالنسبة لأثر الإحلال لأن المستهلك ينفق جزءاً ضئيلا من دخله على سلعة واحدة ، وبالتالى فإن انخفاض ثمن سلعة واحده لا يؤثر كثيراً فى الدخل الحقيقى للفرد ، ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الفرد ينفق جزءاً كبيراً من دخله على سلعة واحده فإن انخفاض ثمنها يؤدى إلى زيادة جوهرية فى دخله الحقيقى .

وأيا ما كان الأمر فإذا أغفلنا أثر الدخل أمكننا القول أن الفرد يزيد من طلبه للسلعة التى انخفض ثمنها أى أنه يحلها محل السلع الأخرى التى لم يتغير ثمنها وهو يقلل من طلبه لسلعة التى ارتفع ثمنها لأنه يحل السلع الأخرى محلها . فأثر الإحلال هو الذى يفسر لنا غالبا زيادة الطلب الفردى عند انخفاض الثمن ونقصه عند ارتفاع الثمن ولكن يبقى أن نعرف السبب الذى يدفع المستهلك إلى إحلال سلعة محل أخرى . الواقع أنه يفعل ذلك لكى

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر J.R. Hicks, Value and Capital, oxford, clarendon Press, 1939, ch. III

يحصل على أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود ، ولفهم ذلك يجب أن نعرف أولا ظاهره تناقص المنفعة الحدية ثم كيف يتحقق أقصى إشباع ومعنى توازن المستهلك وشرطه والمقصود بفائض المستهلك ، وأخيراً المقصود بمنحنيات السواء .

أولا . مبدأ تناقص المنفعة الحدية (١)

يعتبر الشيء نافعا من وجهة النظر الاقتصادية إذا كان صالحا لإشباع حاجة إنسانية فالملابس والأغذية والمساكن تعتبر نافعة اقتصاديا لأنها تصلح لإشباع حاجاتنا الاستهلاكية مباشرة وتعتبر المصانع والآلات والطرق والقنوات نافعة أيضا اقتصاديا لأنها تساهم فى إنتاج سلع أخرى تصلح لإشباع حاجاتنا الاستهلاكية .

وتتكون المنفعة الكلية للمستهلك من مجموع الإشباع الذى يحصل عليه من كمية معينة من السلع ، أما المنفعة الحدية فهى مقدار الزيادة فى المنفعة الكلية على أثر زيادة الكمية المستهلكة بوحدة واحدة ، أوهى مقدار النقص فى المنفعة الكلية على أثر نقص الكمية المستهلكة بوحدة واحدة ، بعبارة أخرى المنفعة الحدية هى الفرق بين المنفعة الكلية لكمية معينة والمنفعة الكلية لكمية أخرى تسبقها مباشرة أو تتلوها مباشرة أى أنها الفرق بين المنفعة الكلية لعدد س من الوحدات والمنفعة الكلية لعدد (س + ١) أو (س — ١) من الوحدات . (٢)

(١) أنظر R. lipsey. positive Economics. op. cit pp 155-167
W. J. Baumol Economic Dynamics Macmillan N.Y 4th ed 1952, pp. 148 – 149

(٢) واضح أن هذا التحليل للمنفعة يفترض إمكان قياسها كميا بطريقة عددية ، وقد كان لألفرد مارشال فضل صياغة هذه الفكرة ، ويبين المدافعون عنها فى هذا الشكل التقليدى أنه إذا كانت المنفعة قابلة للقياس العددى نظريا فليس معنى هذا أن هذا القياس ممكن بدقة عمليا انظر .
D. H. Roberston, utility and All That, G. Allen and unwin, 1952, p. 16

ومن الملاحظ أن المنفعة الحدية لأية سلعة تتناقص بزيادة عدد الوحدات التى تستهلك تباعاً من هذه السلعة (١) فإذا استهلك شخص مثلا خمس برتقالات فإن منفعة البرتقالة الأولى بالنسبة إليه تكون أكبر من منفعة البرتقالة الثانية :

ومنفعة البرتقالة الثانية أكبر من الثالثة ، والثالثة أكبر من الرابعة وهكذا ، وهذا هو ما يسمى مبدأ تناقص المنفعة الحدية ، وهو يرجع إلى أن الحاجات الإنسانية قابلة بطبيعتها للتشبع . فالوحدة الأولى التى يستهلكها الشخص تقابل حرمانا لديه ولهذا فنفعتها كبيرة نسبيا ، فإذا استهلك وحدة ثانية فإن حاجته إليها تكون أقل إلحاحا من حاجته إلى الأولى ، وبالتالى تكون منفعتها أقل ، وهكذا كلما زادت الوحدات المستهلكة من سلعة معينة أشبعت الحاجة إليها تدريجيا ويترتب على هذا التشبع التدريجى تناقص منفعة الوحدات الإضافية ، ويبين الجدول التالى مبدأ تناقص المنفعة الحدية بتصور شخص معين يستهلك وحدات متتالية من البرتقال ، ويفترض هذا الجدول أننا نستطيع قياس المنفعة التى يحصل عليها من كل برتقالة :

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية مقدرة بوحدات من الإشباع	المنفعة الحدية مقدرة بوحدات من الإشباع
١	٢٠	—
٢	٣٨	١٨
٣	٥٣	١٥
٤	٦٤	١١
٥	٧٠	٦

وواضح أن المنفعة الكلية تزيد بزيادة الوحدات المستهلكة ؛ أما المنفعة الحدية فهى تتناقص كلما زادت الوحدات المستهلكة ، وتضيف كل برتقالة قدراً من الإشباع يقل عن السابقة عليها ، فالبرتقالة الخامسة تضيف ٦ وحدات فقط (٧٠–٦٤) فى حين أن الرابعة تضيف ١١ وحدة (٦٤–٥٣) وهكذا .

---

(١) أنظر J. F. Due , Intermediate Economic Analysis 3rd ed., Irwin Homewood, Illinois, 1955, pp 74 – 75.

وغنى عن البيان أن المنفعة الحدية لسلعة معينة لست كمية مطلقة مجردة وإنما هى تتوقف على كل فرد وذوقه الخاص والكمية التى يستهلكها .

ثانياً : فرض تحقيق أقصى اشباع :

ينفق كل مستهلك دخله على مجموعة من السلع ، كالأغذية والملابس والمسكن إلخ .. ويفترض الاقتصاديون أن المستهلك يصدر فى سلوكه عن رغبة معينة هى الحصول على أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود (١) . أى أن الفرد لا ينفق دخله جزافاً وإنما يوزعه على مجموعة معينة من السلع بحيث يحصل من دخله المحدود على أقصى قدر ممكن من الإشباع . ويمكن المنازعة فى هذا الفرض على أساس أن المستهلك يوزع دخله أحياناً بحكم العادة ودون أن يراجع نفسه فيما إذا كان يستطيع أن يزيد إشباعه لو أعاد توزيع بنود إنفاقه . ويمكن أيضاً أن يقال أن الفرد ليست له أحياناً الحرية المطلقة فى تغيير بنود إنفاقه لارتباطه مثلا بعقد يوجب عليه أن ينفق مبلغاً معيناً على سكنه أو لوجود نظام البطاقات بالنسبة لبعض السلع . ولكن الواقع أنه بالرغم من هذه الاعتبارات فلا شك أن جمهرة المستهلكين فى أغلب الأحوال تنفق دخولها بحيث تحصل على أقصى إشباع ممكن، ولهذا يصلح هذا الفرض أساساً لتحليل سلوك المستهلك العادى .

ثالثاً : معنى توازن المستهلك وشرطه :

يكون المستهلك فى حالة توازن إذا وزع دخله على مختلف السلع بحيث يحصل منه على أقصى قدر من الإشباع ، ويتحقق هذا إذا كانت المنفعة الحدية التى يحصل عليها من إنفاق قرش على السلعة (أ) مساوية للمنفعة الحدية التى يحصل عليها من إنفاق قرش على السلعة (ب) مساوية للمنفعة الحدية التى يحصل عليها من إنفاق قرش على السلعة (جـ) وهكذا إلى نهاية السلع التى ينفق عليها المستهلك دخله .

---

(١) أنظر R. Lipsey, Positive Economics, op. cit., P. 182

بعبارة أخرى يحصل المستهلك على أقصى إشباع ممكن إذا تساوت المنافع الحدية لأجزاء دخله فى جميع وجوه إنفاقها . فإذا وزع أحد المستهلكين دخله على السلعتين (أ) و (ب) وكانت المنفعة الحدية التى يحصل عليها من قرش أنفق على السلعة (أ) أكبر من المنفعة الحدية التى يحصل عليها من قرش إنفق على السلعة (ب) ، فمن الواضح أنه يستطيع أن يزيد من الإشباع الذى يحصل عليه بأن يحول جزءا من دخله من السلعة (ب) إلى السلعة ، (أ) لأن كل قرش إضافى ينفقه على السلعة (أ) يحصل منه على منفعة أكبر من المنفعة التى يحرم منها باقتطاع قرش من السلعة (ب) ، بعبارة أخرى إذا أعاد هذا المستهلك توزيع دخله بحيث ينفق أكثر على السلعة (أ) وأقل على السلعة (ب) فإنه يزيد من إشباعه الكلى . غير أن زيادة ما ينفقه على السلعة (أ) تؤدى إلى زيادة الكمية المستهلكة منها وبالتالى تناقص منفعتها الحدية ، ونقص ما ينفقه على السلعة (ب) يعنى نقص الكمية المستهلكة منها وبالتالى زيادة منفعتها الحدية ، فإذا استمر فى إعادة توزيع دخله فإنه يصل إلى الحد الذى تصبح فيه المنفعة الحدية لقرش ينفق على السلعة (أ) مساوية للمنفعة الحدية لقرش ينفق على السلعة (ب) ؛

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن المقصود بالمنفعة الحدية لقرش ينفق على السلعة (أ) . الواقع أنها عبارة عن المنفعة الحدية للسلعة (أ) مقسومة على ثمن (أ) بالقرش. فإذا استهلك فرد خمس برتقالات ، وكانت منفعتها الحدية ٦ وحدات من الإشباع ، وكان ثمن البرتقالة قرشين ، فإن المنفعة الحدية التى تأتى من قرش أنفق على هذه البرتقالات الخمس تعادل ثلاث وحدات من الإشباع ($\frac{٦}{٢}$) والأمر بالمثل فيما يتعلق بالمنفعة الحدية التى تأتى من قرش أنفق على السلعة (ب) فهى عبارة عن المنفعة الحدية للسلعة (ب) مقسومة على ثمن (ب) بالقرش ، فإذا استهلك فرد وحدتين من (ب) ، وكانت منفعتها الحدية ١٢٠ وحدة إشباع وثمن الوحدة ٤٠ قرشا فإن المنفعة

الحدية التى يحصل عليها هذا الفرد من قروش ينفقه على (ب) تعادل ثلاث وحدات من الإشباع $\left(\frac{١٢٠}{٤٠}\right)$.

وينتج مما تقدم أن المستهلك يحقق توازنه إذا وزع دخله على السلعتين (أ) و (ب) بحيث تكون :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{ثمن (أ) بالقروش}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{ثمن (ب) بالقروش}}$$

فإذا كان المستهلك قد وزع دخله بين (أ) ، (ب) بحيث لا تتحقق هذه المساواة فإنه يعيد توزيع دخله بينهما بما يكفل تحقيقها (١) .

رابعاً : فائض المستهلك :

بينا فيما سبق أن المنفعة الحدية تتناقص بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ، ولما كان المستهلك يدفع ثمناً واحداً لجميع وحدات السلعة بصرف النظر عما إذا كانت الوحدة الأولى والثانية أو العاشرة ، فإن هذا الوضع يؤدى إلى ظهور ما يسمى فائض المستهلك . لتوضيح ذلك نفترض أن جدول طلب مستهلك معين لسلعة ما على النحو التالى : —

إذا كان الثمن ٣٠ قرشاً للوحدة يكون المستهلك مستعداً لشراء وحدة واحدة .

إذا انخفض الثمن إلى ٢٥ قرشاً للوحدة يكون المستهلك مستعداً لشراء وحدتين .

إذا انخفض الثمن إلى ٢٠ قرشاً للوحدة يكون المستهلك مستعداً لشراء ٣ وحدات .

(١) انظر R. Leftwich, The Pricesystem and Resource Allocation, Rinehard and Co., New York, 1955, P. 63 , Bilas, Micro-economic Theory, op. cit., p. 47

فالمستهلك يكون مستعداً لشراء وحدة واحدة عند مايكون الثمن ٣٠ قرشاً ومعنى هذا أن المنفعة التى يحصل عليها من الوحدة الأولى تعادل فى تقديره المنفعة التى يفقدها بدفع ٣٠ قرشا أى أن منفعة هذه الوحدة تعادل تماما المنفعة التى يفقدها بدفع ٣٠ قرشا دون زيادة أو نقصان . . إذا انخفض الثمن إلى ٢٥ قرشا فإن المستهلك يكون مستعداً لشراء وحدتين ومعنى ذلك أن منفعة الوحدة الثانية تعادل فى تقديره المنفعة التى يفقدها بدفع ٢٥ قرشا، إذا اشترى المستهلك وحدتين بهذا الثمن فإنه يدفع فعلا خمسين قرشاً ، ولكن من الواضح أنه كان مستعداً لدفع ٣٠ قرشى الوحدة الأولى و٢٥ قرشا فى الوحدة الثانية أى أنه كان مستعداً لدفع ٥٥ قرشا ، فهناك إذاً فرق بين المبلغ الذى كان مستعداً لدفعه (٥٥) والثمن الذى دفعه فعلا (٥٠) ومقدار هذا الفرق خمسة قروش هذا الفرق هو مايسمه الاقتصاديون بفائض المستهلك.

وإذا انخفض الثمن إلى ٢٠ قرشا فإن المستهلك يحصل على ثلاث وحدات ويدفع ٦٠ قرشا ولكن من الواضح أنه كان مستعداً لدفع ٣٠ قرشا فى الوحدة الأولى و٢٥ قرشا فى الثانيه و ٢٠ قرشا فى الثالثة أى أنه كان مستعداً لدفع ٧٥ قرشا فى الوحدات الثلاث فهناك فرق بين مادفعه فعلا (٦٠) وبين ما كان مستعداً لدفعه (٧٥) يعادل ١٥ قرشا اهو فائض المستهلك، وهكذا يحقق المستهلك فائضا على السلع التى يشتريها ، ويتوقف حجم هذا الفائض على مدى منفعة السلعه بالنسبة له والثمن الذى يدفعه فمقدار الفائض يتفاوت من مستهلك إلى آخر طبقاً لمنفعة السلعة بالنسبة له وثمنها . ففائض المستهلك هو الفرق بين المبلغ الذى يدفعه المستهلك فعلا لقاء الكمية التى يشتريها والمبلغ الذى كان مستعداً لدفعه ، بعباره أخرى الفرق بين المبلغ الذى يدفعه فعلا والمبلغ الأقصى الذى كان يقبل أن يدفعه حتى لاتفلت الصفقة من يديه .

خامسا : منحنيات السواء (١) :

يقوم التحليل الحدى للمنفعة على أساس إمكانية قياسها كميا ، أى على أساس افتراض أن كل سلعة لها وحدات إشباع يمكن أن تقاس منفعتها الحديه بطريقة كمية.

وقد انتقد عدد من الاقتصاديين المعاصرين (٢) هذا الافتراض لأن المستهلك عندما يقدر أن منفعة الوحدة الأولى من سلعة معينه (كيس من السكر وزنه كيلو مثلا) هى ٥٠ وحدة وأن منفعة الوحدة الثانية (الكيس الثانى) ٤٥ وحدة والثالثة ٤٠ وحدة ، فإنه لايفعل ذلك بطريقة مجردة ، وإنما بمقارنة منفعة هذه السلعة بمنفعة السلع الأخرى التى يستهلكها . ومن ناحية أخرى نجد أن وحدات الإشباع المختلفة ليس لها مقياس موحد . يضاف إلى ذلك أن المنفعة ذاتها أمر شخصى بحت كما أوضحنا ، ومن ثم لا يمكن أن نحدد بدقة عددية أن منفعة السلعة (أ) ٢٠ ومنفعة السلعة (ب) ١٥ والسلعة ج (١٢) . فالقياس الكمى للمنفعة أمر غير ممكن ، وكل مانستطيع قوله هو أن منفعة السلعة (أ) أكبر من منفعة السلعة (ب) وأن السلعة (ب) أكثر نفعا من السلعة (ج) أو بطريقة أخرى أن منفعة السلعة (ج) أقل من منفعة السلعة (ب) وأن السلعة (ب) أقل نفعا من السلعة (أ) . ولهذه الأسباب أثبت الأستاذ هيكس أنه من الممكن أن نستغنى عن فكرة القياس الكمى للمنفعة فى دراسة القيمة (٣) ودعا إلى نبذ استخدام النقود للتعبير عن المنفعة الحدية وأحل محله فكرة مقارنة منفعة سلعة مع منفعة

(١) لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بمنحنيات السواء أنظر :

W.J.L Ryan, Price Theory, Macmillan, London, 1961, pp. 1 – 33., G.L. shackle, ed., Anew prospect of Economics, LiverpoolVP, 1958, pp 59 – 88 ; G.J. stigler, The Theory of Price, op. cit., pp. 46 – 68.

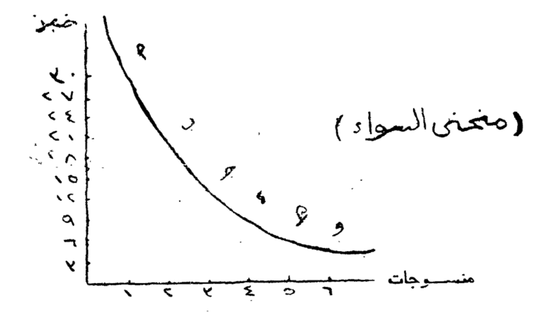
(٢) أنظر R.G.D. Allen, J.R. Hicks, A. Reconsideration of Theory of Value, Economica, 1934.

(٣) أنظر J.R. Hicks, A Revision of Demand Theory, oxford clarendon Press 1956 p. 12

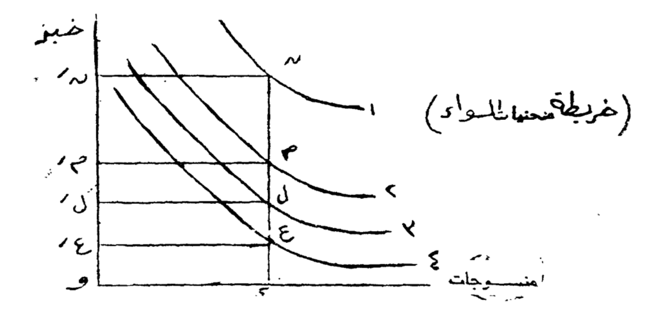
سلعة أخرى دون تحديد المقادير الكمية لكل منهما ، واستعان فى سبيل ذلك بأداة تحليلية هى منحنيات السواء ، وجوهر هذه الأداة أن المستهلك يرتب السلع والخدمات التى يحصل عليها بدخله المحدود من حيث درجة إشباعها ، فيكفى أن نقول أن مجموعتين من السلع والخدمات تحققان للمستهلك نفس القدر من الإشباع أى سواء لديه أن يحصل على إحداها دون الأخرى أو يكفى أن نقول أنه يفضل مجموعة معينة من السلع على مجموعة أخرى أى أن المجموعة الأولى تحقق له إشباعا أكبر من الثانية . فلوفرضنا أن مستهلكا يستخدم سلعتين هما الخبز والمنسوجات مثلا ، فإن كمية معينة من كل من السلعتين تحقق له نفس القدر من الإشباع مثلا .

	منسوجات	خبز
مجموعة أ	١٠	٣٠
« ب	٢	٢٢
« جـ	٣	١٧
« د	٤	١٣
« هـ	٥	١٠
« و	٦	٨

فأى من هذه المجموعات يحقق للمستهلك نفس القدر من الإشباع ، ويلاحظ أن زيادة الكمية المستهلكة من إحدى السلعتين يقترن حتما بنقص الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى ويمكن تمثيل ذلك بيانياً على النحو التالى :



فهـذا هو منحنى السواء . فأى نقطة على هذا المنحنى تمثـل مقداراً متساوياً من الإشباع من الخبز والمنسوجات . ولكن هذا المنحنى يمثل مستوى واحداً من مستويات الإشباع من الخبز والمنسوجات. ويمكن أن نتصور أن هناك مستويات أعلى أو أقل من هذا المستوى ، أى مستويات مختلفة للتفضيلات ؛ ويمكن توضيح ذلك بيانياً برسم عدة منحنيات سواء يمثل كل منها مستوى أعلى من الإشباع من ذلك الذى يمثله المنحنى الذى يقع أسفله على النحو التالى :



فالمنحنى ١ يمثل مستوى من الإشباع أكبر من المنحنى ٢ والمنحنى ٢ أكبر من المنحنى ٣ وهذا الأخير أكبر من ٤ . فالمنحنيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ تمثل كمية من المنسوجات مساوية لـ (ود) ولكن المنحنى ١ يمثل كمية من الخبز ون َ وهى أكبر من الكمية التى يمثلها المنحنى ٢ (و م َ) وهى بدورها أكبر من الكمية التى يمثلها المنحنى ٣ من الخبز وهى (و ل َ) وهذه الأخيره أكبر من كمية المنحنى ٤ (و ع َ) فالمنحنى ١ أكبر إشباعاً من سائر المنحنيات ويسمى هذا الشكل خريطة منحنيات السواء :

والخلاصة أن انتقال المستهلك على منحنى سواء معين لا يزيد ولا ينقص من المنفعة التى يحصل عليها من السلعتين . ولكن كلما ارتفع منحنى السواء كلما زاد الإشباع

الذى يحصل عليه المستهلك ، وهكذا لا نكون بحاجة لقياس المنفعة كما وإنما يكفى أن نحصل على منحنيات السواء الخاصة بمجموعات السلع التى يستخدمها مستهلك معين لنقارن بينها ونعرف أيهما يحقق له إشباعاً أكبر من غيره. ويلاحظ أن منحنى السواء ذو ميل سالب دائماً أى أنه يتجه من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين ويشير هذا إلى أن زيادة استهلاك كمية من إحدى السلعتين يتم على حساب الإقلال من كمية السلعة الأخرى .

المبحث الخامس

نظرية النفقة وتوازن المنتج

لنظرية النفقة أهمية كبرى فى دراسة الاقتصاد ، فالاقتصاد يهدف إلى تفسير القيم النسبية للسلع المختلفة ، ولا يمكن له تحقيق هذا الهدف ولا فهم سلوك المنتج الفرد بدون أن يوضح تماماً المقصود بالنفقة . فنفقة إنتاج السلعة تلعب دوراً رئيسياً فى تحديد عرضها ، وعرض السلع يؤثر بدوره فى ثمنها أى فى قيمتها النسبية .

ويلاحظ أن المقصود اقتصادياً بالنفقة يختلف عما يقصده رجل الأعمال بهذا الاصطلاح فهذا الأخير ينظر للنفقة على أنها مبالغ النقود التى يدفعها فعلا لإنتاج سلعته سواء اتخذت هذه المبالغ شكل أجور أو مقابلا لمواد أولية أو فائدة على رأس مال اقترضه ، أما الاقتصادى فإنه لا يقتصر على المبالغ النقدية المدفوعة فهذه الأخيرة ليست إلا ستاراً إذا أزحناه ونظرنا إلى ما وراءه وجدنا أن النفقة تتكون من موارد حقيقية تستخدم فى إنتاج السلعة فلو فرضنا أن مصنعاً ينتج عشرة آلاف متر من المنسوجات فإن نفقة إنتاج هذه الكمية بالنسبة للاقتصادى تتكون من خدمات العمل ورأس المال

والأرض التى استخدمت فى إنتاجها ، أما بالنسبة لرجل الأعمال فهى عبارة عن المبالغ النقدية التى دفعها فعلا فى سبيل إنتاج هذه الكمية .

وسنتعرض أولا لتحديد المقصود اقتصادياً بالنفقة ثم ندرس توازن المنتج .

أولا : تحديد المقصود بالنفقة :

إذا كانت نفقة الإنتاج تتكون من وجهة النظر الاقتصادية من الموارد الحقيقية التى استخدمت فى إنتاج السلعة ، وإذا عرفنا أن هذه الموارد يمكن إن تستخدم فى إنتاج سلع مختلفة فإنه يمكننا القول أن نفقة إنتاج عشرة آلاف متر من المنسوجات مثلا هى الموارد الحقيقية التى استخدمت فى إنتاجها أو هى السلع الأخرى التى كان يمكن أن تنتج بهذه الموارد والتى لم يستطع المجتمع إنتاجها بسبب تخصيص الموارد لإنتاج المنسوجات دون غيرها .

وعلى هذا فنفقة إنتاج السلعة (أ) هى السلع (ب) أو (جـ) أو (د) ... إلخ السلع التى كان من الممكن إنتاجها بالموارد التى خصصت لإنتاج (أ) والتى لم يمكن إنتاجها بسبب تخصيص هذة الموارد لإنتاج السلعة (أ) ويسمى الاقتصاديون السلع (ب) أو (جـ) أو (د) إلخ بنفقة الاختيار وهى النفقة الحقيقية التى تحملها المجتمع بسبب اختياره إنتاج السلعة (أ) دون غيرها من السلع الممكنة . فلو فرضنا أن إنتاج ١٠٠٠٠ متر من المنسوجات يتطلب مجهود عشرة عمال طوال سنة ، فإن هؤلاء العمال العشرة يمثلون الموارد الحقيقية المستخدمة فى إنتاج هذا القدر من المنسوجات ولكن ماهى السلع الأخرى التى كان يمكن أن ينتجها هؤلاء العمال العشرة لو أنهم لم يخصصوا جهودهم لإنتاج هذه الكمية من المنسوجات ؟ الواقع أنهم كان من الممكن أن يعملوا فى إنتاج سيارة أو منزل إلخ ، فالنفقة الحقيقية التى تحملها المجتمع بسبب عمل هؤلاء العمال فى إنتاج المنسوجات هى عدم استطاعته إنتاج السيارة أو المنزل إلخ ... فالسيارة أو المنزل إلخ هى نفقة الاختيار أى النفقة الحقيقية لإنتاج

١٠٠٠٠ متر من المنسوجات . ولكن إذا كانت النفقة فى الإصطلاح الجارى هى المبالغ النقدية المدفوعة وفى الإصطلاح الاقتصادى الموارد الحقيقية الضرورية للإنتاج أو السلع الأخرى التى كان يمكن إنتاجها بهذه الموارد فهل هناك فرق بين هذين التعريفين ؟ بعبارة أخرى ألا يمكن قياس الموارد الحقيقية المستخدمة فى إنتاج سلعة بما يدفعه المنتج فى سبيل الحصول عليها ؟ الواقع أن هذا غير صحيح لسببين : السبب الأول أن المبالغ المدفوعة فعلا لا تشكل أحياناً بعض العناصر التى تدخل فى تعريف النفقة اقتصادياً ، والسبب الثانى أن المبالغ المدفوعة تشمل بعض العناصر التى يجب استبعادها من نفقة الإنتاج بالمعنى الاقتصادى(١) .

فمن ناحية تشمل نفقة الإنتاج بالمعنى الاقتصادى الربح العادى للمنظم فلو فرضنا أن مصنعاً للنسيج ينتج ١٠٠٠٠ متر سنوياً ، وأن صاحب المصنع يدفع ٢٠٠٠ جنيه أجوراً للعمال وثمناً للمواد الأولية وفائدة على رأس مال مقترض فإن هذا المبلغ يمثل نفقة الإنتاج الكلية بالمعنى الجارى فهو يمثل كل ما دفعه المنظم فى سبيل إنتاج هذه الكمية من المنسوجات ولكن هذا المبلغ لا يشمل كل عناصر النفقة بالمعنى الاقتصادى فهو لا يشمل مقابل عمل المنظم نفسه فهذا الأخير يبذل وقته وجهده فى إدارة مصنعه ولهذا يجب أن نضيف إلى المبلغ السابق مبلغاً يمثل أجر المنظم على ما يقوم به من عمل وهذا هو المقصود بأن النفقة تشمل الربح العادى للمنظم .

ولكن كيف يتحدد هذا الربح ؟ الواقع أنه يتحدد بما يمكن أن يحصل عليه لو أنه عمل فى مشروع آخر أو مهنة أخرى من المشروعات أو المهن الممكنة له . ففى المثال السابق إذا كان صاحب المشروع يستطيع أن يحصل على ١٥٠٠ جنيه لو أنه عمل لحساب شخص آخر بدلا من اشتغاله لحسابه الخاص فإن

---

(١) انظر Boulding, Economic Analysis, op. cit., pp. 329 – 332

الربح العادى للمنظم يكون ١٥٠٠ جنيها ، وتكون النفقة الكلية للمنسوجات ٣٥٠٠ جنيها . فإذا كان الإيراد الناتج من بيع المنسوجات ٤٠٠٠ جنيه فمعنى هذا أن المنظم يحقق ربحاً صافياً أو ربحاً غير عادى مقداره ٥٠٠ جنيه.

أما إذا انخفض إيراد المنسوجات إلى ٣٥٠٠ جنيه فمعنى هذا أن المنظم يحصل على ربحه العادى فقط أما إذا انخفض الإيراد إلى ٣٠٠٠ جنيه فقط فمعنى هذا أن المنظم لايحصل على ربحه العادى ، ومن مصلحته أن يصفى مشروعه وأن يعمل لحساب شخص آخر . فالربح العادى يمثل الحد الأدنى الذى يجب أن يحصل عليه المنظم لكى يستمر فى الإنتاج لحسابه الخاص ولكن يلاحظ أن المنظم قد يفضل البقاء فى مشروعه بالرغم من عدم حصوله على ربحه العادى لأنه يفضل أن يعمل مستقلا أو إذا كان يتوقع أن يرتفع ثمن المنسوجات من جديد .

ومن ناحية أخرى لاتشمل نفقة الإنتاج ، من وجهة النظر الاقتصادية ، الريع الاقتصادى. فعناصر الإنتاج يمكن لها ، بصفة عامة أن تعمل فى أكثر من استخدام واحد . فلو فرضنا أن هناك قطعة أرض زراعية فهى يمكن أن تستخدم فى زراعة الفاكهة فتأتى بدخل قدره ٨٠٠ جنيه فى السنة أو فى زراعة الخضروات فتدر دخلا قدره ٦٠٠ جنيه سنوياً أو فى زراعة القطن وغيره من المحاصيل فتأتى بدخل قدره ٤٠٠ جنيه فى السنة .

ومن الواضح أن صاحب الأرض سيخصصها لزراعة الفاكهة لأنها تأتى له بأعلى دخل ممكن على أنه إذا انخفض ثمن الفاكهة لسبب من الأسباب فإن دخل المزارع ينخفض ،ولكن من الواضح أنه يبقى أرضه فى زراعة الفاكهة طالما أنه يحصل منها على دخل يزيد على ٦٠٠ جنيه وهو الدخل الذى يستطيع أن يحصل عليه من المحصول الذى يلى الفاكهة فى ترتيب الغلة . ولكن إذا انخفض دخل الفاكهة إلى ٦٠٠ جنيه أو أقل فلا مصلحة لصاحب الأرض فى أن يستمر فى زراعة الفاكهة ومن مصلحته أن يحولها لزراعة الخضروات.

فطالما أن الأرض مخصصة للفاكهة فإن ثمن التحول بالنسبة لها يكون ٦٠٠ جنيه وهو الحد الأدنى الذى يتعين أن تأتى به الأرض عند زراعتها فاكهة وإلا فإن صاحبها يحولها إلى المحصول التالى فى ترتيب الغلة . فإذا خصصت الأرض للخضروات فإن ثمن التحول يصبح ٤٠٠ جنيه وهو الدخل الممكن من المحصول التالى للخضروات فى ترتيب الغلة وهكذا . . ويصدق هذا على كل عناصر الإنتاج الأخرى . فنحن نستطيع أن نرتب الاستخدامات الممكنة لكل عنصر ترتيباً تنازلياً طبقاً لمقدار ما يدره كل استخدام من دخل ويكون بقاء العنصر فى أى استخدام منها مشروطا بحصوله على مبلغ يساوى على الأقل المبلغ الذى يستطيع الحصول عليه فى الاستخدام التالى فى ترتيب الغلة . ويسمى هذا المبلغ ثمن التحول . وينتج عن ذلك أنه إذا تخصص عنصر معين تخصصاً ضيقاً بحيث أنه لا يستطيع العمل إلا فى استخدام واحد ، فإن ثمن التحول بالنسبة له يكون صفراً ، وبالتالى فمن الممكن أن ينخفض الثمن الذى يحصل عليه مثل هذا العنصر فى استخدامه إلى لا شىء دون أن يتحول إلى استخدام آخر .

مما تقدم يمكن لنا أن نعرف المقصود بالريع الاقتصادى أو ما يسمى بفائض المنتج . فالريع الاقتصادى هو الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلا فى الاستخدام الذى هو فيه وبين ما يمكن أن يحصل عليه فى استخدام آخر يلى الاستخدام الذى يعمل فيه من حيث ترتيب الغلة ، أو هو الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلا فى الاستخدام الذى هو فيه وبين ثمن التحول بالنسبة له . ففى المثال السابق إذا خصصت الأرض للفاكهة وكانت تدر ٨٠٠ جنيه سنوياً وكان الإيراد التالى من حيث الغلة هو الخضروات وتدر ٦٠٠ جنيه فإن الريع الاقتصادى يكون فى هذه الحالة ٢٠٠ جنيه . فإذا كان العنصر لا يعمل إلا فى استخدام واحد فقط فإن ثمن التحول بالنسبة له يكون صفراً ، ويكون كل ما يحصل عليه العنصر فى الاستخدام الوحيد الممكن له ريعاً اقتصادياً .

وواضح مما تقدم أن عناصر الإنتاج قد تحصل فى بعض الاستخدامات على دخل يجاوز ثمن التحول بالنسبة لها. فما يدفعه المنظم لعناصر الإنتاج يتكون من جزئين : الأول يمثل ثمن التحول بالنسبة لهذه العناصر ، وهو الحد الأدنى الذى يتعين أن يحصل عليه العنصر ليبقى فى الاستخدام الذى هو فيه ، والثانى يمثل ريع الاقتصادى أو فائض المنتج ، هو ما يدفعه المنتج زيادة على ثمن التحول .

وواضح أنه لا فرق بين هذين الجزئين من وجهة نظر المنظم ، فهو يدفع للحصول على موارد الثروة سواء كان الثمن الذى يدفعه يعادل أو يجاوز ثمن التحول . ولكن لهذه التفرقة أهمية كبيرة من حيث تحديد النفقة الحقيقية لإنتاج السلعة فما يدفع كريع اقتصادى لا يدخل فى هذا التحديد ، وإنما تتحدد نفقة إنتاج السلعة بثمن التحول فقط . فثمن التحول هو المقياس الصحيح للاستخدامات التى فاتت على المجتمع بسبب تخصيص الموارد لإنتاج سلعة دون غيرها ، أو هو المقياس الصحيح لنفقة الاختيار ، أما ما يدفع زيادة على ذلك كريع اقتصادى فلا يمثل جزءاً من النفقة الحقيقية . فإذا استأجر شخص أرضاً وزرعها فاكهة وكان إيجارها ٨٠٠ جنيه فى السنة ، وكان من الممكن زراعتها خضروات بإيجار قدره ٦٠٠ جنيه فإن ثمن التحول فى هذه الحالة يكون ٦٠٠ جنيه ، والريع الاقتصادى ٢٠٠ جنيه . ولكن من الواضح أن المستأجر ينظر إلى ما يدفعه فعلا وهو ٨٠٠ جنيه باعتباره نفقة لإنتاج الفاكهة ولا فرق لديه بين ما يعتبر وما لا يعتبر ريعاً اقتصادياً . ولكن النفقة الحقيقية لإنتاج الفاكهة هى التضحية بإنتاج الخضروات فما فات على المجتمع هو خضروات قيمتها ٦٠٠ جنيه . فالنفقة الحقيقية للفاكهة • على افتراض أن الأرض هى العنصر الوحيد للإنتاج ، هى خضروات قيمتها ٦٠٠ جنيه ، أما ما يدفعه المستأجر زيادة على ثمن التحول فهو ريع اقتصادى لا يدخل فى تحديد النفقة الحقيقية لإنتاج الفاكهة .

إلى جانب هذا التحديد للمقصود بالنفقة ، هناك عدة أنواع من النفقات

التي يحسن تحديد المقصود بها قبل بيان العلاقة بين كمية الناتج ونفقة الإنتاج .
فالنفقة الكلية هي مجموع ما يتكلفه مشروع لإنتاج كمية معينة من إحدى السلع
فإذا أنتج مصنع نسيج ١٠٠٠٠ متر ودفع في مقابلها ٢٠٠٠ جنيه أجوراً
لعماله وثمناً للمواد الأولية وفوائد على رأس ماله ، فيكون هذا المبلغ هو النفقة
الكلية للإنتاج ، وقد قدمنا أنه يجب أن يضاف إليه مبلغ يقابل الربح العادى
للمنظم ، كما يجب استنزال ما يعتبر ربحاً اقتصادياً ، وتنقسم النفقة الكلية إلى
نفقة كلية ثابتة ومتغيرة .

فالنفقة الكلية الثابتة هي النفقة التي لا تتغير بتغير الكمية المنتجة ، ومن
أمثلتها إيجار المصنع وفائدة رأس المال المقترض ومبالغ التأمين .

أما النفقة الكلية المتغيرة فهي التي تتغير بتغير الكمية المنتجة ، ومن
أمثلتها ثمن المواد الأولية وأجور العمال فهي تتوقف على حجم الإنتاج . ومن

هذا يكون متوسط النفقة الكلية عبارة عن $\frac{\text{النفقة الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

أي $\frac{\text{النفقه الكلية الثابتة + النفقة الكلية المتغيرة}}{\text{عدد الواحدات المنتجة}}$ ، ويكون متوسط النفقة

الثابتة عبارة عن $\frac{\text{النفقه الكلية الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ ، ومتوسط النفقة المتغيره

عبارة عن $\frac{\text{النفقه الكلية المتغيرة}}{\text{عدد الواحدات المنتجة}}$. يبقى أن نحدد المقصود بالنفقة الحدية

فهذه الأخيرة عبارة عن مدى الزيادة في النفقة الكلية على أثر زيادة الكلية
المنتجة بوحدة واحدة أو هي مدى النقص في النفقة الكلية على أثر نقص هذه
الكمية المنتجة بوحدة واحده ، فإذا أنتج مصنع عشر سيارات نفقتها الكلية
٧٠٠٠٠ جنيه ثم انتج ١١ سيارة نفقتها الكلية ٧٨٠٠٠ جنيه فإن النفقة
الحدية لـ ١١ سيارة تكون ٨٠٠٠ جنيه .

وواضح من هذا أن النفقة الحدية تتوقف على حجم الكمية المنتجة كما

أنها تتوقف على ظروف الإنتاج فى كل مشروع . ومن الواضح أيضا أنه يستوى أن نقول أن النفقة الحدية هى الفرق بين النفقة الكلية (ثابتة ومتغيرة) لكميتين متتاليتين من سلعة معينة ، أو أن نقول أنها الفرق بين النفقة الكلية المتغيره لكميتين متتاليتين حيث أن النفقة الثابتة الكلية لا تتغير بتغير الكمية المنتجة.

ثانيا : العلاقة بين كمية الناتج ونفقة الإنتاج :

توجد علاقة بين الكمية التى ينتجها المشروع وبين نفقة إنتاج الوحدة أو متوسط النفقة ، وتتلخص هذه العلاقة فى أنه إذا زادت كمية الناتج ينخفض متوسط النفقة ويستمر فى الانخفاض حتى يبلغ حدا أدنى ثم يعود إلى الارتفاع . ولكن لماذا يحدث هذا ؟ تتوقف الإجابة على الطريقة التى تمت بها الزيادة فى الإنتاج .

١ — فإذا كانت الزيادة قد تمت عن طريق الزيادة فى نطاق المشروع أو حجمه بحصوله على آلات جديدة أو زاد فى مبانيه او بصفة عامة كمية رؤوس أمواله الثابتة بحيث ترتب على ذلك زيادة طاقته الإنتاجية فإن الإنخفاض فى متوسط نفقة الإنتاج يرجع إلى مزايا الإنتاج الكبير ، ويستمر هذا الانخفاض حتى يبلغ المشروع حجمه الأمثل فتصل كفاءته الإنتاجية أقصاها فينخفض متوسط النفقة إلى أدنى حد ممكن . بعد هذا الحد إذا استمر المشروع فى التوسع يبدأ متوسط النفقة فى الارتفاع نتيجة لقيود الإنتاج الكبير . ولما كان المنظم لا يستطيع أن يغير من طاقته الإنتاجية إلا فى الأجل الطويل ، لهذا يرجع انخفاض النفقة المتوسطة ثم ارتفاعها بعد حد معين فى المدة الطويلة إلى مزايا الإنتاج الكبير وقيوده .

٢ — إذا كانت الزيادة فى الإنتاج ترجع إلى زيادة عدد العمال ، أو المواد الأولية مع بقاء حجم المشروع على ماهو عليه ، وهو ما يحدث فى المدة المتوسطة حيث لا يستطيع المنظم أن يغير من الطاقة الإنتاجية لمشروعه ، فإن التغير فى متوسط النفقة يرجع إلى تأثير قانون الغله المتناقصه (١) ، فقد سبق

---

(١) أنظر J.F. Due, Intermediate Economic Analysis. Mc Graw-Hill, New York, 1961, pp. 177 - 178.

وكذلك G.J. stigler, Price Theory, op. cit., pp. 121 – 134

أن بينا أنه إذا زادت كمية أحد العناصر مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فإن الناتج الحدى أو الناتج المتوسط يزيد أولا ثم يثبت و بعد ذلك يتناقص ، وهذا هو ما يفسر لنا التغير فى كمية الناتج والتغير فى نفقة الإنتاج فى الحالة التى نحن بصددها حيث ترجع زيادة الناتج إلى زيادة بعض العناصر المتغيرة (عدد العمال أو كمية المواد الأولية) مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فمرحلة تزايد الناتج المتوسط ليست فى الواقع إلا مرحلة تناقص متوسط النفقة المتغيرة ، ومرحلة تناقص الناتج المتوسط ليست فى الواقع إلا مرحلة تزايد متوسط النفقة المتغيرة ، ومرحلة ثبات الناتج المتوسط هى مرحلة ثبات متوسط النفقة المتغيرة .

ففى حالة زيادة الناتج نتيجة زيادة عدد العمال أو كمية المواد الأولية ، فإن ما يخص الوحدة المنتجة من النفقة المتغيرة ينخفض أولا ثم يثبت ويبدأ بعد ذلك فى الارتفاع . فإذا أضفنا إلى ذلك أن مايخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية الثابتة ينخفض باستمرار كلما زادت الوحدات المنتجة أمكننا ، نعرف مايحدث لمتوسط النفقة الكلية ثابتة ومتغيرة .

(أ) ففى مرحلة انخفاض متوسط النفقة المتغيرة ، ينخفض متوسط النفقة الكلية على وجه التأكيد .

(ب) وفى مرحلة ثبات متوسط النفقة المتغيرة ، يستمر متوسط النفقة الكلية فى الانخفاض نتيجة لتناقص مايخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية الثابتة .

(ج) ولكن لا يمكن أن يستمر متوسط النفقة الكلية فى الانخفاض إلى ما لا نهاية . ذلك أن تزايد ما يخص الوحدة المنتجة من النفقة المتغيرة لا بد أن يؤدى إن آجلا أو عاجلا إلى تزايد متوسط النفقة الكلية .

فمتوسط النفقة الكلية ينخفض أولا نتيجة لزيادة الكمية المنتجة ثم يثبت وبعد ذلك يبدأ فى الارتفاع كمتوسط النفقة المتغيرة ، والفرق بينهما أن متوسط

النفقة الكلية يبدأ فى الارتفاع فى مرحلة لاحقة لمرحلة ارتفاع متوسط النفقة المتغيرة .

وتخضع النفقة الحدية لنفس القواعد التى تخضع لها النفقة المتوسطة بمعنى أنها تنخفض أولا نتيجة لزيادة الإنتاج ثم تصل إلى حد أدنى ثم تبدأ فى الارتفاع بعد ذلك . فالعلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية تماثل تماماً ما العلاقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدى التى سبق أن أشرنا إليه عند دراسة ظاهرة الغلة المتناقصة . فقد رأينا أنه إذا كان الناتج المتوسط متزايداً فإن الناتج الحدى يكون أكبر من الناتج المتوسط ،وإذا كان الناتج المتوسط متناقصاً ، فإن الناتج الحدى يكون أصغر من الناتج المتوسط ويتساوى الناتج المتوسط والحدى فى النقطة التى يثبت فيها الناتج المتوسط والأمر بالمثل تماماً فى العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . (١)

فإذا كانت النفقة المتوسطة متناقصة فإن النفقة الحدية تكون أصغر منها أما إذا كانت متزايدة فإن النفقة الحدية تكون أكبر منها ، وتتساوى النفقة المتوسطة والحدية فى النقطة التى تثبت فيها النفقة المتوسطة .

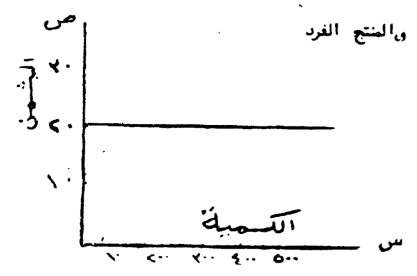
ثالثاً : توازن المنتج :

أقدمنا أن الثمن فى المنافسة الكاملة لا يتأثر بتصرف كل منتج على حده وإنما تحت تأثير تصرفات المنتجين فى مجموعهم ، وبالتالى يمكن تصوير العلاقة بين الكمية التى يبيعها أحد المنتجين وثمن السلعة على النحو الآتى :

الكمية التى يبيعها المنتج (أ)	الثمن
١٠٠ قنطار قطن	٢٠ جنيه للقنطار
٢٠٠ » »	٢٠ » »
٣٠٠ » »	٢٠ » »
٤٠٠ » »	٢٠ » »

(١) انظر ديو المرجع السابق ص ١٥٢ — ١٥٥ ، ١٥٨ — ١٦٦

فثمن القطن لا يتغير أياً كانت الكمية التى يبيعها المنتج الفرد ، فإذا قسنا الكمية على المحور السينى والثمن على المحور الصادى حصلنا على منحنى البيع للمنتج الفرد فى المنافسة الكاملة وهو عبارة عن خط أفقى مواز لمحور الكمية كما هو مبين فى الشكل التالى مما يوضح أن ثمن السلعة لا يتأثر إطلاقاً بالكمية المباعة . ويسمى منحنى البيع أيضاً منحنى الطلب على المنتج الفرد .



ويترتب على كون الثمن فى المنافسة الكاملة لا يتأثر إطلاقاً بالكمية التى يبيعها أحد المنتجين أن يتساوى الثمن والإيراد الحدى . ويقصد بهذا الأخير مدى الزيادة فى الإيراد الكلى على أثر زيادة الكمية المباعة بوحدة واحدة أو مقدار النقص فى الايراد الكلى نتيجة نقص الكمية المباعة بوحدة واحدة . ويتضح ذلك من المثال الآتى :

الكمية التى يبيعها المنتج (أ) بالقنطار	ثمن الوحدة بالجنيه	الإيراد الكلى بالجنيه	الإيراد الحدى بالجنيه
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
..		(١×٢)	(الزيادة فى ٣)
١٠٠	٢٠	٢٠٠٠	» »
١٠١	٢٠	٢٠٢٠	٢٠
١٠٢	٢٠	٢٠٤٠	٢٠
١٠٣	٢٠	٢٠٦٠	٢٠

وواضح من هذا أن الإيراد الحدى مساوى تماماً لثمن الوحدة وتفسير ذلك أنه إذا باع المنتج الفرد وحدة إضافية فإن الإيراد الذى تأتى به هذه الوحدة يكون مساوياً تماماً لثمنها ، ومن ثم يتساوى الثمن والإيراد الحدى فى المنافسة الكاملة بعبارة أخرى ليس للمنتج الفردى أى تأثير على ثمن السلعة فى السوق بل عليه أن يقبل هذا الثمن وأن يحدد على ضوئه الكمية التى يقوم بإنتاجها .

غير أن الثمن السائد فى السوق قد يكون منخفضا انخفاضا كبيراً بالنسبة لنفقة الإنتاج فى مشروع معين ، فى مثل هذه الحالة لا يجد المنتج أى كمية من الكميات الممكنة له تحقق له ربحا ولابد أن يتحمل خسارة ما ، وبالتالى إما أن يتوقف عن الإنتاج ، وأما أن يستمر فيه إلى أن يرتفع الثمن أو حتى يدخل بعض التحسينات على وسائل إنتاجه بحيث تنخفض نفقته فإذا استمر المنتج فى الإنتاج فإنه يجد نفسه فى مواجهة عدة كميات ممكنة تتفاوت فيما بينها من حيث مدى الخسارة التى تسببها له كل منها ، ومن الواضح إنه يختار الكمية التى تسبب له أقل قدر ممكن من الخسارة .

وبالعكس قد يكون الثمن السائد فى السوق مرتفعا بالنسبة لنفقة الإنتاج فى مشروع معين ، وبهذا يستطيع المنتج أن يحقق ربحاً ، وبالطبع سيجد نفسه إزاء كميات متعددة ممكنة تتفاوت فيما بينها من حيث الربح الذى يمكن أن تأتى به ، وهو يختار الكمية التى تحقق له أقصى ربح ممكن .

فيكون المنتج فى حالة توازن إذا أنتج الكمية التى تحقق أقصى ربح ممكن أو تضمن له أدنى خسارة ممكنة بالنسبة للثمن السائد فى السوق وظروف الإنتاج فى مشروعه . ولكن كيف تتحدد هذه الكمية ؟ تكون الكمية كمية أقصى ربح أو أدنى خسارة إذا تساوت نفقتها الحدية مع الثمن السائد فى السوق . فالتساوى بين الثمن والنفقة الحدية هو شرط توازن المنتج فى المنافسة الكاملة . فعادة يجد المنتج نفسه إزاء كميات متعددة يكون لكل

منفقة حدية تختلف عن نفقة الكميات الأخرى ، هذه النفقة قد تكون على أو أقل أو مساوية للثمن السائد فى السوق ويستمر المنتج فى الإنتاج حتى يصل إلى الكمية التى تساوى نفقتها الحدية الثمن . فإذا وصل إلى هذه الكمية يكون فى حالة توازن ، أى يكون قد حقق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة .

أما إذا كانت النفقة الحدية أقل أو أعلى من الثمن السائد فى السوق فإنه لا يكون فى حالة توازن بمعنى أنه يستطيع أن يزيد من أرباحه أو يقلل من خسارته بالتغيير فى تلك الكمية .

فلو كان الثمن أعلى من النفقة الحدية (ثمن السوق ٣٠ قرشا للوحده فى حين أن النفقة الحدية ٢٠ قرشا) فمن الواضح أن المنتج يستطيع أن يزيد من أرباحه فكل وحدة إضافية ينتجها ثمنها ٣٠ قرشا فى حين أن نفقتها ٢٠ ريالا أى أنها تحقق له ربحا قدره ١٠ قروش عن كل وحدة إضافية . أما إذا كان الثمن أقل من النفقة الحدية (الثمن ٣٠ قرشا للوحدة فى حين أن النفقة الحديه ٤٠ قرشا) فالمنتج هنا يخسر ١٠ قروش عن الوحده الأخيره ومن الواضح أن من مصلحته أن يتوقف عن إنتاج هذه الوحدة الأخيرة وكل وحدة سابقة عليها طالما أن النفقة الحدية تكون أكبر من الثمن .

والخلاصة أنه إذا كان الثمن أكبر من النفقة الحديه للكمية المنتجه فمن مصلحة المنتج زيادة هذه الكمية ، وبالعكس إذا كان الثمن أقل من النفقة الحديه للكمية المنتجه فمن مصلحة المنتج أن يخفض هذه الكمية ، ينتج عن هذا أن الكمية الوحيده التى ليس من مصلحة المنتج زيادتها أو تخفيضها هى الكميه التى تكون نفقتها الحديه مساوية للثمن . يمكن إذن أن نضع شرط توازن المنتج على النحو التالى : الثمن = النفقة الحديه .

ولكن سبق أن أوضحنا أن كمية التوازن هى كمية أقصى ربح أو أدنى خسارة ومن غير الممكن تحديد هذه الكمية من المعادلة السابقة . فهذا التعادل بين النفقة الحدية والثمن قد يكون مصحوبا بتحقيق ربح أو بتحمل خساره .

الواقع أنه لمعرفة ما إذا كان توازن المنتج مقترناً بربح أو بخسارة يجب أن نعرف العلاقة بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ، فالنفقة الحدية تكون أكبر أو مساوية أو أقل من النفقة المتوسطة وهذا هو مايبين إذا كان المنتج فى توازنه يحقق أو لايحقق ربحاً .

١ — فإذا كانت النفقة الحدية مساوية للثمن ولكنها أكبر من النفقة المتوسطة فإن الثمن = النفقة الحدية ولكن النفقة الحدية أكبر من النفقة المتوسطة .·. الثمن أكبر من النفقة المتوسطة .

فى هذه الحالة يحقق المنتج ربحاً غير عادى عبارة عن فائض الثمن بالنسبة لمتوسط النفقة مضروباً فى عدد الوحدات المباعة ، وتكون كمية التوازن هى كمية أقصى ربح . فإذا فرضنا مشروعاً للنسيج ينتج ١٠٠٠٠ متراً نفقتها الحدية ٣٠ قرشاً للمتر وثمن المتر ٣٠ قرشاً فتكون هذه الكمية هى الكمية التى لامصلحة للمنتج فى تغييرها ، فإذا كان متوسط نفقة هذه الكمية ٢٥ قرشاً ، فإن الربح غير العادى للمنظم = ٣٠ قرشاً الثمن — ٢٥ قرشاً متوسط النفقة × ١٠٠٠٠ متر الكمية المباعة = ٥ × ١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ قرش أى ٥٠٠ جنيه .

٢ — إذا كانت النفقة الحدية مساوية للثمن ومساوية أيضاً للنفقة المتوسطة فمعنى هذا أن الثمن = النفقة الحدية = النفقة المتوسطة فى هذه الحالة لا يحقق المنتج أى ربح غير عادى وإنما يحصل على ربحه العادى فقط .

٣ — إذا كانت النفقة الحدية مساوية للثمن ولكنها أقل من النفقة المتوسطة فإن الثمن = النفقة الحدية ، ولكن النفقة الحدية أقل من النفقة المتوسطة ، فيكون الثمن أقل من النفقة المتوسطة .

فى هذه الحالة يخسر المنتج مبلغاً عبارة عن فائض متوسط النفقة بالنسبة للثمن مضروباً فى عدد الوحدات المباعة ، وتكون كمية التوازن هى كمية أدنى خسارة ممكنة . فلو فرضنا مصنعاً للنسيج ينتج ١٠٠٠٠ متراً نفقتها

الحدية ٣٠ قرشا وثمن المتر ٢٠ قرشا، تكون هذه الكمية هى كمية التوازن ، فإذا كان متوسط نفقة هذه الكمية ٣٥ قرشا للمتر فإن خسارة المنتج فى هذه الحالة = ٣٥ قرشا متوسط النفقة — ٣٠ قرشا الثمن × ١٠٫٠٠٠ الكمية المباعة = ٥٠٫٠٠٠ قرش أى ٥٠٠ جنيه .

والخلاصة أن توازن المنتج يتحقق عند الكمية التى تتساوى نفقتها الحدية مع الثمن ، غير أن هذا التوازن قد يقترن بتحقيق ربح غير عادى أو خسارة أو بالحصول على الربح العادى فقط ، والمسألة تتوقف على العلاقة بين النفقة المتوسطة والثمن . ويلاحظ أنه إذا تغير ثمن السلعة فى السوق ارتفاعاً أو انخفاضاً كما أنه إذا انخفضت نفقة الإنتاج أو زادت يختل توازن المنتج وعليه أن يغير الكمية التى ينتجها حتى يعود إلى حالة التوازن السابقة .

رابعاً : توازن الصناعة :

لاتتساوى المشروعات الموجودة فى صناعة معينة فى كفاءتها الإنتاجية بل إنها تتفاوت من حيث وسائل الإنتاج المتبعة فى كل منها ، ومدى قدرتها على الاستفادة من مزايا تقسيم العمل . . إلخ العوامل التى تؤثر فى نفقة إنتاج المشروع ولهذا يمكننا ترتيب المشروعات العاملة فى صناعة معينة طبقاً لكفاءتها الإنتاجية بادئين بالأكثر كفاءة فالأقل وهكذا ويسمى أقل المشروعات كفاءة فى صناعة معينة (أى أعلاها نفقة) المشروع الحدى . ويسمى المنتج الذى يتولى مثل هذا المشروع المنتج الحدى . ومن الواضح أنه إذا سادت ظروف المنافسة الكاملة فإن الثمن يكون واحداً بالنسبة لجميع المنتجين أياً كانت كفاءتهم الإنتاجية ولهذا يجد المنتج الحدى نفسه فى إحدى حالات ثلاثة :

فقد يكون الثمن السائد فى السوق أقل من متوسط النفقة فى مشروعه ومعنى هذا أنه لايحصل على ربحه العادى كما سبق أن أوضحنا . فى مثل هذه الظروف لايبقى المنتج الحدى فى الصناعة طالما أن ظروف الثمن وظروف

الإنتاج لم تتغير ، وبهذا تتجه الصناعة نحو الانكماش حيث تغادرها كل المشروعات التي لاتستطيع أن تغطي نفقة إنتاجها . وبالعكس إذا كان ثمن السوق أعلى من متوسط النفقة في المشروع الحدي فإنه يحقق ربحاً غير عادي ويصدق ذلك من باب أولى على سائر المشروعات التي تعمل في نفس الصناعة لأنها أكثر كفاءة من المشروع الحدي .

إذا كان هذا هو وضع الصناعة فإن تحقيق ربح غير عادي في أقل المشروعات كفاءة ، وهو المشروع الحدي ، يغري بعض المنظمين الذين يعملون في أنشطة أخرى بالتحول إلى هذه الصناعة ، ومن ثم تتجه هذه الأخيرة إلى التوسع لدخول مشروعات جديدة فيها ، أما إذا كان ثمن السوق يساوي تماماً متوسط النفقة في المشروع الحدي فمعنى هذا أن المنتج الحدي يحصل على ربحه العادي فقط . وهذه هي حالة توازن الصناعة فتكون الصناعة في حالة توازن إذا كان أقل المنتجين كفاءة (المنتج الحدي) يحصل على ربحه العادي بلا زيادة ولا نقصان . ففي مثل هذا الفرض لاتنكمش الصناعة ولاتتوسع لأنه ليس هناك ما يدعو أي مشروع فيها لمغادرتها كما أنه ليس هناك ما يدعو أي مشروع آخر للانضمام إليها .

فتوازن الصناعة يتحقق إذا وجد المنتج الحدي في وضع يساوي فيه الثمن النفقة الحدية ، ويساوي الثمن أيضاً متوسط النفقة بحيث تتساوى كل من النفقتين الحدية والمتوسطة .

ومن ناحية أخرى ، واضح مما تقدم أن توازن الصناعة يتحقق إذا حصل أقل المشروعات كفاءة على ربحه العادي فقط ، ومقتضى ذلك أن تحقق المشروعات فوق الحدية ، أي الأكثر كفاءة من المشروع الحدي – ربحاً غير عادي ، وينتج ذلك عن أن متوسط النفقة فيها أقل منه في المشروع الحدي في حين أن الثمن واحد بالنسبة لهم جميعاً . ولكن الواقع أن المشروعات فوق الحدية لاتستطيع أن تحتفظ بأرباحها غير العادية في الأجل الطويل فالواقع أن صاحب

عناصر الإنتاج المقيدة أو المتخصصة تخصصاً ضيقاً ، وهى العناصر التى لا تستطيع العمل إلا فى هذه الصناعة ولا يستطيع المنتجون الاستعاضة عنها بغيرها ، يستطيعون رفع أثمان هذه العناصر حتى يستنفذوا ما يحصل عليه المنظم من ربح غير عادى . فإذا فرضنا أن هناك أربع قطع من الأرض أ ، ب ، ، جـ ، د ، تتفاوت من حيث صلاحيتها لزراعة القطن ، وكانت (أ) أصلحها ثم ب ثم جـ ثم د ، وكان مستأجر القطعة (د) هو المنتج الحدى بمعنى أن ثمن القطن فى السوق يمكنه من تغطية نفقته المدفوعة وربحه العادى فقط . ، فمعنى هذا أن مستأجرى القطع أ ، ب ، ج يحققون أرباحاً غير عادية . هذه الأرباح تغرى ملاك الأرض (أصحاب العناصر المقيدة) برفع إيجار أرضهم إلى أن يستنفذوا الأرباح غير العادية ، وهكذا يصبح المنتجون سواء فى المدة الطويلة من حيث حصولهم على أرباحهم العادية فقط .

خامساً — أثر المدة على ثمن السلعة :

سبق أن أوضحنا أن ثمن التوازن هو الذى يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض أى عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة كما سبق أن بينا أن عنصر الزمن يلعب دوراً أساسياً فى تحديد عرض السلعة ، فلا يوجد منحنى واحد لعرض السلعة وإنما توجد منحنيات ثلاثة تبعاً للمدة موضع الاعتبار :

ففى المدة القصيرة ، التى لا يتمكن المنتج من تغيير الكمية المنتجة ، لا يكون ثمن التوازن مقترناً بتوازن المشروعات لأن هذه الأخيرة لم تتمكن من التغيير فى الكمية المنتجة بما يتلاءم مع الثمن السائد ، ومن ثم فهو ثمن مؤقت لأن سعى المشروعات لتحقيق توازنها يؤدى إلى تغيير الكمية المعروضة وهذا يؤثر على ثمن التوازن فى المدة القصيرة .

أما ثمن التوازن فى المدة المتوسطة فإنه يقترن بتوازن المشروعات حيث يتمكن المنتجون من التغيير فى الكمية المنتجة بما يتلاءم مع الثمن السائد فى السوق ، أى يتمكن كل مشروع من إنتاج الكمية التى تساوى نفقتها الحدية الثمن . ولكن الثمن فى المدة المتوسطة لايقترن بتوازن الصناعة ، بمعنى أن أقل المشروعات كفاءة (المشروع الحدى) قد يتمكن من تحقيق ربح غير عادى وبالتالى تتجه الصناعة كلها نحو التوسع ، وقد لايتمكن من تحقيق ربحه العادى فحسب وبهذا تتجه الصناعة كلها نحو الانكماش ، وظاهر من هذا أن الثمن فى المدة المتوسطة هو أيضا ثمن موقت لأن انضمام مشروعات جديدة (فى حالة التوسع) أو خروج بعض المشروعات (فى حالة الإنكماش) يؤدى إلى تغيير الكمية المعروضة مما يؤثر على ثمن التوازن فى المدة المتوسطة .

أما ثمن التوازن فى الأجل الطويل فإنه يقترن بتوازن المشروعات حيث تتمكن من إنتاج الكمية التى تساوى نفقتها الحدية الثمن ، وهو يقترن أيضا بتوازن الصناعة حيث أن الوقت قد اتسع أمام المنظمين للإنضمام للصناعة إذا كان الثمن يتجاوز متوسط نفقة المشروع الحدى ، أو لكى يتركوها إذا كان الثمن أقل من متوسط نفقة المشروع الحدى فالمنتج الحدى فى ظل ثمن التوازن فى المدة الطويلة يكون فى وضع يمكنه من تغطية متوسط نفقته دون زيادة أو نقصان ، ولايكون هناك أى دافع لدى المنظمين لترك هذه الصناعة أو الانضمام إليها . فثمن التوازن فى المدة الطويلة ثمن دائم استقر بعد حدوث كل التغييرات الممكنة ، ويظل ساريا طالما أن ظروف العرض والطلب لم تتغير ولهذا يسمى أيضاً بالثمن العادى . ويمكن تلخيص ما تقدم فيما يلى :

(أ) ثمن التوازن فى الأجل القصير أو الثمن الجارى لايقترن لا بتوازن المشروعات ولا بتوازن الصناعة ، فهو ثمن موقت يظل ساريا حتى تتمكن المشروعات من تغيير الكميات التى تنتجها .

(ب) يقترن ثمن التوازن فى المدة المتوسطة بتوازن المشروعات ولكنه لا يقترن بتوازن الصناعة فهو يتغير طبقاً لتوسع الصناعة أو إنكماشها .

(جـ) يقترن ثمن التوازن فى المدة الطويلة أو الثمن العادى بتوازن المشروعات والصناعة فهو لا يتغير طالما أن ظروف العرض والطلب تظل على ما هى عليه .

الفصل الثاني

الاحتكار

أولا – تعريفه:

يعتبر الاحتكار الحالة العكسية تماماً لحالة المنافسة الكاملة ، فالاحتكار معناه أنه لايوجد إلا منتج واحد للسلعة ، وتختفى كل شروط المنافسة الكاملة ، ومع هذا يجب أن يلاحظ أن الاحتكار البحت وضع نظرى يصعب تحققه عملاً ، فالمنافسة أساسها وجود بديل للسلعة ووجود البديل مسألة نسبية . فمن الممكن دائماً تصور وجود بديل أما إذا انعدم تماماً فعنى هذا أنه لاتوجد فى السوق إلا سلعة واحدة فقط ينفق عليها كل دخل المستهلكين .

وهذا الوضع كما هو واضح مستحيل ، فمؤدى هذا أن مصلحة المحتكر الإمتناع كلية عن الإنتاج حتى يقلل نفقاته إلى أقصى حد ويحصل فى نفس الوقت على نفس الإيراد الكلى أى كل دخل المستهلكين ، وهذا فى حد ذاته دليل كاف على استحالة فكرة الاحتكار الكامل أو البحت (١) . وعلى هذا يمكن القول بأن الاحتكار (أو الاحتكار البسيط كما يسمى أحياناً) لا يعنى انعدام بدائل للسلعة تماماً وإنما عدم وجود بدائل قريبة لها. وإذا كان الاحتكار معناه سيطرة مشروع واحد على صناعة من الصناعات وعدم وجود بدائل قريبة للسلعة التى ينتجها ، فإن هذا الوضع يمكنه من الحصول على أرباح غير عادية أعلى من الأرباح التى تحصل عليها الصناعات الأخرى. ويترتب على هذا أن تحاول المشروعات الأخرى التحول إلى هذه الصناعة التى تحقق أرباحاً غير عادية ، ولكنها لاتتمكن من ذلك بسبب وجود موانع

---

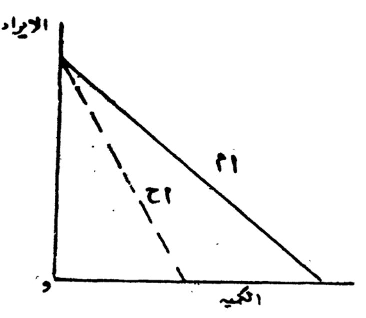
(١) انظر Lipsy Positive Economics, op. cit, p . 257.

قانونية أو مادية تحول بينها وبين ذلك أى بسبب وجود حالة الاحتكار. ففى حالة الاحتكار يقوم منتج واحد بإنتاج السلعة ولا يشاركه فى إنتاجها أحد ، فعرض هذا المنتج الفردى يكون هو العرض الكلى للسلعة فى السوق. ولكن ليس معنى هذا أنه يستطيع التحكم التام فى السوق ، فكما نعلم يشكل طلب المستهلكين ، إلى جانب عرض المنتجين أو المنتج الواحد فى حالة الاحتكار ، عاملا هاماً من عوامل تحديد الثمن ، فلا يستطيع المحتكر أن يقرر الكمية التى يبيعها والثمن الذى يبيع به بل عليه أن يختار بين الكمية التى ينتجها أو الثمن الذى يبيع به . فإذا قام بتحديد الكمية التى ينتجها فإن المستهلكين هم الذين يحددون الثمن الذى يشترون به هذه الكمية ، وبالعكس إذا قام بتحديد الثمن فإن المستهلكين هم الذين يحددون الكمية التى يشترونها بهذا الثمن . ذلك أنه إذا زاد المنتج المحتكر عرض السلعة وبقى الطلب عليها كما هو ، فلابد أن ينخفض الثمن ، فهو لايستطيع أن يبيع كميات إضافية من السلع التى ينتجها إلا إذا خفض ثمنها . فمنحنى الطلب على المنتج المحتكر له نفس شكل منحنى الطلب فى حالة المنافسة الكاملة ، أى أنه ذو ميل سالب ويوضح الجدول التالى الطلب على المنتج المحتكر وكل من إيراده الكلى وإيراده الحدى .

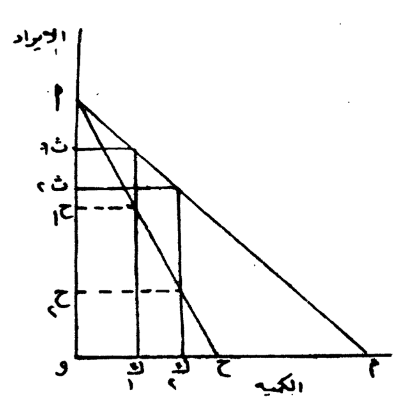
عدد الوحدات	ثمن الوحدة (الإيراد المتوسط)	الإيراد الكلى	الإيراد الحدى
١	٢٠	٢٠	٢٠
٢	١٩	٣٨	١٨
٣	١٨	٥٤	١٦
٤	١٧	٦٨	١٤
٥	١٦	٨٠	١٢
٦	١٥	٩٠	١٠
٧	١٤	٩٨	٨
٨	١٣	١٠٤	٦
٩	١٢	١٠٨	٤
١٠	١١	١١٠	٢

ويتضح من هذا الجدول أنه على عكس الوضع فى ظل المنافسة الكاملة :

يختلف الإيراد الحدى عن الإيراد المتوسط فى حالة الاحتكار ، كما يتضح أن معدل انخفاض الإيراد الحدى فى هذه الحالة أكبر من معدل انخفاض الإيراد المتوسط ، ويمكن توضيح ذلك بيانياً على النحو التالى :



فالمنحنى (ا م) يمثل منحنى الإيراد المتوسط بينما يمثل المنحنى (ا ح) منحنى الإيراد الحدى ، وكما هو واضح من الشكل يقل الإيراد الحدى عن الإيراد المتوسط فى حالة الاحتكار ، فالمحتكر يضطر لتخفيض الثمن الذى يبيع به إذا أراد زيادة مبيعاته ، ولكن الثمن المنخفض يطبق ليس فقط على الوحدات الأخيرة التى يبيعها وإنما على كل الوحدات التى يبيعها ولهذا يكون إيراده الحدى أقل من إيراده المتوسط ، ويتضح هذا من الشكل التالى :

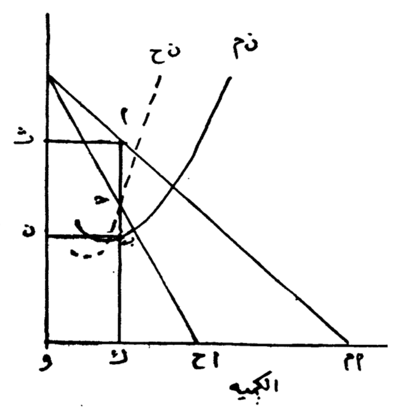


فإذا أنتج المحتكر الكمية (ك١) فإنه يبيعها بالثمن (ث١) ويحصل على إيراد حدى (ح١) . أما إذا زادت الكمية التي ينتجها إلى (ك٢) فإن ثمنها ينخفض إلى (ث٢) وينخفض إيراده الحدى إلى (ح٢) .

ثانيا : توازن المحتكر :

يصل المحتكر إلى حالة التوازن إذا قام بإنتاج الكمية التي تحقق له أكبر ربح ممكن ، وبالتالى يستمر المحتكر فى الإنتاج طالما أن كل وحدة جديدة تحقق له ربحاً صافياً يضاف إلى الأرباح التي حصل عليها من الكميات السابقة . ومعنى هذا أنه بالرغم من أن كل وحدة إضافية تؤدى إلى إنخفاض الإيراد الحدى للمحتكر وزيادة نفقته الحدية إلا أن المحتكر يقوم بإنتاجها ما دام إيرادها الحدى أكبر من نفقتها الحدية ، فهو يتوقف عن زيادة الوحدات التي ينتجها عند الوحدة التي تتساوى نفقتها الحدية مع إيرادها الحدى ،

فأى وحدة إضافية تكون نفقتها الحدية أكبر من إيرادها الحدى ويتحمل المحتكر خسارة عبارة عن الفرق بينهما . ويمكن توضيح ذلك بيانياً بالشكل التالى :



فيتحقق توازن المنتج المحتكر عندما يتساوى الإيراد الحدى مع النفقة الحدية أى عند النقطة التى يتقاطع فيها منحنى الإيراد الحدى [ا ح] مع منحنى النفقة الحدية [ن ح] وهى فى الشكل النقطة [حـ] وتكون كمية التوازن فى هذه الحالة هى الكمية [و ك] وذلك بإسقاط عمود من النقطة [حـ] على محور الكميات ويكون ثمن التوازن هو [و ث] بمد هذا العمود حتى يتقاطع مع منحنى الإيراد المتوسط عند النقطة [أ] ، وتكون النفقة المتوسطة لهذه الكمية عند النقطة التى يتقاطع فيها العمود القام من [ك] مع منحنى النفقة المتوسطة عند النقطة [ب] ، أى أن النفقة المتوسطة تكون هى [و ن] . فالإيراد الكلى للمحتكر هو عبارة عن حاصل ضرب الكمية

المنتجة (وك) فى الثمن [وث] أى المستطيل [أك وث] ويتحمل المنتج نفقة كلية مساوياً لحاصل ضرب الكمية [وك] فى النفقة المتوسطة (ون) أى مساحة المستطيل [بكون] والفرق بين مساحة المستطيلين أى مساحة المستطيل [أبنث] تمثل الأرباح الإجمالية التى يحصل عليها المحتكر .

هذا ويلاحظ أن قدرة المحتكر على رفع ثمن سلعته تتوقف على درجة مرونة الطلب على منتجاته ، فكلما كانت المرونة قليلة أمكنه رفع الثمن دون أن يخشى انخفاض الطلب بدرجة كبيرة ولهذا يتمكن المحتكر من تحديد أكثر من ثمن للسلع التى ينتجها ، فيستطيع أن يحدد ثمناً مرتفعاً فى السوق التى يكون الطلب فيها قليل المرونة ، وثمناً منخفضاً للسوق التى يكون الطلب فيها أكثر مرونة ، وتسمى هذه السياسة بسياسة التمييز فى الأثمان . . . .

ثالثاً : سياسة التمييز فى الأثمان : ومثال ذلك أن يتمكن المحتكر من بيع سلعته بسعر مرتفع فى السوق الوطنية حيث يتمتع بوضع احتكارى فى حين يبيعها بثمن أقل فى السوق الدولية حيث يوجد منتجون آخرون . ويتوقف نجاحه فى هذا على الحواجز الاقتصادية بين السوقين أى عدم إمكان إعادة إستيراد السلعة التى قام بتصديرها ، وتتمثل هذه الحواجز فى تكاليف النقل والضرائب الجمركية بحيث يكون على المحتكر أن يراعى أن يكون الفرق بين الثمنين أقل من تكاليف النقل مضافاً إليها الضرائب الجمركية .

ومن أمثلة حالات التمييز فى الثمن أيضاً التمييز طبقاً لطوائف المستهلكين ، ومن أمثلة ذلك بيع بعض السلع (كالسكر مثلاً) بسعر مرتفع للإستهلاك المباشر وبسعر منخفض للإستهلاك الوسيط (فى صناعة الحلوى أو المشروبات الغازية مثلاً) . وأساس التمييز هنا هو نفسه فى الحالة السابقة ، أى درجة مرونة الطلب فطلب المستهلك العادى للسكر أقل مرونة من طلب صناعة الحلوى حيث يمكن أن تستبدله بمواد أخرى فى حين لا يجد المستهلك العادى هذا البديل ولهذا يستطيع محتكر السكر أن يحدد له ثمناً مرتفعاً فى حالة الإستهلاك المباشر وثمن منخفض فى حالة الإستهلاك الوسيط . ويشترط لكى يتمكن

من هذا أن ينجح فى الفصل بين طائفتى المستهلكين بحيث لا تستطيع إحداهما أن تعيد بيع ما اشترته منه إلى الطائفة الأخرى .

وتوجد أخيراً حالة التمييز فى الثمن تبعاً لاختلاف الكميات التى يطلبها نفس المستهلك ، وأساس التمييز هنا هو فكرة فائض المستهلك وتناقص المنفعة الحدية ومثالها التقليدى حالة الشركات التى تحتكر تقديم الكهرباء . فالمستهلك هنا يحصل على منفعة حدية مرتفعة من الوحدات الأولى التى يستهلكها من الكهرباء وتنخفض المنفعة من الوحدات التالية ، ولهذا تحدد الشركات ثمناً مرتفعاً لكمية معينة ينخفض بعدها سعر التيار إذا زادت الكمية المستهلكة ، فالطلب على الكمية الأولى قليل المرونة فى حين أنه أكبر مرونة على الوحدات التالية ، والمستهلك يدفع ثمناً واحداً لجميع الوحدات التى يستهلكها وبهذا يحاول المحتكر أن يقلل من الفائض الذى يحصل عليه المستهلك بسياسة التمييز المذكورة .

الفصل الثالث

المنافسة الاحتكارية

أولا : خصائصها :

الواقع أن سوق المنافسة الاحتكارية ، وهى التى تجمع بين عناصر من المنافسة الكاملة ومن الإحتكار ، هى الوضع الذى يسود فى الحياة العملية ، وهى تقع بين هذين الحدين المتطرفين أى المنافسة الكاملة والإحتكار . ولم يبدأ الإهتمام بهذه السوق إلا فى الثلاثينيات من هذا القرن بظهور مؤلفين هامين فى نفس العام يعالجان أوضاع المنافسة الاحتكارية أو المنافسة غير الكاملة (١) . فالحقيقة أنه يصعب توافر شروط المنافسة الكاملة كما سبق أن أوضحنا ، كما أن معظم الدول تعمل على محاربة الإحتكار إلا إذا كان بوساطة الدولة نفسها .

وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية من ناحية بتعدد المشروعات التى تقوم بإنتاج السلعة ، وهى فى هذا تتفق مع المنافسة الكاملة ، كما أنها تتميز بأن كل مشروع يحاول أن يجعل السلعة التى ينتجها مغايرة للسلع التى ينتجها منافسوه وبهذا يتخلف شرط تجانس السلعة الضرورى لتوافر المنافسة الكاملة ، ففى ظل المنافسة الإحتكارية يحاول كل مشروع أن يحتكر « صنفاً » معيناً من السلعة (الأحذية ، السجائر ، السيارات إلخ ..) ، ومن هنا وصف هذا النوع من المنافسة بأنه غير كامل أو منافسة احتكارية . ويلاحظ أن محاولة كل مشروع مغايرة السلعة التى ينتجها عن مثيلاتها من

---

(١) انظر J. Robinson the Economics of Imperfect Competition, Macmillan, 2 nd ed., 1969, E.H. Chamberlin, The Theory of Monopolistic competition, 6 th ed, 1956.

السلع قد يرجع إلى صفات حقيقية فى السلعة أو إلى مجرد صفات وهمية ، ومن أساليب ذلك إدخال بعض التعديلات على تقديم السلعة أو على صفاتها مما لايمس جوهرها كتغيير الشكل أو اللون أو طريقة التعبئة أو إنتاجها تحت علامة تجارية لهاحماية قانونية إلخ .. كذلك استخدام أساليب الدعاية وتقديم خدمات خاصة أو تسهيلات متنوعة للعملاء مما يجعلهم يعتقدون بإختلاف سلعة المنتج عن سائر السلع المماثلة . وواضح هنا أن أهم الأساليب التى تستخدمها المشروعات لمغايرة السلعة هى أساليب الدعاية والإعلان التى تحتل مكاناً هاماً فى التكاليف الإجمالية للمشروعات ، فالسلعة فى ظل المنافسة الاحتكارية لها بديل ولكنه ليس بديلا كاملا من وجهة نظر المشترى ، فلكل مشروع سوق خاص به . ولكن الطلب على المنتج هنا مرونته كبيرة بسبب وجود بدائل للسلعة على عكس الحال فى حالة الاحتكار ، فالمنتج فى حالة المنافسة الاحتكارية يستطيع أن يبيع بثمن أعلى من الثمن الذى يبيع به سائر المنتجين دون أن يخشى انصراف المستهلكين المرتبطين به عنه ، ولكنه لايجوز أن يغالى فى رفع السعر وإلا انصرفوا عنه إلى البدائل الأخرى . فالمنافسة فى حالة المنافسة الاحتكارية تقوم ليس على أساس تخفيض الأثمان وإنما على أساس محاولة كل منتج فصل السوق الذى يبيع فيها عن غيرة من الأسواق بأن يحاول أن يربط جزءاً من المستهلكين بما ينتجه بحيث يجعلهم أقل رغبة فى التحول عنه نتيجة رفع الثمن الذى يبيع به ، فهو فى هذا يسلك سلوك المحتكر ولكن عليه أن يأخذ فى اعتباره أن مرونة الطلب عليه أكبر منها فى حالة المحتكر ولذلك لا يستطيع أن يرفع الثمن الذى يبيع به بمقدار كبير بالنسبة للأثمان التى يبيع بها منافسوه .

ثانياً — توازن المنتج فى حالة المنافسة الاحتكارية :

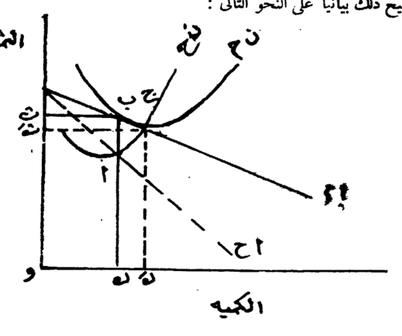
ويصل المنتج إلى حالة التوازن فى ظل المنافسة الاحتكارية عند ماينتج الكمية التى تتساوى نفقتها الحدية مع إيرادها الحدى ، ولكن لما كان الطلب على المنتج

يتميز بالمرونة لوجود بدائل لسلعته من ناحية ولتأثر الطلب عليه بالأثمان التي تبيع بها المشروعات التي تنتج الأصناف الأخرى من السلعة فإن المشروع لا يستطيع في ظل هذه الأوضاع ، أن يكون مطلق الحرية في تحديد الكمية التي يقوم بإنتاجها والتي تصل نفقتها الحدية إلى أدنى مستوى ممكن لها ، فيجب على المنتج في ظل المنافسة الاحتكارية أن يأخذ في اعتباره الطلب الكلي على الصناعة التي ينتمي إليها من ناحية ، والأثمان التي يحددها منافسوه من ناحية أخرى ، ولهذا فإن الكمية التي ينتجها وتتساوى نفقتها الحدية مع إيرادها الحدي — أي كمية التوازن — قد تقترن في الأجل القصير بظهور أرباح غير عادية أو بأرباح عادية فقط ، بل قد يتحمل المشروع خسارة . أما في الأجل الطويل فإن الأرباح غير العادية والخسارة تختفي وتحصل المشروعات على أرباحها العادية فقط .

ففي ظل المنافسة الاحتكارية ، وعلى عكس الحال في ظل الاحتكار ، لا توجد عوائق أمام دخول مشروعات جديدة في مجال الإنتاج ، كما أن المشروعات التي تخسر يجب عليها مغادرة السوق . ويترتب على دخول مشروعات جديدة مجال الإنتاج زيادة عرض السلعة في السوق فيتجه ثمنها إلى الانخفاض ، كما تزيد نفقاتها نتيجة زيادة الطلب على عناصر الإنتاج الضرورية لها مما يترتب عليه اختفاء الأرباح غير العادية وحصول المشروعات المنتجة على أرباحها العادية فقط ; وعلى العكس يؤدي خروج بعض المشروعات التي تتحمل خسارة إلى انخفاض العرض الكلي للسلعة وارتفاع ثمنها وانخفاض نفقاتها نتيجة انخفاض الطلب على عوامل الإنتاج اللازمة للصناعة .

وتؤثر هذه التغيرات على منحنيات الطلب والنفقة الخاصة بالمشروع ، ففي حالة توسع الصناعة يتحرك منحنى الطلب إلى أسفل معبراً عن انخفاض الطلب على المشروع . وينتقل منحنى النفقة المتوسطة إلى أعلى لزيادة النفقات . أما في حالة إنكماش الصناعة فينتقل منحنى الطلب إلى أعلى لزيادة الطلب على المشروع وينتقل منحنى النفقة المتوسطة إلى أسفل لانخفاض النفقات

التى يتحملها المشروع ، وتظل هذه التغيرات مستمرة حتى تحصل المشروعات العاملة فى الصناعة على ربحها العادى فقط . ففى المدى الطويل تصل هذه المشروعات إلى حالة التوازن عندما يتساوى الثمن (الإيراد المتوسط) مع النفقة المتوسطة التى تتضمن الربح العادى . ويمكن توضيح ذلك بيانياً على النحو التالى :



فالمنحنى (ا م) يمثل منحنى الإيراد المتوسط (أو منحنى الثمن أو الطلب) وهو ينحدر إلى أسفل لمرونة الطلب للأسباب سالفة الذكر ، ويمثل المنحنى (ا ح) منحنى الإيراد الحدى والمنحنى (ن م) منحنى النفقة المتوسطة والمنحنى (ن ح) منحنى النفقة الحدية ، فيصل المشروع إلى حالة التوازن فى الأجل الطويل عندما يتساوى الثمن (الإيراد المتوسط) مع النفقة المتوسطة التى تتضمن الربح العادى ، ويتحقق ذلك عند النقطة (ب) فى الشكل السابق وهى نقطة تماس النفقة المتوسطة مع منحنى الإيراد المتوسط وتكون كمية التوازن (و ك) وعندها أيضاً تتساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى عند نقطة تقاطع منحناهما عند نقطة (ا) .

وواضح مما سبق أن المشروع فى المنافسة الاحتكارية لا يصل إلى حجم الإنتاج الأمثل إذ يتحقق هذا الوضع عند تقاطع منحنى النفقة المتوسطة مع منحنى النفقة الحدية-أى عند النقطة (ج) ويجب أن يكون حجم الإنتاج هو (و كَ) وهو أكبر من (و ك) كما هو واضح من الشكل السابق .

ومعنى هذا أنه يمكن زيادة الإنتاج ويترتب على هذا إنخفاض النفقة إذ تصل النفقة المتوسطة إلى أدنى حد لها عند النقطة (ج) ويعنى هذا وجود فائض فى الطاقة الإنتاجية فى ظل المنافسة الاحتكارية بالنسبة للوضع فى ظل المنافسة الكاملة . ويترتب على هذا أن الثمن فى المنافسة الاحتكارية يكون أعلى منه فى حالة المنافسة الكاملة لأنه لو أنتج المشروع الحجم الأمثل (و كَ) لانخفض الثمن من و ث إلى و ثَ . فالمستهلك يضار فى ظل المنافسة الاحتكارية وكذلك الاقتصاد القومى لعدم وصول المشروعات فى ظلها لحجمها الأمثل .

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة

موضوع علم الاقتصاد وطرق البحث فيه

الباب الأول

النظم الاقتصادية

صفحة

الفصل الأول

النظام الاقتصادى الرأسمالى

الفصل الثانى

النظام الاشتراكى

نظرية الإنتاج

الفصل الأول

العمل والسكان

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الفصل الأول

الثمن فى المنافسة الكاملة

صفحة

رقم الايداع ٤٨٥٦/٧٧
الترقيم الدولى ٧-٧-٧٢٩٤-٩٧٧ ISBN

